



تجارب (٢)



12.6.2013





التجربة النهضوية التركية

كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم ؟

محمد زاهد جول

nama-center.com



تجارب (٢)

التجربة النهضوية التركية

كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟

محمد زاهد جول







التجربة النهضوية التركية
كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم ؟
محمد زاهد جول./ مؤلف من تركيا

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نماء»



بيروت – لبنان
هاتف: ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)
المملكة العربية السعودية – الرياض
هاتف : ٩٦٦٥٤٥٠٣٣٣٧٦
فاكس: ٩٦٦١٤٧٠٩١٨٩
ص ب : ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١
E-mail: info@nama-center.com

تصميم الغلاف والإشراف الفني:



دار وجوه للنشر والتوزيع
Wojooh Publishing & Distribution House
www.wojoooh.com
المملكة العربية السعودية – الرياض
للتواصل:
http: //www.facebook.com /Wojoooh

ح/ مركز نماء للبحوث والدراسات ١٤٣٤هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
جول، محمد زاهد
التجربة النهضوية التركية . / محمد زاهد جول. -الرياض
١٤٣٤هـ
٢٤٠ص، ١٤,٥×٢١,٥ سم
ردمك: ٤-٢-٣٣-٩٠٤٣٣-٦٠٣-٩٧٨
١ - تركيا - تاريخ - العصر الحديث أ. العنوان
ديوي ٩٦٥,١٠٨ ١٤٣٤/٣٣٧٩
رقم الإيداع: ١٤٣٤/٣٣٧٩
ردمك: ٤-٢-٣٣-٩٠٤٣٣-٦٠٣-٩٧٨

مطابع الشبانات الدولية
هاتف: ٢١٤١١٠٠ - فاكس: ٤٥٢٨٥٢٣

الفهرس

الموضوع	الصفحة

مقدمة

قبل مائة عام فقط، كانت حكومة اسطنبول تحكم مساحة جغرافية أضعاف مساحتها اليوم، وكان عدد قوميات الدولة أضعاف عددها اليوم، وكانت أنظار العالم تتوجه إليها لمدة تزيد عن خمسة قرون بنظرة إكبار وافتخار وطاعة من شعوبها، وبنظرة احترام وهيبة، وربما خوف من قبل الدول الأخرى، وكانت جامعات اسطنبول وجهة لطلاب العلم والسياسة القادمين من أوروبا، من أبناء الملوك والأمراء والنبلاء، طلباً للعلم والأدب والقانون، ورغبة في التخرج من جامعاتها، كما كانت مدنها ملاذ الفارين من اضطهاد التمييز العنصري أو الديني في أوروبا، من أبناء الشعوب الأوروبية التي كانت تحرم من حقوقها الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

وكان الباب العالي في الأستانة مقرّ رئاسة الوزراء للقسم الأكبر من العالم الإسلامي، فتشمل تركيا وغالبية البلاد العربية

وبلاد البلقان والقوقاز وبعض دول شرق أوروبا حتى حدود غربها. فكانت تركيا محل اهتمام شعوب الشرق والغرب والعرب جميعاً. وكانت الوحدة الروحية والسياسية تجمع سكان هذه البلاد، كما كانت النقود المالية نفسها عملتهم الرسمية جميعاً، فكانت محور الاقتصاد والتبادل التجاري والتواصل الاجتماعي والارتباط السياسي، وكان نداء الله أكبر يجمع شملهم، كما كانت طاعة السلطان الأكبر تجمع انتماءهم.

فلا غرو بعد ذلك العهد القريب أن تبقى أنظار العالم الإسلامي والعربي متجهة إلى تركيا لمعرفة مسارها ومصيرها بشكل دائم ومتواصل، وأن تعرف مراحل ضعفها وأسبابه، وكذلك مراحل قوتها وقواعدها، فقد ثبت أن الوضع التركي ينعكس على العالم العربي ويتأثر به تأثر الجسد بإصابة العضو الواحد، وكذلك «ترى تركيا أن مصيراً مشتركاً يجمعها بالدول العربية، ولذا فإنها تعمل بكل ما أوتيت من جهد وتأثير على حل مشكلات المنطقة باعتبارها مشكلاتها الخاصة»[(١)].

فلما ضعفت تركيا بضعف العالم الإسلامي والعربي، ولما

---

(١) أغلو، الدكتور أحمد داود، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ومراجعة: بشير نافع، وبرهان كوروغلو، مركز دراسات الجزيرة، قطر، والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م، ص١٢.

أخذت بالتعافي والنهوض من جديد، أخذ العالم الإسلامي والعربي يتعافى وينهض، فكما الأخ مرآة أخيه المؤمن، فالدول الإسلامية مرآة لبعضها البعض؛ لأن عوامل ضعفها وفرقتها كانت واحدة، وعوامل قوتها ونهضتها ستكون متقاربة، فإن لم تكن كذلك بالكامل، فإن فيها دروساً كبيرة وتجارب متميزة وتحديات متشابهة وقضايا متداخلة ومعاناة متجاذبة.

إن المتابع لما يجري في الوطن العربي في العقد الأخير تحديداً، يجد اهتماماً عربياً كبيراً بالتجربة التركية عموماً والمعاصرة خصوصاً[1]، ويجد الدراسات والأبحاث والمقالات قد تناولت الكثير من مجالات الإصلاح في تركيا، وتحدثت عن أوجه التشابه بينها وبين ضرورات النهضة العربية، ومجالات الاستفادة منها[2]، وبالرغم مما في هذه الأبحاث من فوائد كثيرة، إلا أن معظمها صنف قبل ثورات الربيع العربي تاريخياً. فهذه الثورات العربية المجيدة مرت في مسارها السياسي بمسار مشابه

---

(١) انظر على سبيل المثال: كتاب الجميل، الدكتور سيار، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٧م. وكتاب مؤتمر: العرب وتركيا العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، لمجموعة مؤلفين، نشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقديم محمد نور، بيروت، الطبعة الأولى، أيار/مايو/ ٢٠١٢م.

(٢) السبعاوي، عوني عبد الرحمن، وعبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية - التركية، معطيات الواقع، وأفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأول، ٢٠٠٠م، ص٣٣.

لما وقع في تركيا قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة السياسية عام ٢٠٠٢م؛ أي: أنها كتبت في مرحلة البحث النظري عند المفكرين العرب، وربما كان بعضها من باب الأمنيات أو الأحلام أو التوقعات، بينما مرحلة الربيع العربي نفسها تحتاج إلى الدراسات العميقة التي تفهم التجربة النهضوية التركية في كافة مجالاتها، في أسسها الفكرية والثقافية والتربوية، وفي رؤيتها الفلسفية والاجتماعية، وفي قواعدها الاقتصادية والمالية، وفي أبنيتها الصناعية والتكنولوجية، وفي أنظمتها السياسية والدستورية، وغيرها.

فقد بلغ نجاح التجربة الاقتصادية التركية مكانة كبيرة، إذ بلغت تركيا المرتبة السادسة عشرة على مستوى النمو الاقتصادي على مستوى العالم، وبلغ حجم الاستثمار الخارجي في تركيا العام الماضي ٩٣ مليار دولار.

لقد حاول العالم العربي مراراً أن يقلد بعض التجارب النهضوية العالمية، وكان الإخفاق حليفه في الغالب، لافتقاده الرؤية المتكاملة للمشروع النهضوي، ولافتقاره إلى إخوة صادقين يشاركونه المعاناة والرغبة الصادقة بتحقيق نهضته دون طمع ولا خداع ولا غدر، ولا دوافع استعمارية ولا هيمنة امبريالية ولا عولمة مستعلية، ولا شركات عابرة للقارات متوحشة، وإنما بأخوة مؤكدة، ومصالح مشتركة، ومنافع متبادلة.

لذا فإن هذا الكتاب يأتي كمساهمة تحاول أن تتقدم إضافة

نوعية إلى ما سبق من دراسات عن التجربة النهضوية التركية، وذلك من وجهة نظر نأمل أن تكون أكثر شمولية، هذا في الوقت الذي أصبحت الحاجة للكتابة في هذا الموضوع ملحة أكثر من أي وقت مضى، والله نسأل التوفيق والسداد، والله ولي التوفيق.

اسطنبول

٢٣/ ١١/ ٢٠١٢م

تمهيد
مفتاح النهضة التركية

لكل دولة أسباب نهضتها التي تجعل من أبنائها يعملون كفريق واحد، وتركيا واحدة من الدول التي كان لها أسبابها الخاصة التي تدفعها إلى النهضة دفعاً، ولها مفتاحها الخاص الذي لا تنهض إلا به، ولا شك أن للنهضة هويتها التي تنتمي بها إلى أمتها ودولتها، فإذا ما تعارضت هوية الأمة مع هوية نهضتها تعثرت في مسارها، وتأخرت في تحقيق مصيرها المنشود، وربما انحرفت طريقها إلى أكثر من طريق جانبي، أو تعطلت بها السبل.

لذا، كان لا بد ان تتوافق الأمة على هويتها التي تقتنع بها وتطمئن إليها، وأن تتفق على أسس نهضتها ومجال عملها، وأن يكون المنطلق موحداً لجهودها العلمية والعملية، النظرية والتطبيقية. فالنهوض علم قبل أن يكون عملاً، ونظرية قبل أن يكون تطبيقاً، والأمة العاقلة لا تكتفي بما لديها من دراسات وتجارب نهضوية ذاتية، وإنما تتطلع إلى غيرها ممن سبقها في

نظرياته وتطبيقاته النهضوية، الإنسانية والاجتماعية والابستيمولوجية والتكنولوجية.

هكذا كانت الانطلاقة التركية في مرحلة ما بعد الدولة العلية العثمانية. فقد نظرت إلى ما حولها من دول، ومن حولها من أمم، وإلى من سبقها من نهضات عالمية، وبالأخص النهضة الأوروبية المحاذية جغرافياً، والمتداخلة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وبالأخص أن أوروبا كانت في أوج نهضتها وقوتها العسكرية بالنسبة إلى الجمهورية التركية الوليدة عام ١٩٢٤م بعد انهيار الخلافة العثمانية، فأخذت من أوروبا ثوراتها الفلسفية، بما ظنت أنه يتوافق مع حاجتها الفلسفية والاجتماعية، وأخذت من فلسفاتها الاقتصادية والسياسية، بما ظنت أنه سبيل نهضتها الوحيد، وظناً منها أن النهضة تستورد كاملة، كما تستورد الآلة الصناعية، كلاً لا يتجزأ، متجاهلة اختلاف الهويات والحضارات والبيئات الثقافية والاجتماعية التي تؤمن بها كل أمة لوحدها، وغافلة عن اختلاف الأديان في مستوى تشريعها الدنيوي، وكيفية ارتباطه بالأخروي، فيما يتم التعارف عليه بعلاقة الدين بالدنيا، أو علاقة السلطة الروحية بالسلطة الزمنية.

وأشد ما في العلاقة الأخيرة بين السلطتين من تشابك وصراع، فيمن يقرر مصير الآخر، أو فيمن يقود الآخر ويتحكم به، هل الدين من يقود الدنيا؟ أم أن الدنيا هي التي تتحكم بالدين وتضبط إيقاعه في الحياة وحركته؟ أو في التمييز بين الأديان التي تختلف فيما تعطيه لأتباعها من دور في السيطرة والهيمنة على

الحياة الخاصة والعامة معاً، أو مع أحدهما دون الآخر، وفيما إذا كان الدين قابلاً للمساءلة عن مستوى الحرية التي يمنحها للناس أصلاً، ولأتباعه تكليفاً وطاقة، وعن مستوى الحرية التي يمنحها لمؤسساته الجمعية والإمامية والرعوية والكنسية في رعاية الأتباع، إن كانت رعاية أبوية أو رعاية عقدية.

لقد بدأت التجربة التركية الحديثة في بداية القرن الماضي في التعامل مع الدين الإسلامي من وجهة نظر علمانية غربية، ويقابلها قوى أخرى إسلامية ومحافظة، فأقحمت القوى العلمانية المتصلبة نفسها ومجتمعها في صدامات كانت في غنى عنها أولاً، ولم تنجح فيها ثانياً؛ لأنها حاولت أن تسير بالنهضة سير المقلد الأعمى، الذي يتحسس الطريق الذي مهده له غيره حتى لو كان معوجاً، ووقعت التجربة النهضوية التركية في بداية انطلاقتها في صدامات ومصادمات مع مجتمعها وشعبها، ومع أتباع التيار المحافظ من المتدينين، الذين كان لهم آراء صحيحة في جانب التمسك بأركان الدين وأصوله، وكان لهم آراء خاطئة في جانب التمسك بالتراث التقليدي، سواء في الحياة الاجتماعية أو السياسية على أنه من القسم الثابت من الدين، مع أنه كان من باب المتغيرات التي لم يحدد الإسلام لها شكلاً واحداً ولا رسماً معيناً. فكان رفض كل شكل جديد في الحياة الاجتماعية جموداً لا يقره الإسلام، وكان التمسك بالشكل التاريخي للهيكل السياسي للسلطنة أو الخلافة مدعاة لضعف الأمة، بسبب ضعف فاعليتها السياسية التي اقتصرت في صناعة القرار السياسي على

شخص الخليفة ولو كان طفلاً أو مراهقاً أو شيخاً هرماً.

لقد كان التلاقح الحضاري أحد أبواب النجاة للدولة العلية العثمانية في مراحلها الأخيرة، لو أخذت بالتنظيمات السياسية الحديثة، ولكن تأخر التجديد والتغيير والإصلاح، كان بفعل القوى المحافظة والقيادات الرتيبة التي جعلت قادة التغيير أو من أطلق عليهم الأحرار في مرحلة الإعداد للمرحلة الجمهورية التالية، يقومون بالإصلاح ضد القوى المحافظة انتقاماً وقهراً وجبراً أكثر منه قناعة وتشاوراً وتعاوناً. فكان التقليد النهضوي على الشعب التركي كبتاً وظلماً، وكان الانتقام الداخلي ضد المحافظين استبداداً وعدواناً، وهذا ما جعل الشعب التركي يواصل بحثه عن النهضة التي تصنع التوائم والتوأمة بين الشعب والحكومة، وهو ما لم يتحقق بأفضل صوره في المجتمع التركي إلا مع حزب العدالة والتنمية، في مطلع القرن الحادي والعشرين الميلادي، إذ جعل حزب العدالة والتنمية من الشورى ديمقراطية، ومن العلمانية حرية ومساواة، ومن المواطنة انتماءاً وعطاءاً، ومن الإجماع دستوراً، ونجح في جعل التاريخ فخراً لا عاراً، ومن التدين عزة لا ذلة، ومن الاقتصاد قوة لا تسولاً، ومن السياسة عظمة لا تبعية.

فمن أين بدأ حزب العدالة والتنمية مشروعه النهضوي؟ وكيف انطلق وعلى ماذا اعتمد في اكتشاف خصوصيته النهضوية؟

وكما سنوضح ذلك، فيما يستقبل من صفحات، فإن

الجواب التي تبناه هذا الحزب لاستشراف النهضة، انطلق من اكتشاف الذات بقناعاتها الفلسفية والدينية معاً ودون تعارض، واكتشاف الذات بماضيها التاريخي والمعاصر ودون تناقض، واكتشاف الذات بمقدراتها الاقتصادية والسياسية بترابط ودون تباغض، واكتشاف الذات بمميزاتها الحضارية الحوارية ودون تصادم.

على أن هذا الجواب، لم يكن انقلاباً فكرياً مفاجئاً في الفكر السياسي الإسلامي، وإنما جاء نتيجة تطور متواصل في التجديد الفكري والفقهي والسياسي للفكر الإسلامي على مدى قرن كامل أو أكثر، فحزب العدالة والتنمية درس وتعلم من تطور الحياة السياسية، ومن تطور الاجتهاد الفكري الإسلامي منذ قيام الجمهورية، وبالأخص في تطوره الأخير قبل وصول الحزب إلى السلطة السياسية عام ٢٠٠٢م، في تجربة حزب الرفاه وحزب السلامة وغيرها، فكلها كانت تجارب ارتقائية على صعيد السياسة والفكر الإسلامي لكل المجتمع التركي الذي واكب هذا التطور ودعمه.

قد يكون هذا البحث بحاجة إلى أكثر من منهجية علمية لفهم التجربة التركية، منها المنهجية الوصفية، والمنهجية التوضيحية، والمنهجية التاريخية، والمنهجية التحليلية. ولكننا بحاجة أكثر إلى فهم ما يدخل في استراتيجيات النهضة ومفاصلها الرئيسة، وتميزها عما يمكن وصفه بالخصوصية التركية التكتيكية؛ أي: أن منهجنا العام هو في تحديد إستراتيجية النهضة التركية المعاصر، وكيف

يمكن الاستفادة منها عربيا، دون الغوص في التفصيلات الجزئية ولا الفرعية.

وزيادة في الفائدة في دراسة هذه التجربة، فقد اعتمدنا على مدونات حزب العدالة والتنمية وبرامجه المعلنة وسياساته المطبقة، وكذلك كان لنا اهتمام كبير في رصد نجاح هذه التجربة التركية في إحصائيات وتقارير حزب العدالة والتنمية وحكومته التي يرأسها رجب طيب أردوغان، فالعديد مما نذكره من الانجازات بلغة الأرقام، أتينا به مما ذكر على لسان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، إما في جلسات البرلمان أو المهرجانات الرسمية للحكومة، أو لحزب العدالة والتنمية أو غيرها، وهي مؤكدة وصادقة؛ لأن رئيس الوزراء التركي لم يعهد عليه أن يقول أنجزنا شيئاً وهو لم ينجزه، بل إن كل الخطط والبرامج التي وضعها الحزب في حملته الانتخابية الأولى عام ٢٠٠١م قد تحققت، فما لم يتحقق في الفترة الرئاسية الأولى، تحقق في العهد الثاني لحزب العدالة والتنمية في رئاسة الحكومة التركية، أو في العهد الثالث؛ لأن البرامج لم توضع لمجرد التغني بها أمام الشعب، وإنما لتصبح مشاريع على أرض الواقع، وتصبح انجازات يفتخر بها كل مواطن تركي، وليس من انتخب حزب العدالة والتنمية فقط.

إن سر نجاح هذه التجربة هو أن حزب العدالة والتنمية وضع مناهجه وسطر وعوده للشعب التركي حتى تكون أهدافاً مشتركة للحزب والمعارضة معاً؛ لأن منطلقه كان هو العمل مع

الشعب التركي بكافة قومياته وتياراته الفكرية وتقاسيمه السياسية، ولو لم يحقق ما وعد به في الفوز الأول أمام الشعب التركي كله لما انتخبه أعضاؤه وأنصاره أولاً، ولما زاد عدد المؤيدين له في الفوز الثاني عام ٢٠٠٧م[١]، وكذلك لو لم يحقق الحزب ما وعد به في الحملة الانتخابية الثانية، لما فاز في الانتخابات للمرة الثالثة، وبفوز أكبر من الفوز الثاني أيضاً.

إن كل ذلك يؤشر على أن تجربة حزب العدالة والتنمية استهدفت إيصال رسالته وانجازه للشعب التركي أولاً، واستطاع مع الشعب التركي بأجمعه، أن يوصل رسالة النجاح الكبير لكل الشعوب العالمية التي تراقب النجاح التركي المعاصر، في العالم الإسلامي عموماً، والعالم العربي على وجه الخصوص.

ولا شك أن ما نذكره من الخطط والبرامج الانجازات لحزب العدالة والتنمية وحكوماته الثلاث المتوالية هو القليل والنزر اليسير، وهناك الكثير الذي يحتاج إلى دراسات موسعة وتفصيلية في كافة المجالات، فالتجربة التركية المعاصرة هي تجربة نهضة، نذر الحزب نفسه لتحقيقها عبر سنوات قليلة في النظرة الأولى، ولكنه اليوم بصدد رسالة نهضة تمتد إلى عام ٢٠٢٣م، وهي الذكرى المئوية لقيام الجمهورية التركية، وهي خطة طموحة صدر حزب العادلة والتنمية فيها برامجه النهضوية، وفي هذه الخطة مثلاً يكون مستوى دخل الفرد ٢٥٠٠٠ دولار

---

(١) انظر: ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سابق، ص٥٢.

سنوياً، ويصل حجم صادرات تركيا إلى ٥٠٠ مليار، والهدف في عام ٢٠٢٣م أن تكون تركيا في العشر دول الأولى في العالم.

فحتى العام الماضي، كانت تركيا في المرتبة السادسة عشر في مستوى التقدم العالمي، والمرتبة الثانية على مستوى التنمية في العالم كله، وقد تضاعف حجم العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية في العشر سنوات الأخيرة ستة أضعاف.

وهناك الخطة الأكبر التي يتطلع حزب العدالة والتنمية إلى تحقيقها حتى عام ٢٠٧١م، بمناسبة مرور ألف عام على انبعاث الروح الإسلامية للعنصر التركي في الحضارة الإسلامية، وقيامه بالمهمات العظيمة في حمل راية الحق والعدل والسلام للعالم، بداية في العصر السلجوقي، ثم العثماني، فالجمهوري. فهذه مراحل بناء وارتقاء وتطور لا تقف نظرتها الإيجابية عند حدود العنصر التركي على أساس قومي فقط، وإنما تنطلق بقيمها الإنسانية والحضارية لتصل كل الناس المحبين للتعاون والعدل والسلام.

وسيجد القارئ ضمن هذا الكتاب أرقاماً وإحصائيات كثيرة، وسيجدها مجردة من التوثيق، ولعله يتساءل عن صحتها ومصداقيتها، والسبب الذي دفع الكاتب إلى تجريدها عن مصادرها. والواقع أن كل المعطيات والإحصائيات التي اعتمدناها فيما يخص الإنجازات التي تحققت في مختلف القطاعات الحكومية، قد تم استقاؤها من مصدر واحد رسمي موثوق به،

وهو دائرة الإحصاءات الحكومية، التي تنشر كل سنة، وتصدر في النشريات الرسمية، كما أن هذه المعطيات متاحة يمكن للقارئ الاطلاع عليها مباشرة من المواقع الرسمية لكل وزارة على حدة. وقد حرصنا تسهيلاً على القارئ العربي الذي يتعذر عليه الاطلاع المباشر على هذه المعطيات بسبب الإشكال اللغوي، أن نجمع هذه المعطيات ونقربها بهذا الشكل، لعلها تعطي فكرة عن التطور النوعي الذي حصل مع تجربة العدالة والتنمية وذلك في كل القطاعات الحكومية.

الفصل الأول

الأسس الفكرية للنهضة التركية

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تركيا السياق التاريخي.

المبحث الثاني: مكونات النظام الدستوري والسياسي.

المبحث الثالث: مخاض الدمقرطة في تركيا: الصراع مع الدولة العميقة.

المبحث الرابع: إشكال العلاقة بين الدين والدولة في التجربة التركية.

المبحث الخامس: جدل السياسة والاقتصاد في تجربة النهوض في تركيا.

المبحث السادس: المصالحة الداخلية واحترام حقوق الإنسان.

المبحث الأول

تركيا السياق التاريخي

إن الوعي التاريخي لأية أمة يمثل عقلها المستفاد، لا تستطيع الانتقال إلى العقل الفعال إذا كان عقلها المستفاد فارغاً أو ضعيفاً أو مهزوزاً أو مضطرباً بين أبناء الشعب الواحد، بل «إن أحد الأسباب الهامة لعدم الكفاءة في النظرية الإستراتيجية والذهنية الإستراتيجية، هو وجود تناقضات في موضوعي الهوية والوعي التاريخي باعتبارهما عاملين أساسيين في ضعف الاستعداد النفسي»[(١)].

وهذا ينطبق على الأمم أكثر مما ينطبق على الأفراد، فلما أرادت قيادات الجمهورية التركية في عصرها الأول، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بناء وعي الأمة التركية على القومية التركية دون وعيها التاريخي الديني السابق، وأرادت الدولة صناعة القطيعة المعرفية والثقافية والسياسية مع تاريخها القريب المتمثل

---

(١) أغلو، الدكتور أحمد داود، العمق الإستراتيجي، مصدر سابق، ص٨٢.

بالدولة العلية العثمانية[1]، وأرادت جعله تاريخ تراجع وتخلف، فإنها بذلك صنعت القطيعة بينه وبين الشعب التركي وعقله وإيمانه وشعوره ووجدانه، وهو ما جعل الشعب التركي بعيداً وغريباً عن الدولة التركية والحكومات المتعاقبة والأحزاب السياسية طوال القرن الماضي، فلم يتحرك مع مشروع الدولة جمهور الشعب، بقدر ما تحركت مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والحكومية[2]، وما فرضته بالقوة العسكرية والاستبداد الثقافي والسياسي من جانب، وما فرضته أحزاب اليسار التركي من ثقافة علمانية يسارية ممن تعلق ارتباطه بالاتحاد السوفيتي وأحلامه بالوعود الشيوعية والاشتراكية، ومن تستطيع مؤسسات الدولة حشده بالعواطف الوطنية والشعارات القومية والأمنيات بالتقدم والازدهار على حساب ترك الماضي القريب والبعيد لهذه الأمة من جانب آخر.

إن تركيا وبالرغم، مما حققته من نجاح نسبي مدني وسياسي وصناعي بالنسبة إلى بقية دول العالم الإسلامي، إلا أنها لم تستطع أن تنافس الدول الأوروبية في نهضتها الصناعية، ولا في مستواها الاقتصادي، بل ظلت إلى نهاية القرن العشرين الماضي

---

(١) الجميل، الدكتور سيار، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مصدر سابق، ص١٣٦ وص٣٢٥.

(٢) نور الدين، محمد، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، بيروت، دار النهار، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص٢٠.

تتأرجح بين الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على وتيرة متباينة بين الفينة والأخرى. لكنها في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، بدأت تشهد وعياً متزايداً لمن يوصفون بالمحافظين أو الإسلاميين أو من وصفت حركتهم بالصحوة الإسلامية، كان محورهم الأول إعادة التوازن للعقل التركي الحديث، بأن يتوافق مع نفسه وذاته بما يقنعه ويطمئنه، وبأنه لا يستطيع أن يعيش خارج تاريخه الذاتي ولو كان غير مشرف، فكيف به وهو ينتمي إلى أعرق تاريخ وأشرفه[1]، فكيف يتم فصله عن تاريخه وهويته بالقهر والكذب والإرهاب الأمني والسياسي.

لقد كان صعود الحركة الإسلامية في تركيا أمراً حيوياً للشعب التركي، بغض النظر عن درجة تدينه وتمسكه بالشعائر الدينية والنسك التعبدية؛ لأن الحركة الإسلامية أعادت إلى الشعب التركي وعيه التاريخي الذي يمسك زمام شخصيته، ويعيد الدم إلى عروقه والنبض إلى قلبه، وكان لانهيار الاتحاد السوفيتي المروع والمفاجئ وقع كبير على الشعب التركي[2]، الذي راهن على النظرية الشيوعية الدياليكتيكية في تفسير الكون والتاريخ، أو التي راهنت على النظرية الاشتراكية الطبقية في تفسير حركة

---

(١) انظر: بووانو، الدكتور إدريس، إسلاميو تركيا.. العثمانيون الجدد، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، ص٢٣.

(٢) انظر: نور الدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول «قلق الهوية وصراع الحضارات»، لندن وبيروت، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، كانون أول/ يناير ١٩٩٧م، ص١٧ ـ ١٩.

الاقتصاد والعدالة الاجتماعية، أو على دورها كحاجز بين قوتين عظيمتين إبان الحرب الباردة[1]؛ أي: أن تركيا جربت في القرن العشرين الماضي نظريات الشرق والغرب، الرأسمالية والاشتراكية، وحاولت أن تستبدل وعي الجماهير التاريخي من الذاتي إلى المستورد، ولكنها لم تحقق النجاح به، ووجدت نفسها في مؤخرة الركب العالمي، حتى كانت الليرة التركية خير مثال يضرب على مستوى ضعفها بين العملات العالمية.

منذ بدايات القرن الماضي، وضع القطار التركي على غير سكته، فكانت حركته اضطرارية وبالقوة العسكرية في معظم مراحله، وهذا أمر مشابه لما وقع فيه العالم العربي، الذي فرضت عليه النظريات الغربية والشرقية والأنظمة العسكرية، ولكنه لم يفرض عليه القطيعة مع تاريخه وتراثه بالكامل كما حصل في تركيا، وكان القاسم المشترك بين صعود الحركات الإسلامية في الوطن العربي وتركيا، هو الوعي التاريخي الواحد والمشترك، والذي يجعل الأمة أمام مسؤولية إعادة النظر والتفكير في فهم دينها طالما هي تؤمن به وتفتخر بتاريخه وتعتز به.

إن الوعي التاريخي الذي ركز عليه حزب العدالة والتنمية هو أننا أبناء حضارة عظيمة، وورثة دولة عظمى، كانت إلى عهد قريب قطب الرحى في السياسة الدولية، فلماذا يراد منا أن نكون

---

(١) أغلو، أحمد داود، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مقال في مجلة: رؤية تركية، عدد ربيع ٢٠١٢م، ص٥.

معزولين عن المجد التاريخي، ولماذا يراد لنا أن نكون أبناء حضارة غير حضارتنا، سواء كانت شرقية أو غربية، ولماذا يراد منا أن نستبدل وعينا التاريخي الذاتي بوعي تاريخي لأمة أخرى، وكيف يمكن لأمة أن تنتمي إلى تاريخ أمة أخرى غريب عنها وغريبة عنه؟

أما وأن كلتا الحضارتين الشرقية الشيوعية الاشتراكية أو الغربية الرأسمالية قد عجزتا عن تحقيق السعادة للإنسان والبشرية جمعاء، فكم هو حري بأبناء الحضارة الإسلامية والقيم الدينية، أن يتقدموا إلى البشرية وأصحاب النظريات السابقة بالمساعدة الإنسانية للمساهمة في صنع حضارة إنسانية مشتركة، تأخذ النافع من كل حضارة، وتتجنب الضار منها، وهذا ما كان له أن يتحقق لتركيا المعاصرة إلا باحترامها لذاتها واعتزازها بتاريخها، وجعل وعيها التاريخي أساس البناء الاستراتيجي وروحه وعقله، وان يكون مشروعها النهضوي في سياق تاريخها الذاتي الذي تعتز به وليس منفصلاً عنه، ولا أن ينتمي إلى وعي تاريخي غريب؛ لأنه «في حال ما إذا استطاعت تركيا تحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي، مع تحقيق استراتيجي حقيقي، ستتاح لها فرصة أكبر من أجل التأثير في هذه الديناميكية مزدوجة من أجل أن تتحول إلى قوة تستطيع أن تحقق نقلة نوعية»[1].

---

(١) أغلو، الدكتور أحمد داود، العمق الإستراتيجي، مصدر سابق، ص٢٨.

المبحث الثاني

مكونات النظام الدستوري والسياسي

بعد أن بلغت الخلافة العثمانية أوج تفوقها العسكري وثرائها الاقتصادي ومداها الجغرافي في القرن السادس عشر، بدأت تواجه مشاكل عديدة منذ عام ١٦٨٣م[١]؛ أي: بعد أربعمائة عام من نشأتها وقيامها بواجب تحمل مسؤولية قيادة الأمة الإسلامية[٢]، الذي كان في عام (٦٩٩هـ ـ ١٢٨٠م) على يد السلطان الغازي عثمان خان بن أرطغرل بن سليمان شاه التركماني[٣]، بعد ضعف الخلافة العباسية وانهيارها في بغداد، وما بين عامي (١٧٩٨ ـ ١٨٠٨م) تقلد السلطان سليم الثالث عرش الدولة، وكان صاحب أول مشروع أساسي في التحديث

---

(١) انظر: الجميل، العرب والأتراك، مصدر سابق، ص٥٣. وإسلاميو تركيا لبووانو، ص١٥.

(٢) انظر: كوثراني، الدكتور وجيه، إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية، بحث في كتاب العرب وتركيا، مصدر سابق، ص٤١.

(٣) فريد بك، الأستاذ محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: الدكتور إحسان حق، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ص١١٤.

العثماني، إلا أن خطواته لم تنجح[1]، وكان من هذه التحديثات الدستورية، ما أقدم عليه السلطان عبد الحميد خان الثاني، في «٥ شوال من عام ١٢٩٣هـ ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٦م بتنظيم مجلس عمومي (برلمان) يكون من مجلسين: أحدهما ينتخب الأهالي أعضاءه ويسمى مجلس المبعوثان، والآخر تعين أعضاؤه من طرف الدولة، ويسمى مجلس الأعيان»[2]، وتواصلت الجهود العثمانية في الإصلاحات الدستورية في الدولة العثمانية إلى وضع دستور للدولة العلية العثمانية، فكان وضع الدستور الأول المشتمل على مائة وتسع عشرة مادة، أمر بنشره وإعلانه قانوناً أساسياً بالأستانة، وقرئ في جمع حافل في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٦م.

ولكن معركة الدستور العثماني بقيت محل أخذ ورد حتى إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤م، ووضع المبادئ الستة للثورة التي قادها مصطفى كمال «أتاتورك»[3]، فيما عرف بالثورة الكمالية، وهي:

---

(١) انظر: الجميل، العرب والأتراك، مصدر سابق، ص٥٥.

(٢) الأستاذ محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصدر سابق، ص٥٩٠.

(٣) مصطفى كمال (١٨٨١ ـ ١٩٣٨م): ولد في مدينة سالونيك الواقعة على بحر ايجه، تخرج من الكلية الحربية والتحق بالخدمة العسكرية في دمشق (١٩١٥ ـ ١٩١٨م)، خاض حرب الاستقلال (١٩١٩ ـ ١٩٢٢م)، عمل على تأسيس المجلس الوطني التركي الكبير ١٩٢٠م، أعلن قيام الجمهورية ١٩٢٣م وعاصمتها أنقرة، انتخب رئيساً وألغى الخلافة في ٣/٣/١٩٢٤م.

«١ ـ النظام الجمهوري، «إذ لا عودة أبداً» إلى حكم السلطنة أو الخلافة القديم.

٢ ـ الوطنية المتجسدة بقومية الشعب التركي كأمة موحدة ومتميزة.

٣ ـ علمانية الدولة، ودون السماح لرجالات الدين التدخل في الحكم.

٤ ـ ديمقراطية التمثيل الشعبي بحسب المفهوم الأوروبي، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون.

٥ ـ نظام الحرية والمراقبة في اقتصاد الدولة ومراقبة القطاع الخاص وإيقافه إذا أخل بالمصالح العامة.

٦ ـ الثورية والتطوير في التقانة (التكنولوجيا) وميادين الحياة للقضاء على الجهل والفقر والتخلف»[١].

وهكذا مرت الدول التركية بعدة مراحل دستورية متطورة، وهي في مرحلة تأسيسها الأولى، بداية مع مرحلة التنظيمات العثمانية[٢]، ثم مرحلة الدستور في العهد العثماني أيضاً، الممتدة

---

(١) انظر: الجميل، العرب والأتراك، مصدر سابق، ص٣٢٦.

(٢) للمزيد حول التنظيمات العثمانية انظر: دروزه، محمد عزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، بيروت، المكتبة العصرية، د. ت، ص١٨٩. وكتاب: الشوابكة، أحمد فهد بركات، حركة الجامعة الإسلامية، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م ـ ١٤٠٤هـ، ص٢٩. وجيه كوثراني، التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد، مجلة الاجتهاد، العددان (٤٥ و٤٦)، بيروت، شتاء ربيع عام ٢٠٠٠م ـ ١٤٢٠ ـ ١٤٢١هـ، ص١٤٣.

من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٩٠٨م، ثم مرحلة الثورة الكمالية التي شكلت في مبادئها الستة السابقة القواعد الدستورية لمرحلة الجمهورية منذ عام ١٩٢٤م، «وعليه فقد اعتبرت الكمالية، حصيلة تاريخية لمشروع التقدم العثماني»[1]، وربما مستثمرة لنقاط الضعف في دستوره لإلغائه.

لقد كان الإعلان الأول للدستور عند جلوس السلطان عبد الحميد الثاني على العرش سنة ١٨٧٦م، ثم قام السلطان بتعطيله، ثم أجبر على إعلانه مرة ثانية ١٩٠٨م دون أي تعديل، فبقي في مائة وتسعة عشر مادة، تنتظم مواده في عناوين عامة، الأول منها يتحدث عن ممالك الدولة العثمانية ورئاستها، تنص المادة الأولى على أن «الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة والولايات الممتازة، وهي لا تقبل التجزئة لأي سبب كان»[2]؛ أي: أن المادة الأولى تنص على وحدة الدولة.

بينما تنص المادة الثانية على: «عاصمة الدولة هي مدينة اسطامبول، وليس لها أي امتياز على غيرها من البلاد العثمانية الأخرى، وليس معفاة من أي شيء»[3]، وتنص المادة الثالثة على أن «السلطنة السنية هي بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى، وتكون

(١) انظر: الجميل، سيار، الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب، بحث في كتاب: العرب وتركيا، مصدر سابق، ص٨٢.

(٢) دروزه، نشأة الحركة العربية الحديثة، مصدر سابق، ص٢١٦.

(٣) دروزه، نشأة الحركة العربية الحديثة، مصدر سابق، ص٢١٧.

حسب الأصول القديمة لأكبر الأولاد من سلالة آل عثمان»[١].

وهذه المادة التي تجعل السلطنة بمنزلة الخلافة هي التي عمل عليها أتاتورك «في الوثيقة المعروفة: (الخلافة وسلطة الأمة)، وهي دراسة فقهية تأصيلية، استند إليها المجلس الوطني التركي في التفريق بين الخلافة والسلطنة، نشرت في القاهرة عام ١٩٢٤هـ»[٢]، ويرى الباحث وجيه كوثراني أن «ثمة انتصار تاريخي يحصن كمال كمشروعية تاريخية، وثمة تأصيل فقهي شرعي يبرر الفصل بين الخلافة والسلطنة أي بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، اجتمعا للتمهيد للحظة قرار إلغاء الخلافة واتخاذ القرارات اللاحقة في علمنة الدولة والمجتمع»[٣].

وربما يمكن القول بأن أتاتورك استثمر نقاط ضعف في الدستور العثماني، فالمادة الرابعة تقول: «السلطان هو حامي الدين الإسلامي، وحاكم جميع الرعية العثمانية»، والمادة الخامسة تقول: «السلطان مقدس وغير مسؤول»[٤]، والمادة السادسة تقول: «حقوق سلالة بني عثمان وأموالهم وأملاكهم الذاتية في مدة حياتهم هي تحت الضمانة العامة»[٥]، فهذه المواد تمنح العائلة، وبالأخص المادة الخامسة، مكانة مقدسة وفوق

(١) دروزه، نشأة الحركة العربية الحديثة، مصدر سابق، ص٢١٧.

(٢) كوثراني، إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية، مصدر سابق، ص٧٦.

(٣) كوثراني، إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية، مصدر سابق، ص٧٦.

(٤) دروزه، نشأة الحركة العربية الحديثة، مصدر سابق، ص٢١٧.

(٥) دروزه، نشأة الحركة العربية الحديثة، مصدر سابق، ص٢١٧.

القانون لا دليل عليها من الإسلام، ولا يحتملها عقل القرن العشرين، بالنظر إلى ما في أوروبا من ثورات فلسفية ومعرفية وسياسية.

وبالنظر إلى هذه المواد في الدستور العثماني مقارنة مع المبادئ الستة التي أعلنتها الثورة الكمالية، فإن كل مبدأ جاء، وكأنه يبطل مادة أو أكثر من مواد الدستور العثماني، مما جعل الثورة على الدستور مقدمة للثورة على السلطنة والخلافة والخليفة أيضاً.

على أن المواد التالية في الدستور العثماني جاءت للحديث عن حقوق العثمانيين أي حقوق المواطنين، ولكنها جاءت بعد تعريف المواطن بكونه: العثماني، كما في المادة الثامنة التي تنص على أنه: «يطلق لقب (عثماني) على كل فرد من أفراد التبعة العثمانية بلا استثناء من أي دين ومذهب، ويسوغ الحصول على الصفة العثمانية وفقدانها في الحالات المعينة في القانون»[1].

إن الملاحظ على مكونات الدستور العثماني أنه لم يستعمل كلمة تركي إطلاقاً، ولم يتكلم عن القوميات التي تشكل هذه الدولة، وإنما نص على حقوق من يحمل الجنسية العثمانية بتعبير العصر، سواء كان عربياً أو تركياً أو كردياً، أو مسلماً أو يهودياً أو مسيحياً، فالعبرة هي إلى التبعة العثمانية، بينا جاءت مبادئ أتاتورك للحديث عن الجمهورية وعن القومية التركية في المبدأ

---

(١) دروزه، نشأة الحركة العربية الحديثة، مصدر سابق، ص٢١٧.

الأتاتوركي الثاني، وحيث لا مكانة للدين في الحكم السياسي، كان الحديث عن العلمانية في المبدأ الثالث، وحيث لا أسرة حاكمة مقدسة، جاء الحديث عن الديمقراطية في المبدأ الرابع من مبادئ أتاتورك الستة، وأن تعريفها هو التعريف الأوروبي؛ أي: بحسب التعريف الأوروبي للديمقراطية.

لقد وضع دستور ١٩٢٤م تشكيلات النظام الدستوري والسياسي، وجرى عليه تعديلات سنة ١٩٣٧م، ووضع دستور جديد عام ١٩٦١م، والآخر سنة ١٩٨٢م، وقد أخذ دستور ١٩٨٢م بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة، وبموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة على النحو التالي(١):

١ ـ الجمعية الوطنية (البرلمان):

وهي السلطة التشريعية وعدد أعضائها (٥٥٠) عضواً، ينتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي، ويحق للنائب أن يترشح أكثر من مرة.

٢ ـ رئاسة الجمهورية:

ينتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية ومن بين أعضائها، وإن لم يكن من أعضائها، فإن يكون مؤهلاً لأن يكون من أعضائها، ويشترط ان يكون عمره

(١) انظر: معوض، الدكتور جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص١٥.

فوق الأربعين سنة، وحاصلاً على شهادة جامعية، وينبغي أن يقدم اقتراح ترشيحه خمس أعضاء البرلمان. ولا يترشح أكثر من مرة، وإذا فاز وكان حزبياً، فعليه أن يقطع صلته بحزبه، وأن يوقف عضويته بالبرلمان.

٣ ـ رئاسة الوزراء:

يعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية، ومن بين الفائزين في الانتخابات التشريعية.

٤ ـ المحكمة الدستورية:

المحكمة الدستورية هي أعلى محكمة تبت في الحياة السياسية، فهي التي تحل الأحزاب، وتقصيهم من الحكومات بعد تقديم الشكاوى عليهم. وتعتبر أحكامها نهائية.

٥ ـ مجلس الأمن القومي:

يتألف المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة: الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرما، إلى جانب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية والخارجية. وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية، وقراراته لها الأولوية عند مجلس الوزراء؛ لأنها قرارات أمنية وعسكرية.

المبحث الثالث

مخاض الدمقرطة في تركيا

كان السلطان عبد الحميد الثاني رافضاً لتطبيق الدستور الذي أقر في المشروطية الأولى عام ١٨٧٦م، فأوقف العمل به مقابل تفعيل وحدة الخلافة الإسلامية، أو ما أطلق عليه «الجامعة الإسلامية»[1]، ولم يعد العمل في المشروطية الثانية إلا بعد الانقلاب العثماني الذي قام به الاتحاديون (جماعة الاتحاد والترقي) على السلطنة العثمانية عام ١٩٠٨م، كانت جمعية تركيا الفتاة قد انبثقت عام ١٨٨٩م، وكانت تدعو إلى الحرية والمساواة، ومحاربة الحكم المطلق للسلطان عبد الحميد[2].

وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، تعرضت الكثير من أراضيها للاحتلال من جيوش الحلفاء، فتزعم

---

(١) انظر: أحمد الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، مصدر سابق، ص٢٣. وانظر: الجميل، سيار، الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب، مصدر سابق، ص١٠٢.

(٢) الجميل، سيار، الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب، مصدر سابق، ص١٠٠. وانظر: الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، مصدر سابق، ص٢٠.

حرب الاستقلال ضابط عثماني اسمه مصطفى كمال باشا عام ١٩١٩م[١]، استطاع بالرغم من خلافه مع السلطان عبد الحميد من تكوين جيش خاض به حروب الاستقلال وانتصر فيها، مما مكنه من البدء بتركيا تاريخاً جديداً قضى فيه على آخر بقايا العثمانيين، بإسقاط كل من الخلافة والسلطنة عامي (١٩٢٣ و١٩٢٤م) وإعلان الجمهورية التركية[٢].

لقد «وصفت الدولة الجديدة بأنها: (دولة شعبية ـ دولة الشعب)، بينما كانت الدولة العثمانية السابقة توصف بأنها (دولة شخصية ـ دولة أفراد)، وخلال فترة حرب التحرير، أصبح الكماليون يعرفون الشعب بأنه: كل أولئك الذين أبدوا النضال القومي ضد القوى الاستعمارية والنظام القديم. فتعبير الشعب ـ حسب المفهوم الكمالي ـ يضم الأغلبية العظمى من الأمة، مع استبعاد طائفة من الجماعات الاجتماعية الاقتصادية وأفراد من أعضاء النظام القديم. وكانت المهمة الأساسية لهذه التشكيلة الجماعية هي هزيمة النظام القديم وحلفائه، وإقامة نظام جديد خاص بها»[٣]، وكان أتاتورك يؤكد على أن «الإرادة الشعبية هي السلطة الحقيقية»[٤].

---

(١) انظر: شتا، الدكتور إبراهيم الدسوقي، الحركة الإسلامية في تركيا، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م، ص١٧.

(٢) انظر: الجميل، الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب، مصدر سابق، ص١٠١.

(٣) رضوان، الدكتور وليد، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، حلب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م ـ ١٤٢٩هـ، ص٦٤.

(٤) عيسى، الدكتور حامد محمود، القضية الكردية في تركيا، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص١٤٧.

إن من الباحثين من يرى بأن أتاتورك أسس دستور جمهوريته على الدستور العثماني، بحيث كانت الدولة تمر في مخاض دستوري قرابة نصف قرن بعد المشروطية الأولى على الأقل، وانه استقى منه المبادئ الستة للدولة الجمهورية، ومنها المبدأ الرابع الذي ينص على: «ديمقراطية التمثيل الشعبي بحسب المفهوم الأوروبي ومساواة جميع المواطنين أمام القانون»[١].

والمساواة أمام القانون من المواد التي نص عليها الدستور العثماني في عدة مواد، منها المواد التي نصت على حقوق رعايا الدولة. فالمادة التاسعة تقول: «جميع العثمانيين متمتعون بحريتهم الشخصية، وكل منهم مكلف بعدم التجاوز إلى حقوق الغير». والمادة العاشرة تقول: «الحرية الشخصية مصونة من جميع أنواع العدوان، ولا يجوز المعاقبة بأي وسيلة كانت إلا بالأسباب والحالات التي يعينها القانون». ونص الدستور على صلاحيات وكلاء الدولة، والمقصود بهم الوزراء، وفي المأمورين، وفي المجلس العمومي، ومما يتألف مجلس الأعيان ومجلس المبعوثين، وعن حقوق الانتخاب وشروطها، كما نص الدستور العثماني على مواد المحاكم والديوان العالي وفي الأمور المالية والولايات ومواد شتى[٢].

وبالرغم من النص على الديمقراطية التمثيلية في المبادئ

---

(١) انظر: الجميل، العرب والأتراك، مصدر سابق، ص٣٢٦.

(٢) دروزه، نشأة الحركة العربية الحديثة، مصدر سابق، ص٢١٧ ـ ٢٣١.

الستة للجمهورية، إلا أن تركيا عاشت «عهدها التأسيسي ضمن تجربة الحزب الواحد للكمالية، ونجحت بفرض قوتها السياسية ونفوذها الاقتصادي لكي تعلن بعد أكثر من عشرين سنة عن التعددية الحزبية في المرحلة الثانية»[(١)]؛ أي: أن مفهوم الديمقراطية في التجربة الكمالية كان في جعل السلطة ممثلة لإرادة الشعب، دون أن يكون ذلك مشروطاً بالتعددية الحزبية السياسية، بل بحزب واحد حاكم وممثل لإرادة الشعب لا يسمح لغيره بالعمل الحزبي والسياسي، حتى تم إقرار التعددية الحزبية السياسية عام ١٩٤٥م[(٢)].

وكان الحزب التي تولي السلطة السياسية في تركيا بعد الانتخابات الأولى بعد السماح بالتعددية الحزبية، هو الحزب الديمقراطي، وفي ذلك دلالة على أن مفهوم الديمقراطية أصبح هو الرائج بعد ذلك، حتى إن دستور ١٩٦١م قد أجرى تعديلاً مهما في تعريف هوية الدولة، إذ استبدل النص الدستوري الذي أقر عام ١٩٢٤م بالذي كان ينص على أن هوية الحكم: (جمهوري علماني)، فأصبح في دستور ١٩٦١م: (تركيا دولة علمانية ديمقراطية)[(٣)].

---

(١) الجميل، العرب والأتراك، مصدر سابق، ص٣٣٣.

(٢) نور الدين، محمد، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، مصدر سابق، ص١٤. وعنه انظر: الاتجاهات الإسلامية في تركيا في الوثائق السرية الأمريكية، صبري صاباري، اسطنبول، ١٩٩٠م، ص٣١.

(٣) الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص٤٠.

وهذا يعني أن الشعب التركي أصبح يواجه العلمانية المتصلبة، أو يغير في مسار الثورة الكمالية[1] التي تنتهك الحقوق والحريات العامة، بسلاح الديمقراطية التي تحترم الحقوق والحريات الشخصية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل وتحترم الفروق الطبيعية بين مكونات الهويات القومية للشعب التركي، فضلاً عن احترام الحقوق الدينية لكافة مكونات المجتمع التركي.

ولعل الندوة التي أقامتها بلدية اسطنبول عام ١٩٩٧م في ظل رئيس بلديتها رجب طيب أردوغان[2]، عندما كان عضواً في حزب الرفاه الإسلامي، كانت نوعاً من كسر حاجز الخوف، إذ كان عنوان الندوة «ندوة الديمقراطية»، وقد جاءت في وقت عصيب من التاريخ التركي، حيث ألغيت فيه الديمقراطية، وضاعت فيه هيبة الأحزاب السياسية في ظل استبداد مركزية الدولة، فكان ذلك بمثابة شمعة مضيئة وسط الظلام.

---

(١) انظر: ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، ص٤١.

(٢) ولد رجب طيب أردوغان في اسطنبول بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٥٤م جاءت عائلته من ولاية ريزه الكائنة على سواحل البحر الأسود، وأتم دراسته العليا في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة مرمره في اسطنبول حيث تخرج منها عام ١٩٨١م، قام رجب طيب أردوغان مع مجموعة من رفاقه بتأسيس حزب العدالة والتنمية بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١م وانتخب من قبل مجلس المؤسسين رئيساً مؤسساً للحزب، فاز الحزب في انتخابات ٣ نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٢م. انظر: بسلي، حسين، أوزباي، رجب طيب أردوغان «قصة زعيم»، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

ودارت الندوة حول أربعة محاور رئيسة[١]:

١ - نظرية الديمقراطية.

٢ - الديمقراطية والثقافات المختلفة.

٣ - الديمقراطية كسلوك سياسي.

٤ - الديمقراطية في تركيا.

وتحدث أردوغان في الختام بكلمة جاء فيها: «إن طلب الديمقراطية حق لا يمكن التنازل عنه. إن للإنسان الحق في أن يكون له رأي بشأن نفسه وعائلته ومدينته ووطنه، بل وكل شيء يهمه ويؤثر فيه.. ومن أجل ذلك، يجب على الدولة ألا يكون منهجها التسلط، وأن تأخذ في اعتبارها سمو العدل، وأن لا تكون أيديولوجيتها إذابة كل الأشخاص والأطياف في بوتقة واحدة. والتجربة السياسية لبلدنا هي على النقيض من ذلك تماماً. إن الدولة لها أيديولوجيتها، وهي تساند وتدعم من هم على إيديولوجيتها هذه نفسها، أما الذين يخالفونها فإنها تزدريهم وتحجمهم. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك حالة عدم الاستقرار والاغتراب فيما بين المجتمع والدولة، وانقسام وفجوة كبيرة بين طبقات المجتمع»[٢].

هنا يصف أردوغان الأوضاع السياسية في عام ١٩٩٧م، عندما كان عضواً في حزب الرفاه، وبعد أن تم نزع السلطة من يد

---

(١) بسلي، حسين، أوزباي، رجب طيب أردوغان «قصة زعيم»، مصدر سابق، ص٢٢٨.

(٢) بسلي، حسين، رجب طيب أردوغان، مصدر سابق، ص٢٢٩.

حزب الرفاه في انقلاب ٢٨/ ٣/ ١٩٩٧م، وهذا الوصف يصور حالة المجتمع التركي وهو يفتقد إلى التوافق بين الشعب الدولة، وأن الدولة تنحاز إلى تيار أيديولوجي دون آخر، وهذا الانحياز مضر بالمجتمع التركي، وهو ما يؤثر على ضعف الدولة والمجتمع معاً، وأخطر ما فيه أن الدولة هي التي تعطل المسار الديمقراطي.

وأما الحل الذي كان يدعو إليه أردوغان في ذلك التاريخ، فقد عبر عنه برؤية سياسية يقول فيها: «ورؤيتنا السياسية تعتبر أن الاختلاف هو نوع من أنواع الثراء، وينبغي تقوية الأبنية السياسية والثقافية والاجتماعية التي يتاح للتعددية فيها تقوية نفسها بنفسها، وليس القضاء على هذه التعددية، أو رفع المجتمع للانصياع لوجهة واحدة فقط. فكلما عبرت الهويات المختلفة عن نفسها بحرية، كلما أدى ذلك إلى إمكانية الحوار المشترك، وإن هذا هو سبيلنا، وهو المشروع الأخلاقي والواقعي الوحيد لتقوية وحدتنا السياسية وسلامنا الاجتماعي»[١].

ولم يتجاهل أردوغان ما تواجهه الديمقراطية من معوقات فقال: «إننا نرى في السنوات الأخيرة من يقوم بتضييق الخناق على الديمقراطية بحجة مفهوم الجمهورية، ومن يقوم بتجزئة الديمقراطية أيضاً بحجة حماية الجمهورية ويجب علينا ألا نتجاهل ذلك. فلو غضضنا النظر عن تلك الأمور، نكون قد استبحنا حرمة (دولة القضاء) تحت مسمى (القانون). فلا توجد أي

---

(١) بسلي، حسين، رجب طيب أردوغان، مصدر سابق، ص٢٣٠.

مصلحة عامة يمكن أن تعلو على الحقوق والحريات الرئيسة. كما لا يمكن أن تحقق المعنى الحقيقي للجمهورية إلا من خلال الديمقراطية. وكذلك، فإن القوانين لا يمكن أن تحقق العدالة وتخدم الشعب، إلا إذا كانت مشمولة بمظلة دولة القضاء. وفي الحقيقة، إنه لا يمكن أن يكون هناك جمهورية إذا لم تتحقق فيها الديمقراطية»[١].

(١) بسلي، حسين، رجب طيب أردوغان، مصدر سابق، ص٢٣٤.

المبحث الرابع

إشكال العلاقة بين الدين والدولة في التجربة التركية

منذ أن ألغى أتاتورك الخلافة العثمانية، وأقام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م، وتولى هو رئاستها لنحو خمسة عشر عاماً (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨م)، وكما جاء في المبدأ الثالث من المبادئ الستة، فقد فرض على الشعب التركي: «علمانية الدولة، ودون السماح لرجالات الدين التدخل في الحكم»[١]؛ أي: أن أتاتورك أدخل تركيا في صراع الدولة مع رجال الدين، وأدخلها في إشكالية محاربة الدين والمتدينين، وليس التفاهم معهم أو احترام معتقداتهم. وهو ما ترجمه عملياً وسريعاً ومكثفاً وشاملاً في ترك الدين ومظاهره السياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية وغيرها.

وكان من هذه الإجراءات، بعد إلغاء السلطنة والخلافة إلغاء «الأوقاف والزوايا والطرق الصوفية، وأسس إدارة الشؤون الدينية بدلاً من وزارة الشريعة، وجعلها تابعة لمجلس الوزراء، ومنع

(١) انظر: الجميل، العرب والأتراك، مصدر سابق، ص٣٢٦.

اعتمار الطربوش والعمامة وروج للباس الغربي، وأغلق المدارس الدينية.. واستبدل المحاكم الشرعية بمحاكم علمانية واضعاً قوانين مأخوذة من الدساتير الغربية، ومنع حجاب المرأة وألغى استخدام الحرف العربي بالكتابة مستبدلاً إياه بالحرف اللاتيني، وتبنى التقويم الميلادي، وقام بإصدار قوانين تساوي بين الرجل والمرأة فيما يخص إجراءات الطلاق وحقوق الميراث، وألغى الألقاب القديمة»[1]؛ أي: أن أتاتورك لم يعلمن الدولة كمؤسسة سياسية ودستورية فقط، وإنما فرض العلمانية على المجتمع كله، وعلى كافة مكوناته الاجتماعية والوقفية، بل فرض العلمنة على سلوك الأفراد، وحجر على حريتهم الشخصية بمنعه نوعاً من اللباس الشعبي أو التقليدي أو الشرعي، وفرض نوعاً غريباً وغربياً من اللباس.

لقد «مضى أتاتورك أبعد من ذلك، عندما فرض مبدأ العلمانية في الدستور، وأنشأ مؤسسات تابعة للدولة تشرف على الشؤون الدينية و«تضبط» حركة الأئمة والوعاظ الذين تحولوا موظفين عند الدولة، كما ألغى الدروس الدينية من المدارس بموجب قانون «توحيد المدارس»[2].

---

(١) انظر: الصالح، منال، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية (١٩٦٩ ـ ١٩٩٧م)، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م، ص٢٤. وانظر: عبد الجبار قادر عبد الغفور، «الديانة والطرق الصوفية» في إبراهيم خليل وآخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، (جامعة الموصل: ١٩٨٨م)، ص٤٢.

(٢) نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، مصدر سابق، ص٢٠.

لقد قام أتاتورك، وخلال خمسة عشر عاماً، بعمل قطيعة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية مع الماضي الإسلامي العثماني، ويمكن القول بأن القطيعة هي مع الحاضر الإسلامي؛ لأن الشعب التركي، حتى لو وافق على عمل انقلاب ضد آل عثمان، فإنه لن يرتد عن الإسلام. وبذلك أقحم أتاتورك الشعب في حياة جديدة غربية دون أن يكون الشعب هو صاحب القرار الفكري والثقافي والاجتماعي، فضلاً عن أن يكون صاحب القرار السياسي، ولذا «لم يستطع أتاتورك أن يرسخ نظام القيم الغربي الجديد وتعميمه لدى كل الفئات الاجتماعية، فاقتصر ذلك على نخبة «كمالية» تتشكل أساساً من كبار الضباط والموظفين وأرباب المهن الحرة، فيما بقيت الأكثرية الساحقة مرتبطة بالإسلام، ممارسات وسلوكاً يومياً»[1].

هذه الإجراءات كانت موجهة لكل مظاهر الحياة الدينية، سواء كانت في الحياة السياسية أو الاجتماعية أو القضائية أو التربوية أو غيرها، مما جعل علماء الدين يقفون في وجه هذه الإجراءات التعسفية في الحرية الشخصية أو السياسية أو غيرها. وبذلك دخلت تركيا في صراع الهوية وصراع الدين مع العلمانية الغربية، وهذا الصراع «تجسد في ظاهرتين: الأولى،

---

(١) نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، مصدر سابق، ص٢٠. وعنه انظر: الاتجاهات الإسلامية في تركيا في الوثائق السرية الأمريكية، صبري صاباري، مصدر سابق، ص٣١.

الانتفاضات[1]، التي اتخذت طابعاً إسلامياً في العشرينات والثلاثينات رافضة إصلاحات أتاتورك العلمانية[2]، والثانية في إدراك السلطة العلمانية نفسها، بعد رحيل أتاتورك عام ١٩٣٨م، وبدءاً من خليفته في الرئاسة عصمت إينونو[3]، أن الاستمرار في معاداة الدين يتناقض مع المشاعر العامة»[4].

ونحن هنا نبين أن هذا المفهوم للعلمانية الذي فرضه أتاتورك على الشعب التركي هو الذي صنع الصراع بين الدين والعلمانية، وليس بين الدين والدولة فقط، ولذلك نصف هذه العلمانية بالعلمانية الأجنبية والغربية؛ لأنها كانت مأخوذة من المجتمعات الغربية ومن المجتمع الفرنسي تحديداً، الذي غالى في مكافحة مظاهر التدين في الحياة العامة، إذ لم يتوقف الأمر عند منع رجال الدين من التدخل في مسار الحياة العامة، أو فيما أطلق عليه فصل الدين عن الدولة، بل في وضع القيود على الحريات العامة؛ أي: إن العلمانية الأتاتوريكية لم تنبت من بيئة

---

(١) من هذه الانتفاضات المسلحة انتفاضة الشيخ سعيد بيران نور سنة ١٩٢٥م، انظر كتاب: منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص٢٥.

(٢) انظر: صابان، سهيل، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا، تحرير عثمان علي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، ص١٣٥.

(٣) عصمت اينونو (١٨٨٤ ـ ١٩٧٣م)، ولد في مدينة أزمير والتحق بالخدمة العسكرية وانضم إلى حركة مصطفى كمال عام ١٩١٨م، انتخب نائباً له، وقاد سياسة تركيا نحو الحياد.

(٤) نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، مصدر سابق، ص٢٠.

المجتمع التركي، ولم تستنبط من الدين الإسلامي، وهذا ما جعلها نبتاً هجيناً.

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، ودخل العالم في سياسة الأحلاف. ونظراً لموقع تركيا الاستراتيجي وقربه من الاتحاد السوفيتي، فقد اهتمت بها أمريكا والدول الأوروبية للتحالف معها عسكرياً أولاً، ثم الرغبة في الانفتاح السياسي وإنهاء حكم الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)، «وطبقاً لذلك جاء على لسان إينونو في خطابه أمام المجلس الوطني في تشرين ثاني ١٩٤٥م، بأنه على استعداد لإجراء تعديلات في النظام السياسي وفقاً للظروف المتغيرة في العالم»[١].

إن التشدد الذي فرضه حزب أتاتورك؛ أي: حزب الشعب الجمهوري، الذي حكم تركيا بمفرده حتى عام ١٩٤٥م، تاريخ السماح بالتعددية الحزبية، هذا التشدد أدى إلى تراجع مكانة حزب الشعب الجمهوري منذ عام ١٩٤٦م، كما ظهر في أول انتخابات تشارك فيها الأحزاب التركية الأخرى؛ أي: أن التشدد بالعلمانية الغربية على المجتمعات الإسلامية أدى ويؤدي إلى خسران العلمانيين لمكانتهم وليس العكس.

---

(١) الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص٢٨. وعنه انظر: فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داود الواسطي، حمدي الدوري، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠م، ص٢٣١.

لقد كان إقرار التعددية الحزبية والديمقراطية «مؤشراً مهماً على بدء مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولة والدين في المجتمع التركي، في اتجاه منحى تصالحي، وقد استفادت القوى الدينية من التعددية الحزبية، لتجتمع قدر الإمكان تحت مظلة أحزاب سياسية منافسة لحزب الشعب الجمهوري»[1]، إذ كان الدستور التركي ولا يزال يمنع تأسيس أحزاب سياسية دينية[2]، فكل المحاولات لتأسيس أحزاب إسلامية تم حلها ومنعها من العمل السياسي، ومنها:

١ ـ حزب «حماية الإسلام»، تأسس في ١٩٤٦/٧/١٩م، على يد نجمي كوناش ومصطفى أوزباك، إلا أنه أغلق بعد ٢٣ يوم بحجة مخالفته لدستور ١٩٢٤م، الذي ينص على عدم اتخاذ الدين لأغراض سياسية.

٢ ـ حزب «المحافظين»، أسسه الجنرال جواد رفعت أيتل خان، إلا أنه ألغي لاعتماده على أسس إسلامية في برامجه.

٣ ـ حزب «الأمة»، أسسه المارشال فوزي جقمق، في ٢٥/٧/١٩٤٨م، أكد في برامجه على احترام الدين إلا أنه ألغي في

---

(١) نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، مصدر سابق، ص٢٠.

(٢) نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، مصدر سابق، ص٢٤. وعنه انظر: آية وشعار، روشين تشاكر، اسطنبول ١٩٩١م، ص٢١٥. وفيروز أحمد، تركيا في فترة الديمقراطية (١٩٤٥ ـ ١٩٨٠م)، اسطنبول ١٩٩٤م، ص٤٤٠. ومجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام القاهرة، العدد (١٣١)، سبتمبر ١٩٩٨م، ص١٢٩.

عام ١٩٥٣م لتوجهاته الفكرية وأفكاره ضد مبادىء الجمهورية التركية[1].

ولذلك لم يكن أمام الإسلاميين الذين تنفسوا الصعداء بعد إصدار قانون التعددية الحزبية إلا العمل من خلال الأحزاب العلمانية واليمينية بالذات، التي لا تعلن عداءها للدين ولا لمظاهر التدين بين أعضائها، وتبدي الرغبة والاستعداد للاستفادة من أصوات الإسلاميين والمتدينين في الانتخابات ضد منافسيهم السياسيين أو الاقتصاديين.

وعلى العموم «اتجهت السياسة التحديثية التركية في ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى توطيد الحكم البرلماني الحر الذي استقدمت أصوله عن التجارب الليبرالية الأوروبية، متجهة في إرساء ثقلها الواسع لتحقيق ظروف مادية أفضل للناخبين، كما أنها خصصت جانباً من اهتماماتها لإرضاء المشاعر الروحية والحضارية الإسلامية بوجه خاص لأولئك الناخبين، من أجل تكريس الوازع التاريخي، وترضية الوجدان الجماعي الديني الذي تتوزعه قسمات كبرى في المجتمع، وخصوصاً في المدن الصغيرة والقرى واللواحق السكانية»[2].

---

(١) انظر: الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص٣٠. وعنه انظر: مراد، خليل علي، الأحزاب السياسية والمسألة الدينية (١٩٤٦ - ١٩٦٠م)، بحث في كتاب: الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة، القاهرة، طبعة ٢٠٠١م، ص٧٢.

(٢) انظر: الجميل، العرب والأتراك، مصدر سابق، ص١٨٧.

منذ انتخابات ١٩٥٠م وبعد فتح باب المشاركة فيها للأحزاب السياسية العلمانية الأخرى، اليمينية أو اليسارية، توجهت جماهير الشعب التركي إلى انتخاب الحزب الذي شكل الدين عنصراً قوياً في الدعاية له، وهو الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس[١]، فحقق نجاحاً كبيراً على حساب حزب الشعب الجمهوري، الذي استفرد بالسلطة في المرحلة السابقة.

لقد استطاع حزب عدنان مندريس الهيمنة على الحياة السياسية طوال خمسينات القرن الماضي، وارتبط اسمه بعودة الإسلام إلى الحياة التركية[٢]، وكان من مظاهر إحيائه الإسلامي، السماح برفع الأذان باللغة العربية، وإلغاء الحظر على البرامج الدينية في الإذاعة وتلاوة القرآن فيها، وتشريع دروس الدين في المرحلة المتوسطة، وإقامة الكثير من المساجد أو ترميمها.

ولكن مندريس لم يوافق على تأسيس أحزاب إسلامية سياسية، ومنع مكافحة العلمانية من الأحزاب أو الشخصيات التركية ذات المرجعية الدينية. وهكذا، وفرت الديمقراطية، التي سمحت بالتعددية الحزبية، فرصة ومدخلاً لتعديل العلاقة بين الدين والدولة، وتركت الباب مفتوحاً لبدء مسيرة طويلة لعودة

(١) عدنان مندريس (١٨٩٩ ـ ١٩٦٠م): ولد في منطقة إيدن، انتخب نائباً عن منطقة إيدن عند تشكيل المجلس الوطني، أسس الحزب الديمقراطي قبيل انتخابات ١٩٥٠م، شغل منصب رئيس الوزراء لعقد كامل، حتى انقلاب ١٩٦٠م، فاعتقل وحكم عليه بالإعدام.

(٢) انظر: ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سابق، ص٤١.

الإسلام كعامل مؤثر وأحيانا حاسم في الحياة السياسية التركية، سواء على صعيد الداخل أو في التعامل مع الدول العربية والإسلامية[1].

لم تقابل سياسة عدنان مندريس في تعديل العلاقة بين الدولة والدين من قبل المؤسسة العسكرية بالرضا، فقامت بأول انقلاب عسكري عام ١٩٦٠م، وأعدمت عدنان مندريس وعددا من رفاقه، ولكن الحياة المدنية عادت في عام ١٩٦١م، وفاز سليمان ديميريل في انتخابات هذا العام، وأعلن أنه سيسير على نهج الحزب الديمقراطي؛ لأنه النهج الطاغي في الشارع التركي، وفي هذا العام أيضاً وضع دستور جديد أطلق حرية العبادة وتنظيم ونشر المعتقدات الإيمانية، وهذا أتاح للإسلاميين حرية العمل الديني ولو بشكل فردي، وصولاً إلى تمكن الإسلاميين من تشكيل حزبهم السياسي الأول عام ١٩٧٠م، وهو حزب «النظام الوطني»، الذي أسسه نجم الدين أربكان في السادس والعشرين من شهر كانون ثاني/يناير من عام ١٩٧٠م[2].

نستطيع القول، بأن إشكالية العلاقة بين الدين والدولة أخذت اتجاهاً جديداً منذ عقد السبعينات، مع ظهور أول حزب إسلامي سياسي هو حزب «النظام الوطني» وزعيمه نجم الدين أربكان الذي لم يكن يخفي توجهاته الإسلامية، وإن كان يكرر

---

(١) انظر: نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، مصدر سابق، ص٢٢.

(٢) الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص٦٩.

دائماً بأن حزبه ليس حزباً إسلامياً، وإنما هو حزب ديمقراطي، فكان احتماؤه بالديمقراطية في حقيقة الأمر احتماء بالدستور الذي أقر عام ١٩٦١م، بعد الانقلاب على حكومة الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس. فقد استبدل النص الدستوري الذي أقر عام ١٩٢٤م بأن هوية الحكم: (جمهوري علماني)، فأصبح في دستور ١٩٦١م: (تركيا دولة علمانية ديمقراطية)[١].

لم يسعف دستور ١٩٦١م تركيا من الانقلابات العسكرية فقد وقع الانقلاب الثاني في آذار ١٩٧١م، والانقلاب الثالث في ١٢/ ٩/ ١٩٨٠م، وكلها كانت بحجة حماية المبادىء الأتاتوركية[٢]، ولكن العسكر كانوا يتجاهلون طبيعة دولتهم وشعبهم معاً، فدولتهم ذات جذب حضاري داخلي وخارجي، لا يمكن فصلها عن التاريخ العثماني بمجرد فرض مجموعة قوانين تجبرها على السير في العلمانية الغربية الأوروبية رغماً عنها، وأما شعبها فهو شعب مسلم بنسبة سبعة وتسعين بالمائة (٩٧٪)، وهذا يعني أنه شعب صاحب هوية حضارية لا تملك حضارة أخرى جذبه إليها بديلاً عن حضارته الإسلامية، فكانت عودة الشعب التركي إلى الإسلام بإرادته الذاتية، وليس بفعل الأحزاب الإسلامية أو قادتها المؤثرين، وما هم وغيرهم من المفكرين الإسلاميين الأتراك إلا نبت من هذه الأرض الإسلامية، وزرع من

---

(١) الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص٤٠.

(٢) الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص١٣٩.

هذه الحضارة العثمانية، وما تحركات رئيس الوزراء التركي تورغت أوزال[1] في فترة رئاسته للحكومة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٩م)، ثم رئاسته للدولة (١٩٨٩ ـ ١٩٩١م)، ودفعه نحو الحياة المدنية داخلياً والعثمانية الجديدة خارجياً[2]، إلا استجابة حقيقية وطبيعية لإرادة الشعب التركي وحضارته الإسلامية.

وهذا أثر كثيراً على انتخابات ١٩٩٥م التي كانت أكثر اللحظات التاريخية الحاسمة في التاريخ التركي التي تحدد وجه تركيا القادم، فقد فاز في هذا الانتخابات حزب الرفاه الذي أسسه نجم الدين أربكان بعد حل أحزابه السابقة «حزب النظام الوطني»، وحزب «السلامة الوطني»، وكان فوزه السابق والساحق أيضاً في الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٤/ ١٢/ ١٩٨٥م كبيراً أيضاً، ولكنه لم يكن بنفس تأثير انتخابات ١٩٩٥م، من وجهة نظر المؤسسة العسكرية الأكثر فاعلية في الجمهورية التركية منذ تأسيسها، بل وكذلك أكثر وقعاً على الأحزاب العلمانية الأخرى، التي أدركت أنها أمام خيار شعبي آخذ في النمو بشكل كبير ومتسارع.

من هنا كان لا بد من أن يستلم حزب الرفاه الحكم[3]، عملاً بالأعراف الديمقراطية التي تتيح للحزب الأكثر نجاحا في

---

(١) تورغت أوزال: ولد عام ١٩٢٧م ومات ١٩٩٣م، رجل اقتصاد وسياسة ودولة، أسس حزب «الوطن الأم» عام ١٩٨٣م، وفاز في انتخابات ١٩٨٩م رئيساً للحكومة.

(٢) انظر: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سابق، ص٣٦ ـ ٥٣.

(٣) انظر: ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سابق، ص٤٩.

الانتخابات النيابية أن يشكل الحكومة، فتحالف أربكان مع طانسو تشيلر زعيمة حزب «الطريق المستقيم»، لتشكيل الحكومة، برئاسته للمرة الأولى في التاريخ التركي. وقد كان سبق هذا التحالف وأربكان رئيساً للحكومة تحالفات عديدة له مع أحزاب أخرى، وهو نائب لرئيس الحكومة أو وزير أو غيرها، والمحور الذي كان يجعله يقتحم المجال السياسي العلماني المتشدد ضد الإسلاميين، هو أن أربكان كان يركز على الأفكار والمشاريع التي كان يدعو لها، وليس على الشعارات التي لا طائل منها. فكان دائماً يدعو إلى النظام العادل، دون أن يصفه بالإسلامي، ولكن خصومه كانوا يدركون إسلاميته، ولا يستطيعون شيئاً؛ لأنهم كانوا يجدون أنفسهم أمام خيارات شعبية لا يستطيعون رفضها أو منعها بأنفسهم. وكانوا يحيلون الأمر في كل مرة إلى المؤسسة العسكرية لإيقاف عودة الشعب التركي إلى دينه وحضارته، ولكن المؤسسة العسكرية هذه المرة، وبعد ثلاث انقلابات عسكرية، وقفت مكتوفة الأيدي، فإسقاطها المتواصل للحكومات بحجة حماية العلمانية تحمل مخاوف أن ينقلب الشعب ضد الدولة وضد مؤسساته العسكرية والمدنية، وهذه خطورة كبيرة ليس من مصلحة تركيا التي تتطلع إلى الوحدة الأوروبية أن تدخل في حرب أهلية بين من يمثل إرادة الدولة العلمانية ومن يمثل إرادة الجماهير الشعبية. فوقعت البلاد مرة أخرى في الأزمات التي تواجه حزب الرفاه وأربكان وتحالفه الضعيف مع تشيلر وحزب الطريق المستقيم.

وبقيت إشكالية الدولة والدين في تركيا هي إشكالية صراع الحكومات مع الشعب التركي، وليس صراع الأحزاب التركية بين بعضها، ولن تستقر على حال إلا عندما يرضى الشعب التركي المسلم عن هذا الحل، وهو ما أخذ يظهر على يدي رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢م، وهو موعد ظهور حزب تبنى خطاباً مفتوحاً على الغرب، ومدافعاً عن حقوق الإنسان[١]، والرغبة في الانضمام للاتحاد الأوروبي، وتبنى اقتصاد السوق الحر، والإصلاحات الاقتصادية التي تخرج الاقتصاد التركي من حالة الركود وحالة التضخم المزمنتين كما سيأتي.

---

(١) انظر: ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سابق، ص٥١.

المبحث الخامس

جدل السياسة والاقتصاد في تجربة النهوض في تركيا

منذ قيام الجمهورية و«طيلة الفترة التي حكم بها مصطفى كمال وخليفته عصمت اينونو تركيا من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٠م، كانت هناك وحدة في الهدف بين الدولة الجديدة وبين الطبقتين الاقتصاديتين الرئيستين: البرجوازية الوليدة وكبار الملاك»[١]، صحيح أن الدولة كانت مستقلة إلى حد كبير في قرارها السياسي، ولكنها كانت أيضاً بفعل توجهها العلماني الذي فرضته على الدولة معنية بتغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي ليتوافق مع النظام السياسي كما سبق بيانه.

وطوال الفترة السابقة، كان الكماليون ينفون إمكانية الصراع الطبقي في تركيا؛ لأنه لم تكن في البلاد أية طبقات متطورة، إلا انهم كانوا يدركون أن جماعة المصالح قادرة تماماً على تنظيم

---

(١) رضوان، الدكتور وليد، 'موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني، مصدر سابق، ص٦٤.

أحزاب سياسية، والانخراط في أنشطة تضر بالأمة. لهذا، رفض النظام الكمالي السماح بنشوء أحزاب سياسية متعددية، وأعلن أن حزباً واحداً سيخدم تركيا الجديدة، وهو «حزب الشعب الجمهوري»، لذلك كان الحزب يشعر بالاستقلال عن الطبقات، وأنه حزب الأمة بأكملها، وليس مجرد قطاع منها. فكان النظام السياسي يشعر بالاستقلال عن الطبقات أولاً، وكان يمارس دوراً أبوياً، يفكر عن الشعب ويختار له ما ينفعه، على أساس أنه المرشد المحايد للشعب، والذي يعرف ما هو الأفضل للشعب[1]. ، ولكن دون أن تتحكم الدولة بالاقتصاد، وإنما أن تتركه اقتصاداً حراً يشكل بنفسه البرجوازيات المتوسطة التي تحرك الاقتصاد.

فلما نجحت المطالبة بتعديل العلاقة بين الدين والدولة كأحد الدوافع التي ساهمت بتعديل حرية العمل السياسي والتعددية الحزبية التي أقرت عام ١٩٤٥م، بدا أن هذا العامل الأيديولوجي لم يكن السبب الوحيد وراء ذلك القرار، وإنما وجد عامل آخر كثيراً ما تدخل في رسم الحياة السياسية في تركيا، وهو العامل الاقتصادي أيضاً. فعندما تعرض الاقتصاد التركي إلى التراجع إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م)، طالب الفلاحون والعمال وأصحاب المهن من الأتراك الذين تضرروا من الحرب

---

(١) انظر: رضوان، الدكتور وليد، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني، مصدر سابق، ص٦٥.

برفع سيطرة الدولة على الاقتصاد، وحملوا سياسة الحزب الواحد مسؤولية التراجع الاقتصادي[1]، كما أن البرجوازيات التي تشكلت في المرحلة السابقة ساهمت بفوز الحزب الديمقراطي المنافس في أول انتخابات تالية ١٩٥٠م، بزعامة عدنان مندريس.

لقد كان عدنان مندريس من كبار ملاك الأراضي، ولذا فإن «شريحة ملاك الأراضي هي الجماعة الأساسية التي استفادت كثيراً من سياساته الداخلية»[2]، ومنذ انتخابه، أوضح ان الاقتصاد السياسي أصبح عاملاً كبيراً في مسار الانتخابات وتشكيل الحكومات التركية. ولذا، فقد كان الغالب هو فوز الأحزاب اليمينية؛ لأنها كانت تمثل أصحاب طبقات اقتصادية معينة أو شركات أو قطاعات اقتصادية متنفذة، والتي كانت دائماً تدعو إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر، بينما كانت الأحزاب اليسارية تدعو إلى نوع من إشراف الدولة على العملية الاقتصادية.

لقد «كان على حزب العدالة (حزب سليمان ديميريل) الذي حل الديمقراطيين بعد الانقلاب الأول، يتحدث عن إجراء تغييرات كبرى، وحاول حزب الشعب الجمهوري طرح المنظور المستقبلي بأكمله فقط لينتهي في نهاية المطاف بعدم تقديم أي منظور، في حين كانت الأحزاب الصغيرة تعكس حاجات التاجر والمثقف والفنان والطلبة. . وكانت تلك الأحزاب تتصرف بلسان

---

(١) الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص٢٧.

(٢) انظر: الجميل، العرب والأتراك، مصدر سابق، ص١٨٤.

حال أعضائها ضد الرأسمالية والبرجوازية العليا»[1].

وعلى صعيد الحركة الإسلامية، فقد كان الاقتصاد السياسي أحد مداخلها الأولى للمجتمع التركي والدفاع عن حقوق الفقراء وأصحاب التجارات الصغيرة. وكان من أبرز الوجوه الإسلامية في الاقتصاد التركي في تلك المرحلة المهندس الدكتور نجم الدين أربكان. فقد كان لدى أربكان وعي مبكر بأهمية بناء اقتصاد وطني قوي ومستقل، واهتم مبكراً بالأنشطة التجارية الاقتصادية، حتى نظر إليه في عقد التسعينات، وقبل أن يدخل المعترك السياسي، باعتباره أحمد أعمدة الاقتصاد التركي. وكان من أوائل من تبنوا مبدأ ضرورة تواجد الإسلاميين في النشاط الاقتصادي. وقد برز نجم الدين أربكان، بوصفه منافساً أو معارضاً قوياً للسياسات الاقتصادية لرئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في عقد الستينات، «إذ اتهم الأخير بموالاة رجال الصناعات الكبرى في المدن الكبرى على حساب المنظمين ورجال الأعمال الناشئين في الأناضول، وأخذ يوجه الخطب مراراً وتكراراً منتقداً سياسة الاتحاد الاقتصادية الذي كان يمثل احد أعمدة الاقتصاد التركي».

لقد وصل هذا الصراع الاقتصادي السياسي إلى الصحافة التركية، فقد «ذكرت صحيفة (أنت) في عددها ١٢٧ والصادرة في

---

(١) انظر: الجميل، العرب والأتراك، مصدر سابق، ص١٨٤. وعنه: فيروز أحمد، «الاقتصاد السياسي للكمالية»، في نوبار هوفسبيان، محرر، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري. ساهم في إعداده وراجعه غانم بيبي وسامي الرزاز، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥م، ص١٠٥ ـ ١٢٨.

٣/٦/١٩٦٩م مقالاً جاء فيه: هناك صراع واضح في هذه الأيام في عالم التجارة والصناعة بين فئتين، فئة الرفاق الماسونيين الذين يعملون لحماية رئيس الوزراء سليمان ديميريل، وفئة الاخوان المسلمين الذين يعملون برئاسة نجم الدين أربكان»[١].

كان أربكان يمتلك فلسفة اقتصادية تقوم على التصنيع فكان يقول: «لا يمكن التقدم من خلال السياحة والزراعة. من يقول ذلك، غافلاً عن الحقيقة، أن ما يلزمنا هو ثورة صناعية لتطوير الصناعات الثقيلة. فإن لم نصنع نحن محركاتنا، ولم نصنع مصانعنا فلن نتمكن من مقارعة الغرب»[٢]، وآمن أن ذلك يحتاج إلى من يمثله في السياسة، فأسس في ٢٦/١/١٩٧١م حزب النظام الوطني، الذي تم حله بعد ستة عشر شهراً من تأسيسه. فعمد إلى تأسيس حزب السلامة الوطني، وهو الحزب الذي حقق انجازات كبيرة، استطاع معها أن يشارك في ائتلافين مع حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٧١م، وحزب العدالة عام ١٩٧٧م. لقد كانت محاولات أربكان أن يبني الاقتصاد السياسي التركي من منظور إسلامي واقعي يستمد فكره واجتهاده من تحديات المجتمع التركي.

وفي فترة الثمانينات، وبداية التسعينات، تحرك الاقتصاد التركي نحو القوة في حكومة تورغت أزال (١٩٨٣ ـ ١٩٨٩م)،

---

(١) انظر: الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص٦١ ـ ٦٢.

(٢) الشريف، يوسف، نجم الدين أربكان مسيرة ناجحة محتواها محطات فشل، مجلة المعرفة، السعودية، العدد (٩٠)، ص٧٣.

فقد كان أوزال رجل اقتصاد حر، وقد ظل يروج لأفكاره الاقتصادية والسياسية قبل وصوله إلى السلطة، وقبل انقلاب ١٢/ ٩/ ١٩٨٠م، وبعد تسلمه لرئاسة الجمهورية بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٨٩م، شرع أوزال في تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي استطاع ان يحول تركيا من دولة قليلة النمو في الستينات والسبعينات إلى قوة إقليمية كبرى في التسعينات. وبعدما كانت متخلفة أواخر السبعينات عن سائر دول المنطقة، أصبحت تركيا أقوى دول المنطقة، وتحولت من رجل مريض إلى دولة نموذج. بل كان طموح أوزال البعيد أن يكون القرن الواحد والعشرون قرن الأتراك، فعمل على تحرير الواردات، وأطلق حرية تبادل العملات، وربط سعر صرف الليرة التركية بشروط السوقظز ومع أن ذلك أدى إلى سحق الليرة، إلا أن قيمة الصادرات قد تضاعفت، لكن الإرث الاقتصادي الثقيل الذي ورثه أوزال كان عقبة لا يمكن تجاوزها بسهولة[١].

وفي التشخيص الذي قدمه اردوغان للاقتصاد السياسي في نهاية القرن الماضي وبالتحديد عام ١٩٩٧م في ندوة الديمقراطية التي عقدتها بلدية اسطنبول جاء فيها: «أننا نرى أن نظام الهيمنة الأحادي المفروض على حياتنا الاقتصادية يعمل من أجل تحقيق مصالحه هو، وأنه قد مهد الطريق للتدخلات المناهضة للديمقراطية السياسية. ولهذا السبب، ينبغي العمل على دعم

(١) انظر: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سابق، ص٤٤.

التعددية الاقتصادية، حتى تكون السيادة للشعب. وبذلك تكون في مسارها الصحيح متى ظهرت القوى الاقتصادية في الأناضول. إننا سنفهم هذه النقطة جيداً إذا ما وضعنا نصب أعيننا الجهود التي قامت بها تلك القوى حتى تحتكر وحدها السلطة الاقتصادية من أجل تعطيل الديمقراطية، وإننا يجب أن نؤكد هنا على انه قد حدث تداخل للتعددية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من دون أن تسقط قط في إشكالية الأسبقية والتبعية، ويجب أيضاً أن نتجه بكل طاقاتنا لطلب سياسة من شأنها تحقيق ذلك بقدر الإمكان»[1].

---

(١) بسلي، حسين، رجب طيب أردوغان، مصدر سابق، ص٢٣٠.

المبحث السادس

المصالحة الداخلية واحترام حقوق الإنسان

كانت مشكلة تعدد القوميات التركية إحدى الإشكاليات التي تهدد المجتمع التركي، بل تهدد وحدة تركيا بالكامل، وكان تعدد القوميات ينعكس على تنافر العمل الحزبي السياسي والأيديولوجي. بل كانت النزاعات الأيديولوجية هي إحدى أسباب الضعف الذي كان يعاني منه المجتمع التركي والحياة السياسية بعامة. فكانت أحزاب اليمين في الصدارة في الانتخابات التي كانت قبل ٢٠٠١م، ولكنها كانت متشرذمة ومتنازعة، لا تقوى على تأسيس الحكومات وحدها، ولا ينجح بينها تحالف حكومي. وبات المشهد السياسي في تركيا أشبه ما يكون بإكسسوارات، لحكومات شكلية، لا تستطيع الخروج عن أجندة معروفة مسبقاً. وكان الواقع الحزبي دراماتيكيا، فمنع الأحزاب من ممارسة العمل السياسي، كان من أبسط الأخبار والأشياء، ينطبق الأمر على عشرات الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية.

لقد بلغت الحياة السياسية قبل انتخابات ٢٠٠٢م حالة الإفلاس بشكل كامل، وكان المطلوب سياسة جديدة تنقذ تركيا

مما هي فيه. ورغم تجمع اليمين مع اليسار، والإسلامي مع القومي، والتركي مع الكردي، إلا أن نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٢م كانت ٧٠٪، ومليون ناخب منهم قالوا: لا للجميع. بمعنى أنهم لم يختاروا أي حزب أو أي شخصية سياسية طرحت نفسها في الانتخابات، مما يؤشر على عدم الوثوق بجدوى العمل السياسي والبرلماني لدى المواطن، وجاء برلمان ٢٠٠٢م لا يمثل سوى ٤٥٪ من صوت الناخب التركي، فاز حزب العدالة والتنمية ٣٦٪، وحصد نحو ٧٠٪ من المقاعد، بينما عند تأسيسه لم يكن الحزب أكثر من ٧٪ من الشارع التركي. ولكن فوز الحزب في ذلك الوقت ارتبط بالثقة في رئيس الحزب رجب طيب أردوغان الذي شغل مناصب عديدة في حزب الرفاه قبل ذلك، ولكن الأهم أنه نجح في رئاسته لبلدية اسطنبول لسنوات عديدة؛ أي: أن الثقة بالشخص لعبت دوراً أكبر من ثقتها بالبرامج، التي غالباً ما تكون متشابه ومتقاربة ولا تفاوت حقيقي بينها، ولكن دون تفعيل.

وبالنظر إلى الاستطلاعات التي أجراها حزب العدالة والتنمية، وجد أن الشكوى الكبرى لدى المواطن التركي هي الحالة الاقتصادية، فالبلاد تعاني من أزمات اقتصادية، ومشاكل في نظام التأمين الاجتماعي، مع وجود مشكلات مستعصية مثل المشكلة الكردية[١]، والمشكلة القبرصية[٢]، والإرهاب والجريمة

---

(١) انظر: رضوان وليد، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، حلب، دار النهج، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ص٣٧١. وعيسى، الدكتور حامد محمود، القضية الكردية في تركيا، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص٢٣٥.

(٢) انظر: معوض، الدكتور جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - =

المنظمة، بالإضافة إلى مشاكل في النظام المالي والمصرفي، والانضمام للاتحاد الأوروبي[1]، وعضوية حلف الناتو، والاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، وعلاقات تركيا مع دول الإقليم العربية[2]، وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية[3]، وبالأخص في مجال التعاون العسكري بينهما ضد دول عربية وإسلامية[4]، وقضايا الأمن المائي[5].

= التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص٢٧١. وانظر: النعيمي، الدكتور أحمد نوري، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص٢٢٤.

(١) انظر: النعيمي، لقمان عمر، تركيا والاتحاد الأوروبي، دراسة لمسيرة الانضمام، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٣٣.

(٢) انظر: معوض، الدكتور جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سابق، ص١٣٥. ومجموعة مؤلفين، ندوة العرب وجوارهم. . إلى أين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، تموز/ يوليو، ٢٠٠٠م، ص١٧٥. وميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص٧١، و١١٣. ومجموعة مؤلفين، ندوة: الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المؤسسة العربية للديمقراطية، مركز الاتجاهات السياسية العالمية (اسطنبول)، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص٣٧، ٣١٩، وغيرها.

(٣) انظر: معوض، الدكتور جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مصدر سابق، ص٢٢١. وانظر: أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان، سلسلة دراسات عالمية، كتاب: التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٥١)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٣٣، ٥٣. والسبعاوي، عوني عبد الرحمٰن، إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص٤٢.

(٤) انظر: العلاف، إبراهيم خليل، نحن وتركيا دراسات وبحوث، الموصل، منشورات جامعة الموصل، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م، ص١٧٥.

(٥) انظر: المنصور، عبد العزيز شحادة، المسألة المائية في المسألة السورية تجاه تركيا، =

هذه القضايا وغيرها حاولت الأحزاب التقليدية معالجتها دون جدوى، مما كان يفتح الباب لإيجاد حزب جديد. فكان تأسيس حزب العدالة والتنمية، ودخوله الحياة السياسية بقوة، مطلباً حقيقياً لكل الشعب التركي، وإن تم الاختلاف على هويته الفكرية، حيث يعرف عن حزب العدالة والتنمية أنه حزب إسلامي، ولكن الحزب قدم نفسه على أنه نصف ليبرالي، وإسلامي معتدل، ولكنه ديمقراطي بالكامل.

من هنا كان من أولويات رؤية حزب العدالة والتنمية، وقبل انطلاق نهضته المعاصرة، إحداث الانفتاح الداخلي بين القوميات التركية، فقدم حزب العدالة والتنمية مشروعاً مهماً أطلق عليه مشروع «الوحدة والأخوة الوطنية»، ومهمة تقديم الدراسات وبذل الجهود من الانفتاح الديمقراطي، وقامت النشاطات التي تعنى بمطالب ورغبات الفصائل القومية والدينية المختلفة وحل مشاكلهم.

وفي هذا النطاق، تم تناول وقطع شوط كبير في طريق حل كل مسألة أو مشكلة تخص المواطنين غير المسلمين والعلويين والأكراد والغجر (النور) ومن أصول قوقازية أو بلقانية إلى جانب الاهتمام بحساسيات الأوساط المتدينة.

= بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص١٥٩. وخدام، الدكتور منذر، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٢١٩، و٢٣٩. والتميمي، عبد الملك خلف، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٩٦.

ونتيجة الاتصالات الرفيعة التي أجريت مع ممثلي الطوائف غير المسلمة، جرى تجاوز الكثير من الأخطاء التي حدثت في الماضي، كما تحقق تقارب كبير مع الطائفة العلوية التركية، وتم عقد اجتماعات شعبية واسعة لهم في مختلف أنحاء تركيا.

وكان من أكبر مشاكل الانفتاح الداخلي تقديم حل عادل في المسألة الكردية، فباشر حزب العدالة والتنمية بمرحلة حل القضية الكردية وفق خطوات مدروسة.

وضع حزب العدالة والتنمية حداً للموقف الرسمي القائم على الإيديولوجية والإنكار والصنف الواحد وشرع بانفتاح واسع بمثابة ثورة في القضية الكردية.

١ ـ إلغاء حظر تسمية العائلات لأطفالها بلغات محلية وفق الثقافات القومية.

٢ ـ تمهيد الطريق أمام إطلاق أسماء باللغات المحلية على المواقع السكنية.

٣ ـ إطلاق حرية فتح دورات خاصة لتعلم اللغات واللهجات المحلية.

٤ ـ إطلاق حرية إقامة قنوات تلفزيونية بلغات محلية خارج اللغة التركية، بدأت بقناة شبه رسمية باللغة الكردية وأخرى باللغة العربية.

٥ ـ رفع العراقيل القائمة بوجه عروض المسرحيات والأغاني الكردية.

٦ ـ شرعت وزارة الثقافة والسياحة التركية بطبع مؤلفات للغة والآداب الكردية، وطبعت عدداً منها.

٧ ـ صدر السماح بفتح أقسام للغة الكردية وآدابها في الجامعات والمعاهد.

٨ ـ كان الحديث باللغات الأم محظوراً عند زيارة المسجونين.

٩ ـ ألغي الحظر على الدعاية السياسية باللغات المحلية.

١٠ ـ إطلاق أسماء بعض الشخصيات الهامة في الثقافة والتاريخ الكردي على المدارس.

١١ ـ إصدار قانون رقم (٥٢٣٣) لتعويض المواطنين المتضررين من الإرهاب ومكافحة الإرهاب. وتم حتى اليوم صرف ٢,٥ مليار ليرة عليهم.

١٢ ـ رفع القيود المفروضة على استخدام بعض المراعي الجبلية بسبب الإرهاب مما ساهم في توسع وتطور تربية المواشي.

١٣ ـ تقليل نقاط التفتيش البرية في المناطق الحدودية لتسهيل الحياة اليومية للمواطنين.

١٤ ـ دعم المواطنين الراغبين بالعودة إلى قراهم المهجورة أو التي أخليت بسبب الإرهاب في شرقي وجنوب شرقي الأناضول. وتم حتى اليوم تأمين عودة ١٨٨ ألف مواطن الى قراهم السابقة في ١٤ ولاية.

١٥ ـ وفي هذا النطاق تم إنفاق ١١٢ مليون ليرة من الميزانية العامة بين (١٩٩٩ ـ ٢٠١٠م).

١٦ ـ تعزيز مجلس حقوق الإنسان في رئاسة الوزارة لضمان حماية أكبر لحقوق الإنسان.

١٧ ـ طرح مسودة قانون على مجلس الأمة التركي لتحقيق مراقبة أشد على قوات الأمن في مجال انتهاكات حقوق الإنسان.

١٨ ـ إعداد مسودة قانون لتشكيل مجلس المساواة ومكافحة التمييز.

١٩ ـ الشروع بمساعي المصادقة على البروتوكول الاختياري للأمم المتحدة بشأن مكافحة التعذيب والمعاملة السيئة، والاستعداد لتشكيل لجنة مكافحة التعذيب في تركيا.

لقد مكنت هذه السياسات حكومة حزب العدالة والتنمية أن تنال الدعم الأوروبي الكامل للمضي قدماً في تنفيذ إصلاحات شاملة في البلاد، شملت الحياة السياسية والاقتصادية والتعليمية، مما جعل الحزب يتحول من مجرد مشكل للحكومات إلى رافعة أساسية في إعادة تشكيل وبناء الحياة أسياسية في البلاد على أسس جديدة، اقتضت تحديد مهمة المؤسسة العسكرية، وإعادة بناء مجلس الأمن القومي بما يقلص من حضور العسكر ونفوذه في هذا المجلس وفي الحياة السياسية التركية(١).

(١) انظر: ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سابق، ص٥٥.

الفصل الثاني

الرؤية التربوية والتعليمية

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: المبادئ الأساسية للمنظومة التربوية.

المبحث الثاني: التعليم بين الهوية والتنمية.

المبحث الثالث: دور الإنسان التركي في مشروع النهضة.

المبحث الرابع: السياسة التعليمية النهضوية.

المبحث الخامس: البحث العلمي.

المبحث الأول

المبادئ الأساسية للمنظومة التربوية

تأخذ المنظومة التربوية مساحة كبيرة من عقائد الإسلام وأحكامه الفقهية وقيمه الأخلاقية، وقد ترجمها المسلمون في عهد الدولة العلية العثمانية، عملياً في علاقاتهم الداخلية الاجتماعية في علاقات محبة ورحمة بين الناس، ولو كانوا من أهل الكتاب أو الأديان الأخرى، وفي علاقاتهم الخارجية الدولية، بتبادل المصالح وتحقيق السلام ومنع العدوان، وتحت ضغوط الضعف الذي عانت منه الدولة العثمانية منذ أواسط القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) اضطرت الدولة العثمانية إلى القيام ببعض الإصلاحات التي وصفت بالتنظيمات العثمانية، كانت المرحلة الأولى منها في القضاء على الجيش الانكشاري في عهد السلطان محمود الثاني (١٢٣٢ ـ ١٢٥٥هـ/١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م)، بهدف إقامة جيش عثماني منظم حديث بعدما حل فيه الضعف[1]،

---

(١) انظر: صابان، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا، مصدر سابق، ص١٤. وانظر: الدوري، الدكتور عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص١٢١.

وكان تأثير هذا التطور في الحياة العثمانية في المجال العسكري.

وكانت المرحلة الثانية من التنظيمات في عهد السلطان عبد المجيد (١٢٥٥ ـ ١٢٧٧هـ/ ١٨٣٩ ـ ١٨٩١م)، في السادس والعشرين من شعبان عام (١٢٥٥هـ ٤/ ١١/ ١٨٣٩م)، بإعلان التنظيمات التي تقتضي تغييراً جذرياً في مؤسسات الدولة، وعدم التفرقة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ودون النظر إلى مذاهبهم أو انتمائهم القومي، وحرية ممارسة الشعائر الدينية لكل مذهب، وكان تأثير هذا التطور في حياة الاجتماعية.

المرحلة الثالثة: ما جاء في كتاب الإصلاحات الخيرية: «من أهم أفكارنا السامية سعادة أحوال كافة صنوف التبعة التي أودعها الله إلى يدنا الملوكية المؤيدة.. ومن هذه التدابير المؤثرة نحو تأمين كافة التبعة الملوكية من أي دين ومذهب كانوا بدون استثناء على الروح والمال وحفظ الناموس وإخراج جميع التأمينات التي وعد بها بمقتضى الترتيبات الخيرية..»[١].

لقد اختلفت القراءات لهذه التنظيمات من حيث الأسباب والنتائج. ونقطة الخلاف في هذه التنظيمات، هي في مدى تأثير الدول الأوروبية عليها، أو إن كانت لأسباب داخلية محضة ودون تأثير خارجي، أو أنها إصلاحات داخلية نابعة من ضرورة التجديد والإصلاح الذي شعرت به الدولة العثمانية، وهو ما تؤيد الخطوط الكلخانية الصادرة بها، فالفرمان الكلخاني الأول الذي أصدره السلطان عبد المجيد خان بتاريخ ٤/ ١١/ ١٨٣٩م يقول:

---

(١) فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصدر سابق، ص٤٨٤.

«لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها، ولذا كانت قوة الدولة ومكانة سلطتنا السنية ورفاهية وعمارة أهاليها وصلت حدَّ الغاية. وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سن بسبب عدم الانقياد للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة بناء على طروء الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوعة، فتبدلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر، وبما أن الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعية لا يمكن أن تكون ثابتة، كانت أفكارنا الخيرية الملوكية منحصرة في إعمار الممالك واتحاد ورفاهية الأهالي والفقراء من يوم جلوسنا السعيد، وصار التشبث في الأسباب اللازمة بالنظر إلى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية ولأراضيها الخصبة ولاستعداد وقابلية أهاليها، لتحصل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظروف خمس أو عشر سنين. واعتماداً على المعونة الإلٰهية، واستناداً على الإمدادات الروحانية النبوية، قد رؤي من الآن فصاعداً أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة، والمواد الأساسية لهذه القوانين هم عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والناموس والمال، وتعيين الخراج وطلب العساكر للخدمة ومدة استخدامهم...»[1].

---

(١) فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصدر سابق، ص٤٨١.

هذه مصوغات إجراء إصلاحات في نظر السلطان نفسه، وهي بالدرجة الأولى إصلاحات إدارية يعود نفعها على حفظ الأمن والنفس والأعراض والأخلاق والأموال، وهي أشبه بوضع الأسس التي تحقق مقاصد الشريعة، ولذا قال في تعليل هذه الإصلاحات: «والحاصل انه بدون تدوين هذه القوانين النظامية، لا يمكن حصول القوة والإعمار والراحة، فإن أساس جميع ذلك هو عبارة عن المواد المشروحة، ولا يجوز بعد الآن إعدام وتسميم أرباب الجنح جهاراً أو خفية بدون أن تنظر دعاويهم علنا بكل دقة بمقتضى القوانين الشرعية...»[1].

لقد كانت دوافع الإصلاح العثماني إذن هي حصول القوة والإعمار والراحة، وان ذلك بمقتضى القوانين الشرعية، ولا نظن أن ذلك كان تحت تأثير قوى أجنبية، وانما اعتراف من السلطان بان الدولة تعاني الضعف منذ مائة وخمسين سنة، وبالتالي فلا مناص من الإصلاح، وشرط ان يكون الإصلاح بحسب القوانين الشرعية دليل آخر أن مطالب الإصلاح داخلية؛ لأنها لو كانت خارجية لما كان الحل بقوانين داخلية، وإنما لجاءت القوانين من الخارج أيضاً. ربما حصل ذلك فيما بعد، ولكن وحتى هذه اللحظة، كان الإصلاح داخلياً. وهذا التفكير بالإصلاح الداخلي تواصل من قبل السلاطين ومن قبل العلماء والمصلحين، حتى إلغاء الخلافة

---

(١) فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصدر سابق، ص٤٨٢.

والسلطنة، وكذلك تواصل بعدها من قبل العلماء الإسلاميين والمفكرين الوطنيين.

ولكن هناك من يصف هذه الجهود بالمحافظة، وأن من يقومون بها هم المحافظون، وكان يوازيهم طرف آخر من المجددين يوصفون بالإصلاحيين، وأما من يقابلهم أي من يقابل المحافظين والإصلاحيين طائفة من المتغربين، والذين يسعون إلى إلحاق تركيا بالدول الأوروبية، وبالأخص بعد إقامة الجمهورية التركية وتأسيسها على المبادئ الأتاتوركية الستة السابق ذكرها، وكلها تصب في عملية علمنة الدولة في كل المجالات بما فيها الجانب التربوي والتعليمي. بل كان الجانب التعليمي من أخطر المداخل في علمنة المجتمع التركي بمنع المدارس الدينية وإلغاء المعاهد الشرعية وتخريج العلماء والوعاظ وإغلاقها.

«وفي عهد الجمهورية قامت الدولة بمحاولة تصفية الاتجاه الديني من طريق التعليم، وذلك باستخدام وسائل الحس والمشاهدة، وكانت متأثرة في ذلك بقانون (أغست كونت)[1]، الذي يقسم تاريخ الإنسانية إلى ثلاثة أطوار: الأول الطور اللاهوتي، والثاني: الميتافيزيقي، والثالث: الوضعي، فاعتبر

(١) أغست كونت (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧م)، مؤسس الوضعية والمؤسس الحديث لعلم الاجتماع الغربي، ولد في فرنسا وتعلم الهندسة، وله مؤلفات في الفلسفة الوضعية منها: محاضرات في الفلسفة الوضعية.

بذلك أن هذا العصر هو العصر الأخير من تاريخ الإنسانية؛ لأن العلم هو المرشد الحقيقي، الذي يستند إلى استخدام العقل والحس والمشاهدة، واعتبار الغيب غير مسام به، نظراً لغيابه عن العقل»[1].

وفي بداية عهد العودة للثقافة الإسلامية في عهد عدنان مندريس في عقد الستينات من القرن الماضي، وتحت ضغوط شعبية، جرى انتشار واسع للوعي الإسلامي بين أفراد الشعب وقواه الاجتماعية، إلا أن الرؤية الأكثر تأثيراً في تصويب الرؤية التربوية والعلمية، كانت رؤية حزب العدالة والتنمية، التي خطها في برامجه، والتي بناها على جهود من قبله من نجاحات تقدم بها حزب السعادة الوطني وحزب الرفاه في الربع الأخير من القرن العشرين الماضي.

إن كل الأحزاب التي سارت على طريق المصالحة بين الدين والدولة في تركيا الحديثة، وبالأخص مع مجيء حزب العدالة والتنمية، كانت معنية أن التخفيف وتوجيه علمانية الدولة، يبدأ من نظرة تربوية صحيحة وموجهة للتربية والتعليم الديني والدنيوي معاً، وليس بغلبة أحدهما على الآخر، أو إقصاء أحدهما للآخر. فالدول الأوروبية نفسها، وهي تمارس أشد أنواع العلمانية على شعوبها، لم تمنع التعليم الديني في مدارسها وجامعاتها. وإذا كانت قد خففت منه في المدارس والجامعات

---

(١) سهيل صابان، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا، ص١٣٠.

الرسمية، فإنها فتحت له الباب واسعاً في المدارس والجامعات الخاصة، بل وفرت له أسباب الدعم المالي والاجتماعي؛ لأنها تؤمن أنه من الخطأ إدخال المدارس في المقياس العلماني، وإلا فإنها تفقد هويتها الدينية[1].

(١) انظر: القروي، هشام، سياسات ما بعد الكمالية، بحث في كتاب: العرب وتركيا، مصدر سابق، ص٨٣٣.

المبحث الثاني

التعليم بين الهوية والتنمية

كان التصور القديم عند نشوء الجمهورية هو أن التنمية مرهونة بإتباع أوروبا في كل خطوة خطتها في طريق النهضة والتنمية؛ لأن أوروبا كانت المثل الأكبر لمؤسس الجمهورية وحزب الشعب الجمهوري قاطبة، وكانت القراءة الخاطئة لدور الدين في الحياة في تلك المرحلة مستوحاة من التجربة الأوروبية النهضوية، حيث إن أوروبا لم تنهض إلا بعد أن حصرت دور رجال الدين داخل الكنيسة وفي الجانب الروحي والفردي فقط. وعلى أساس ذلك، جرى اصطناع الصراع بين الإسلام والقيم الحضارية المعاصرة، وليس محاولة فهم القيم الإنسانية والاجتماعية والسياسية الحديثة على أساس الدين، ومحاولة البحث عن إمكانية التوافق بينها وبين الفكر الإسلامي التجديدي المنشود.

لقد تأخرت تركيا أكثر من نصف قرن من أجل الجدل الحاصل بين العلمانية والإسلام، فما إن يتصدر المشهد حزب يتبني مرجعية إسلامية، إلا ويتم معاقبته وهدر دمه بحجة التناقض

بين الهوية الذاتية والتنمية، وبحجة التعارض بين التمسك بالدين هوية للدولة وقدرتها على إقامة مشاريع تنموية واقتصادية ناجحة. بل وصفت كل محاولة للتمسك بالهوية والتنمية معاً تقويضاً لمبادئ الجمهورية التركية ومعاداة لها، حتى أصبح الشعب التركي يشبه العلمانية التركية بالمفهوم الأتاتوركي بأنها عين الإلحاد ومعاداة الدين.

ضل هذا الصراع محتدما في إجهاض حركة التنمية، حتى يتم التوصل إلى صياغة جديدة تسعى إلى التقارب مع الديمقراطية، أو ـ ما يُسميه آخرون ـ حالة من التفاهم مع العلمانية، أو في قبول الإسلام لنشوء أنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية لا تتعارض مع قيم الحضارة العالمية بما فيها قيم العادلة للحضارة الغربية في هذا المجال. وكان التدرج في الفكر التركي الجديد بطيئاً، وفي أحيان كثيرة، وبالرغم من بطئه، تم التعامل معه بمعاقبته كذلك، وتكرار ذات الممارسة التي فرضت عليه من قَبل بذات الأسباب والمبررات.

«يرى البرفسور أورخان آلدى قاتشتي، معماري دستور ١٩٨٢م: أن عدم تدريس الدين في المدارس باسم العلمانية وطدَّ اقتناعاً بأن العلمانية هي الإلحاد»[١]، ولم يتم التخلص من هذا الفهم السيء إلا بعد مرور عقود طويلة من الممانعة الشعبية أن يكون الدين والهوية سبباً للتخلف والتدهور الحاصل في الوضع

(١) انظر: نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، مصدر سابق، ص٢٨.

التركي بعامة والاقتصادي بخاصة. والغريب أن تأتي بعض الخطوات التصحيحية في هذا المجال من المؤسسة العسكرية التي قامت بانقلاب ١٩٨٠م. فقد جاء توجه المؤسسة العسكرية في ذلك الحين فيه نوع جديد من الانفتاح على الدين وقبول إمكانية أن يكون للدين دور في عملية التنمية، «ويؤكد التوجه الجديد للنظام العسكري، المنفتح على الدين ما ورد في الخطة الخمسية للتنمية التي أقرت عام ١٩٨٣م، وكانت حركة «موقد المثقفين» وراءها. جاء في الخطة: المجتمع التركي في مرحلة تصنيع سريع وتغيير ومن أجل حماية الدولة وعدم تشرذم الوحدة الوطنية، يقع دور كبير على المؤسسة الدينية»[1].

لقد رأى حزب العدالة والتنمية أن المعارك التي صنعت في تركيا بين الدين والعلمانية أعاقت مسيرة التنمية في تركيا لعقود طويلة، ولذلك لم يتبن معارضتها وإنما قدم مقاربة جديدة لمفهوم العلمانية، تُعبر عن المضامين الصحيحة داخل هذا المفهوم وتبعد عنها المضامين الأخرى، فهو لم يجعل من العلمانية الأوروبية معياره ولا نموذجه ولا محرابه، ولم يجعل من العلمانيين الغربيين قدوته ولا أئمته ولا وعاظه، وإنما فهم أن العلمانية هي أنها الدعوة إلى العلم وتحرير تفكير الإنسان وعقله، ورفض الأفكار التي تلغي حرية الإنسان وتحرمه من عقله وتمنعه من اتباع العلم واكتشاف الحياة وتسخيرها لمصلحة الإنسان والناس والبشرية جمعاء.

---

(١) انظر: نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، مصدر سابق، ص٢٨.

إن حزب العدالة والتنمية بحسب هذا المقاربة التي يقدمها لمفهوم العلمانية يرفض من يحصر العلمانية على معنى الإلحاد أو رفض الدين أو رفض المتدينين في الحياة العامة أو الفصل بين الدين والدولة، أو الفصل بين الدين والحياة[1]، إنما أراد أن يفرض تصوراً خاصاً للعلمانية قد لا يكون موجوداً في الحاضر ولا في التاريخ، فالجميع لم يمكن التخلص من الفكرة الدينية، وعلى فرض وجوده في التاريخ، فهو تصور لا يقصده المسلمون ولا يسعون إليه، وهو ليس مما يسعى إليه العقلاء ولا العلماء ولا الأحرار.

وبناء عليه فهو يرى أن كل دعوة إلى العلمانية على أنها فلسفة ضد الدين الإسلامي ينبغي أن يعلم أنها ليست علمانية صادقة ولا حرة ولا عقلانية ولا عالمة، وإنما هي تصورات مستوردة عن علمانيات قاصرة أو جزئية أو تاريخية بظروفها وزمانها ومكانها الخاص، وهي ليست جديرة بأن تكون فلسفة منقذة في مشروع النهوض العربي الحديث، في مقابل علمانية مؤمنة تملك مقومات المشروعية العلمية والعقلية للنهوض بالدول العربية الناشئة في ربيع الحرية والعقلانية والعلم.

على هذه الأسس، استطاعت التجربة التركية الحديثه أن تخوض تجربتها مع معركة جدل العلمانية، وهي تؤمن بالدين والإسلام دون تناقض بينهما ولا تعارض، وأن تقيم نهضتها

---

(١) انظر: الجميل، العرب والأتراك، مصدر سابق، ص٢٩٦.

وتخطط لتنميتها، وبالأخص في عهد حزب العدالة والتنمية، في توظيفه لتلك المضامين التي قدمها نحو هذا المفهوم، كقوة فكرية تنهض بمقومات المجتمع التركي المسلم دون اصطناع معارك بينهما لتوهم أن الإسلام يقف ضد التقدم والتنمية والعقل.

لقد صوت الشعب التركي لحزب العدالة والتنمية في أول انتخابات شارك فيها لسببين رئيسين[١]:

أولهما: أن الحزب حل مشكلات الحقوق والحريات المتراكمة.

ثانيهما: تحقيق التنمية الاقتصادية مع توزيع عادل للثروة.

أي: أن الحزب جمع بين هوية المجتمع وخططه التنموية بطريقة صحيحة وإيجابية.

---

(١) انظر: أغلو، أديب غساف بكر، المؤسسة العلمانية والإسلام، بحث مشارك في كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سابق، ص١٢٧.

المبحث الثالث

دور الإنسان التركي في مشروع النهضة

لقد بنيت رؤية حزب العدالة والتنمية للنهضة التركية المعاصرة على تفعيل دور الإنسان التركي بكامل طاقته الكامنة، وتفجير كافة مكنوناته المبدعة، وتوفير كافة عوامل نهضته اللغوية والثقافية والقيمية والتاريخية، على أساس أن الحقوق الأساسية والحريات هي مكتسبات حازتها كافة شعوب العالم المتقدم، وأصبحت تعد مؤشرا على تقدم تلك الدول والمجتمعات. ولذا كان لا بد أن يأخذ الإنسان التركي دوره الكامل في بناء ذاته أولاً وبناء مجتمعه بحرية كاملة، بحيث تصبح رسالة النهضة هي رسالة المواطن والمجتمع والدولة معاً، وهذا لا يتوفر حتى يشعر المواطن التركي بأنه حاضر بالقوة والفعل في ميادين النهضة، وبأنه محل عناية واحترام وتقدير من مجتمعه، وان مجتمعه ينظر له بعين الجدارة والرضا والتقدير.

لقد كانت قناعات حزب العدالة والتنمية الذي قاد النهضة في العقد الأخير بأن الشعب التركي يتمتع برجاحة في العقل وقدرة على اختيار الأصوب، ومع ذلك فقد عمل على تثقيف

الشعب بما يلزمه من معارف ومعلومات وثقافة نهضوية، وبالأخص في جانب حقوق المواطن ودوره في المشروع النهضوي، وتزويده بكل ما يلزم لبناء الإنسان الذي يقوم بما يوكل إليه من واجبات على معرفة وعلم وتقنية كافية، وتعليم جامعي أو تخصصي للقيام بما يقوم به بكل ثقة واقتدار.

إن أهم عنصر من عناصر الثقة في المجتمع هو إيمان الأفراد الذين يعيشون فيه بأن حقوقهم وحرياتهم مصانة. فهذا الإيمان يمثل القوة الأساسية المحركة لكافة الديناميات الاجتماعية والاقتصادية، وفضلاً عن ذلك، فإن احترام حقوق وحريات الأفراد، شرط أساسي من أجل تقبل المجتمع للنظام السياسي الديمقراطي، ومن أجل إقرار السلام والاستقرار الاجتماعي.

ولقد عملت الحكومة التركية على ضمان حرية التفكير والتعبير وفق المعايير الدولية، من خلال التعبير عن الأفكار بحرية واعتبار الاختلافات ثراءً فكرياً، بغض النظر عن ثقافة الإنسان التركي، إن كان صاحب ثقافة دينية أو ثقافة علمانية. فالحزب والحكومة ينظران إلى الدين باعتباره أحد أهم المؤسسات الإنسانية، وينظر إلى العلمانية باعتبارها شرطاً للديمقراطية، لا يمكن الاستغناء عنه، كما يعتبرانها ضمانة لحرية الدين والوجدان، وقد عارض الحزب والحكومة تفسير العلمانية على انها معاداة للدين، ورفضا بناء ثقافة معادية للعلمانية بهذا المفهوم، وما رفضا الإساءة إليها أو الإضرار بها. فالعلمانية ـ بمفهوم حزب العدالة والتنمية ـ هي أساس للحرية والسلام

الاجتماعي، حيث توفر لأتباع الأديان والمعتقدات المختلفة حرية ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم، والتعبير عن قناعاتهم الدينية، ومن ثم تنظم لهم حياتهم في هذا الإطار.

لقد وفر الحزب والحكومة ثقافة متوازنة لكل إنسان تركي من أجل بناء الثقافة الاجتماعية المتوافقة حول أسس الأمن الاجتماعي. فالدولة التي تؤكد في دستوريها، بأنها دولة علمانية، مطالبة ان تثقف مواطنها بالقيم التي ينص عليها الدستور، وحتى يقوم المواطن بدوره على أكمل وجه. ولقد تم تعميم حق كافة الموطنين في الوصول إلى المعلومات والتعبير عن أفكارهم بحرية، ودون تجريح لمشاعر المتدينين، وأن منعهم من ممارسة حقوقهم الدينية يعتبر أمراً معارضاً للديمقراطية ومنافياً لحقوق الإنسان وحرياته، وفي نفس الوقت نشر ثقافة التسامح بين المواطنين.

ومن أجل تفعيل دور المواطن في المشروع النهضوي فقد اكتسب حق تأسيس صحافة حرة، وضمنت الحكومة حريتها سواء كانت صحافة مكتوبة أو مسموعة أو مرئية، وكذلك حرية تأسيس الأحزاب السياسية، بوصفها مؤسسات مدنية تترجم الرغبات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وجعل مهمة الأحزاب السياسية هي نقل قضايا الشعب إلى جدول أعمال الهيئات التشريعية والتنفيذية. وكان الهدف من ذلك تثقيف المواطن التركي بثقافة سياسية واضحة، من مهمتها بيان أن السياسة هي إرادة مجتمع ما في بناء مفهوم حاضره بالقواعد

والطرق الصحيحة، والتخطيط لمستقبله بشكل سليم، ومن أجل جعل إرادة الأمة هي منطلق كل فعل، وأن أي ممارسة لا تعكس إرادة الأمة لا يمكن التسامح بشأنها.

إن الدولة الناهضة والقوية هي التي تعمل على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لكي يتسنى لكافة المواطنين الاستفادة من الخدمات العامة دون أي تمييز بينهم، ووضع مفهوم إداري من شأنه القضاء على أزمة الثقة بين المواطن والدولة ومؤسساتها، والعمل على تحقيق ثقة المواطن بالدولة وكافة مؤسساتها، وفحص هذه الثقة بين الفينة والأخرى لمعالجة أي ضعف، وجعل التثقيف السياسي أهم أبواب الثقة بينهما. فالمواطن غير السياسي، لا يمكن من أداء دوره على الوجه الأكمل، وهو يجهل رسالة أمته ومشروع دولته، وهذا يتطلب من الدولة مواصلة التثقيف السياسي الذي يتلاءم مع التثقيف الديمقراطي المعاصر.

إن التأكيد على حق المواطن بالعمل الحزبي السياسي هو من أسس بناء المشروع النهضوي لأي امة، وهذا يشمل التأكيد على حرية وحق المواطنين وأعضاء الأحزاب في الانتخابات والترشح لها، سواء في انتخابات بلدية أو برلمانية أو رئاسية، وحث المواطنين على ممارسة هذا الحق الانتخابي، فهو الذي يمد مؤسسات الدولة السياسية التشريعية والتنفيذية بالدماء الجديدة، والكفاءات الشبابية المتعلمة، ويجدد حيوية الدولة، وهو الذي يبعد العناصر التقليدية والقديمة، والتي استنفذت قواها في العمل السياسي القديم والضعيف، ويشعر جميع المواطنين

بأنهم شركاء في بناء الوطن وإدارته أيضاً، مما يستدعي باستمرار إتباع سياسة حازمة ضد جميع المحاولات الرامية إلى تضييق نطاق الممارسة السياسية، أو التقليل من هيبتها واحترامها. فالهدف العام هو إعطاء الدور الأكبر للمواطنين للمشاركة الديمقراطية، لزيادة التأثير الشعبي في المشروع النهضوي والعملية السياسية، ومن أجل جعل وعي الإنسان بأنه مواطن تركي يمثل أساس وحدة مجتمعه وتماسكه، وأساس تقدم تفكيره، ومواصلة نجاحه وازدهاره.

هذه القيم وضعت في تفكير مؤسسي حزب العدالة والتنمية قبل تأسيس الحزب وبعد فوزه بالانتخابات البرلمانية، وطبقها الحزب والحكومة التركية طوال العقد الماضي، وأكد عليها رئيس الحزب رجب طيب أردوغان في المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية هذا العام ٢٠١٢م، فقال فيه: «نحن نسير على خطى أجدادنا الفاتحين من أمثال «السلطان ألب أرسلان» و«السلطان محمد الفاتح» وعلى خطى قادتنا العظماء أمثال «مصطفى كمال أتاتورك» و«عدنان مندرس» و«تورغوت أوزال» و«نجم الدين أربكان»».

وخاطب أردوغان شبيبة حزب العدالة والتنمية قائلاً: «الهدف هو عام ٢٠٧١م، هدفنا نحن عام ٢٠٢٣م، ولكن أنتم من ستقومون بتأسيس مستقبل تركيا حتى عام ٢٠٧١م».

وأضاف أن الهدف التالي للذكرى المئوية للجمهورية التركية

التي ستصادف عام ٢٠٢٣م هو الذكرى الألف لفتح الأتراك للأناضول بعد معركة «ملاذكرد» والذي يصادف عام ٢٠٧١م مؤكداً على ضرورة العمل لهذا الهدف حتى ولو لم يكن الحاضرون سيشهدوا تحققه.

وأضاف: «لم نتدخل يوما في أسلوب حياة أي من المواطنين، ولم نسع لفرض أي فكرة أو أسلوب حياة على أحدهم، وحتى ولو حصدنا ٩٩ بالمائة من الأصوات، سنبقى محافظين على احترام أسلوب معيشة أصحاب الواحد بالمائة، وكنا دوماً معارضين لفكرة سيطرة الأكثرية على الأقلية».

المبحث الرابع

السياسة التعليمية النهضوية

مرت السياسات التعليمية في تركيا بمراحل عديدة، وهي كغيرها من السياسات الاجتماعية التي واجهت التشدد العلماني الأتاتوركي، والتي واصلها حزب الشعب الجمهوري والمؤسسة العسكرية المتصلبة والأحزاب العلمانية المناهضة للدين الإسلامي ومظاهره في الحياة الاجتماعية والتعليمية والتربوية كما سبق بيانه، سواء بإغلاق المدارس الدينية أو بمنع الكتب الدينية وإتلافها واستبدالها بالكتب الواردة من أوروبا بطريقة تزدري الثقافة الإسلامية لعقود عديدة منذ قيام الجمهورية، سواء من خلال حركة التغريب أو العلمانية أو الاستشراق أو التنصير، سواء بأيدي ماسونية أو قومية متصلبة[1].

وقبل انتخابات ٢٠٠٢م، وضع حزب العدالة والتنمية سياسته التعليمية كبرنامج يترشح على أساسها، وفاز على أساسها وطبقها في العشر سنوات الماضية، وكانت عاملاً مهماً وقوياً في نجاح التجربة التركية.

---

(١) سهيل صابان، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا، ص١٠٧.

إن التعليم وفقاً لما يراه الحزب من أهم عناصر التنمية والنهضة في جميع المجالات، ذلك أن السياسة التعليمية هي استثمار للثروة البشرية في الطريق المستقيم، والمجتمعات التي لا تستفيد من ثروتها البشرية بصورة جيدة هي مجتمعات محكوم عليها بفقدان حظها في المنافسة والتقدم.

لقد كانت السياسة التعليمية التي طبقها حزب العدالة والتنمية في العشر سنوات الأخيرة من تاريخ تركيا ومن تجربتها النهضوية عاملاً أساسياً في النجاح والتقدم والازدهار الذي تمتع به الشعب التركي، وكان عاملاً قوياً في بناء مجتمع متعلم وجيل مثقف يحمل مشروع دولته بوعي واقتدار. فلقد أعطى الحزب أولوية في تخصيص الموارد البشرية العامة للاستثمار في مجال التعليم؛ لأن أي ضعف يقع في مجال التعليم لا يمكن التغلب عليه بأي تقدم يتم تحقيقه في مجالات أخرى، وبالمقابل كلما حدث تطور ملموس في مجال التعليم والارتقاء به، فإن ذلك ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع وتتحقق الجودة الشاملة في كل المجالات. وذلك جعلت هذه السياسة أهم أهدافها الرئيسية إزالة الضعف المتزايد باستمرار في مجال التعليم.

بدأت السياسة التعليمية التي مارسها حزب العدالة والتنمية بحركة إصلاح جذرية في مجال التعليم وفق الرؤية التالية:

١ ـ مراجعة مناهج التعليم الأساسية من جديد، بما يتوافق مع متطلبات العصر واحتياجات المجتمع التركي، ووفقاً لما يتم

إكسابه للطلاب من مهارات، ونقل التعليم الأساسي عبر التطبيقات التعليمية النموذجية الناجحة إلى الإدارات المحلية والفروع الإقليمية بالريف، وتحويل دور وزارة التعليم الوطني إلى الرقابة والتنظيم ووضع المعايير وإدخال التعليم إلى المناطق المحرومة، ودعمه من خلال برامج خاصة.

٢ ـ إعادة تنظيم مرحلة التعليم الإلزامي بصورة تحقق إمكانية الاختيار والتوجيه، ورفع عدد سنواته من ثمانية أعوام دراسية إلى أحد عشر عاماً.

٣ ـ ضمان تكافؤ الفرص لجميع خريجي المدارس الثانوية والمدارس المناظرة لها من أجل القبول بالجامعة.

٤ ـ تقديم التعليم الأساسي مجاناً، ورفع جودة التعليم في المدارس الحكومية، وتطوير إمكانياتها التكنولوجية، وإدخال مقررات تعليمية لتطوير مهارات الطلاب نحو المشاركة وحرية التفكير والتحليل، وتحثهم على الإبداع والاستقلالية في اتخاذ القرار، وتتناول القيم التعددية وتمجد الشعور بالمواطنة، وتعلم التكنولوجيا المعاصرة. وقد تحقق ذلك بالتعلم بالاستفادة من خبرات الدول الديمقراطية المتقدمة في هذا المجال، وقد تم إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية التي تخرج المدرسين، وتم تأهيل الخريجين منهم وفق النظام التعليم الجديد.

٥ ـ وضع مواد «اختيارية» اعتباراً من الصف الخامس الابتدائي تساعد الطلاب على التوجه للتعليم العام والفني في المراحل الأعلى وفقا لاهتماماتهم وقدراتهم.

٦ ـ التوسع في المؤسسات التعليمية الخاصة من خلال إدخال تشريعات قانونية تستهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم، وتحث المدارس الموجودة على أن تعمل بكامل طاقاتها، وعلى الدولة أن تشتري الخدمات التعليمية حتى يتسنى للطلاب الفقراء أن ينالوا تعليماً في المدارس الخاصة، ويكون المعيار في استمرارهم هو النجاح والتفوق. وتأمين موارد من قبل القطاع الخاص للاستثمار في قطاع التعليم عن طريق إيجاد طلب عليه.

٧ ـ الاهتمام بالتعليم الفني والتوجيه في المرحلة قبل الجامعية لإكساب الطلاب مهنة بجانب الشهادة وتطوير برنامج التعليم الفني لتتوافق مع سوق العمل الديناميكية واليومية، وذلك بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، التي أنشأتها الغرف الصناعية والتجارية ورجال الأعمال، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات تعليمية خدمية لإكساب مهارات المهن في فترات قصيرة لمن لا يستطيع أن يمل برنامج المدارس الطويلة، وتقديم برامج للدعم الخاص في مجال التعليم الفني، وذلك للمناطق التي تحتاج للتنمية بصورة أكبر.

٨ ـ وضع نظام للاقتراض لطلاب الجامعات الحكومية يمكنهم من تغطية مصاريف الدراسة، ومن العيش في وضع ملائم. وقد تم تحديد أسس ومبادئ صرف المساعدات التي تقدم للطلاب الفقراء.

٩ ـ إخضاع المدارس المهنية العليا التي تعمل على توفير أعمال وسيطة لتشريع قانون جديد وفق برنامج معين يمكنها من تخريج عمالة وسيطة مؤهلة تأهلاً عالياً.

١٠ ـ إتاحة الفرصة أمام الجامعات لتأسيس شركات مع الإدارات المحلية والغرف الصناعية والتجارية، ومع رجال الأعمال للقيام بمشروعات مشتركة واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تدفع الإدارات المحلية والقطاع الخاص لتطوير علاقاتها مع الجامعات.

١١ ـ دعم الإدارة المركزية لبرنامج التطوير البحثي والتكنولوجي في الجامعات في المجالات التي تحتاجها الدولة وتوفير الموارد المالية في هذا الصدد، ولا بد أن تكون الجامعات في تعاون مستمر مع القطاعات الصناعية حتى تتحول إلى مؤسسات منتجة غير منفصلة عن المجتمع ومتطلباته.

١٢ ـ سجل التعليم العالي في تركيا تقدماً كبيراً من حيث الكم، إلا انه لم يستطع ان يحقق نفس النجاح من حيث الكيف، فهناك حاجة للقيام بإصلاح جذري في التعليم الجامعي، وذلك بجعل المجلس الأعلى للتعليم العالي مؤسسة تقوم بالتنسيق بين الجامعات وتضع المعايير، كما يتم تحويل الجامعات إلى مؤسسات ذات استقلال ذاتي إداري وأكاديمي، وتتمتع بالحرية والديمقراطية التي تصب في صالح الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ويكون هدفها الرئيس إنتاج المعرفة العلمية والقيام بالنشطة البحثية والتعليمية.

١٣ ـ تطوير الأبنية التعليمية من حيث النمط المعماري والتجهيزات والقدرات التعليمية، وتطبيق نظام التعليم في المدارس يعتمد أسساً على الدرس لا على الصف الدراسي. ولا بد عن النموذج المعماري الموحد في بناء المدارس لإكساب الأبنية نوعاً من التكييف.

١٤ ـ إن معرفة اللغات الأجنبية هامة جداً في حوار الأفراد والمجتمعات والدول على مستوى العالم. ولهذا لا بد من الاهتمام بجودة تعليم اللغات الأجنبية واستخدام الوسائل والإمكانات الحديثة في طرق تدريسها، وتم الحث على تعلم اللغات الأجنبية، وكذلك الاهتمام باللغة التركية واستخدامها كلغة علم.

١٥ ـ توفير كل التسهيلات لأن يتعلموا أديانهم وذلك بموجب مبدأ العلمانية، وإتاحة دروس دينية اختيارية بخلاف درسي الثقافة الدينية والأخلاق لطلاب المرحلتين الابتدائية والإعدادية.

١٦ ـ تمكن التكنولوجيا المتطورة الأفراد من تلقي العلم من خلال الانترنت. وتم تشجيع استخدام هذه الطريقة بالتعليم الجامعي، واتخاذ التدابير اللازمة حتى يتمكن الطلاب من الاستفادة منه في دراستهم.

١٧ ـ دعم الجامعات الأهلية «التابعة للأوقاف» وإعادة النظر في أسس تخصيص الدعم المادي من الميزانية العامة لهذه الجامعات.

وقد حققت هذه السياسة التعليمية من الانجازات في مجال التعليم ما يلي:

١ ـ زيادة كبيرة في عدد الصفوف المدرسية، إذ تم خلال الفترة بين أعوام ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١م تشييد ما مجموعه ١٦٠ ألف غرفة مدرسية جديدة الى صفوف التعليم. وتوازي هذه الصفوف المدرسية ثلث عدد صفوف أو الغرف المدرسية منذ قيام الجمهورية التركية.

٢ ـ ثورة تكنولوجية في التعليم: فقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم،لم يكن في المدارس غير عدد قليل من الحواسب ذات التكنولوجيا القديمة. وبعد عام ٢٠٠٢م خصص للمدارس ٧٥٠ ألف حاسوب جديد خلق ثورة تكنولوجية في مجال التعليم بتركيا.

٣ ـ انترنيت سريع للمدارس: قامت حكومة العدالة والتنمية بتزويد ٩٧٪ من المدارس التركية بالانترنيت السريع. وبذلك أصبح في قدرة الأطفال والشباب الأتراك الوصول إلى العلوم والمعرفة بسرعة كبيرة.

٤ ـ تحديث المناهج والمفردات الدراسية: قامت حكومة العدالة والتنمية بإلغاء المناهج الدراسية المستندة على الحفظ، وأقامت محلها مناهج ومفردات تدفع الطلاب للتفكير واستخدام المنطق والعقلانية. وبذلك حققت حكومة العدالة والتنمية تعلم أطفال تركيا المعرفة وليس الحفظ.

٥ ـ دعم تام لطلبة الجامعات: قامت حكومة العدالة والتنمية برفع منحة الطلبة، فقد كانت منحة طلبة الجامعات ٤٥ ليرة في عام ٢٠٠٢م، ورفعت لكل من يطلبها إلى ٢٤٠ ليرة.

٦ ـ مساهمة في رفع نوعية وجبات طعام الأقسام الداخلية: قدمت حكومة العدالة والتنمية مساعدات مالية لطلبة الأقسام الداخلية، ولم تتركهم وشأنهم دون مساعدة في الأقسام الداخلية التي يقيمون فيها، فقدمت دعماً شهرياً مقداره ١٥٠ ليرة في مجال التغذية فقط.

٧ ـ جامعات في كافة المدن: قامت حكومة العدالة والتنمية بزيادة عدد الجامعات في فترة حكمها، فقد كان عدد الجامعات في تركيا ٧٦ جامعة في عام ٢٠٠٢م، وقد رفع هذا العدد إلى ١٦٢ جامعة بحيث لم تعد هناك أي مدينة خالية من الجامعات والكليات. وبذلك فتحت الحكومة الطريق أمام كل من يرغب في إتمام دراسته العليا.

٨ ـ جامعات ذات معايير عالمية: قامت حكومة العدالة والتنمية برفع ميزانية الجامعات الرسمية من ٢,٥ مليار ليرة في عام ٢٠٠٢م إلى ١١,٥ مليار في عام ٢٠١١م. وبذلك مهدت الحكومة الطريق أمام ارتفاع مستوى جامعاتنا إلى مستويات عالمية.

٩ ـ سن التعلم غير محدود: قامت حكومة العدالة والتنمية بعملية محو للأمية بطرق مبتكرة منها: في نطاق حملة «الأم وابنتها في المدرسة»، وبذلك استطاعت الحكومة تعليم ٥٠٢ ألف امرأة القراءة والكتابة.

١٠ ـ مضاعفة عدد المعلمين وتحسين ظروفهم: قامت حكومة العدالة والتنمية برفع مرتبات المعلمين والمدرسين بنسبة ٢٠٠٪ سواء بالمقارنة مع الليرة التركية أو الدولار الأمريكي. وهكذا، ومن أجل حصول الطلبة على تعليم أفضل، قامت حكومة العدالة والتنمية بمضاعفة عدد المعلمين والمدرّسين الى درجة أن ثلث المعلمين الأتراك اليوم قد تعيّنوا في عهد حكومة العدالة والتنمية.

١١ ـ تزايد إمكانات المدارس: قامت حكومة العدالة والتنمية بفتح ٧٤٧ قسماً داخلياً في التعليم الأولي والمتوسط مع ٩٢٠ صالة رياضية و٦١٤٦ مكتبة مدرسية. كل ذلك من أجل استفادة الطلبة الأتراك من مختلف الإمكانات وتنشئة جيل أفضل.

١٢ ـ مضاعفة المنح الدراسية ٧ مرات: قامت حكومة العدالة والتنمية بمضاعفة المنح الدراسية سبع مرات، فقد كانت المنحة الدراسية لطلبة المرحلة الإلزامية ١٢ ليرة في عام ٢٠٠٣م فتم زيادتها الى ١٠٠ ليرة تركية في عام ٢٠١١م. وبهذه الخطوة ساهمت الحكومة في إبداء الطلبة عناية أكبر للتعليم.

١٣ ـ فتح حسابات مصرفية للأمهات ولّيات أمر الطلبة: في نطاق دعم العائلات المعوزة ذات الدخل الواطئ قامت حكومة العدالة والتنمية بإيداع مبالغ شهرية لحساب الأمهات وليات أمر أطفالهن الدارسين في مرحلة التعليم الإلزامي والثانوي. ويبلغ المقدار المودع للطلبة الذكور في مرحلة التعليم الإلزامي ٣٠ ليرة

تركية وللبنات ٣٥ ليرة، أما بالنسبة للتعليم الثانوي (الذي يعقب التعليم الأولي الإلزامي) فللطلاب ٤٥ ليرة، وللطالبات ٥٥ ليرة شهرياً. ويبلغ ما تم إيداعه حتى اليوم لصالح ٩,٥ مليون من الطلبة الدارسين في المرحلتين الأولية والثانوية ١ مليار و٧٠٠ مليون ليرة تركية.

١٤ ـ **منشئات جديدة في القرى**: اعتباراً من بداية المشروع، أقامت حكومة العدالة والتنمية ١٣ ألف ٧٤٨ منشأة جديدة، وطوّرت الحكومة ١٦ ألف ٦٥٩ منشأة إضافة إلى ترميم وصيانة ٦ ألف ٧١٢ منشأة قديمة.

١٥ ـ **حملة «البنات إلى المدرسة»**: بفضل حملة «البنات إلى المدرسة» أمكن تسجيل ٣٥٠ ألف فتاة لم تستطع الدراسة لأسباب شتى، وبذلك استطاعت الحكومة التركية إكسابهن فرص للتعليم وللمجتمع بشكل أفضل.

١٦ ـ **جسر محبة بين الطلبة الصغار**: تمكنت حكومة العدالة والتنمية في نطاق مشروع «جسر المحبة» نقل ١٣٠ ألف طالب من الولايات الشرقية إلى الغربية وبالعكس، وبذلك حققت الحكومة لهم معرفة تركيا بمختلف مناطقها بصورة عملية.

١٧ ـ **مساعدة أطفال الشهداء**: قامت حكومة العدالة والتنمية خلال حكمها بزيادة نسبة المنح الدراسية التي تقدم لأطفال الشهداء والمحاربين القدماء بنسبة ٢٥٪ مما كانت عليه.

١٨ ـ **رفع المعوقات في التعليم**: مع صدور قانون

المعاقين، فتحت حكومة العدالة والتنمية الأبواب على مصارعها لنقل المعاقين الصغار إلى المدارس مجاناً. ومنذ عام ٢٠٠٤م تمكن ٩٧ ألف معاق الدوام في المدارس، وهذا الرقم يعني زيادة عدد المعاقين الذين يتلقون التعليم في المدارس ١٠ أضعاف.

المبحث الخامس

البحث العلمي

يرى حزب العدالة والتنمية في برنامجه أن للعلم والتكنولوجيا أهميتها الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، وأنه ينبغي مشاركة رجال العلم الأتراك في البحث العلمي والنهضة العلمية والتكنولوجية، سواء كانوا في داخل تركيا أو خارجها.

لقد كان العنصر الرئيس في السياسات المتعلقة بهذا الشأن هو توفر الآلية الصحيحة التي تقوم بتحويل العلم والتكنولوجيا إلى فائدة اقتصادية واجتماعية.

وقد ارتكزت السياسات الرئيسة التي وضعها حزب العدالة والتنمية في مجال العلم والتكنولوجيا على العناصر الآتية:

١ - مشروع الدفع العلمي والتكنولوجي بالصورة التي تجعل البحث العلمي رافعة للاقتصاد والصناعة التركية، يقدم منتجات وخدمات وأنظمة جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

٢ ـ تناول العلوم الرئيسة والتطبيقية بصورة متوازنة، ودعم مشروعيتها.

٣ ـ البدء الفوري في إنشاء نظام الابتكار الوطني.

٤ ـ التوسع في الأبحاث العلمية والتكنولوجية بتركيا، ودعم كل الجهود المبذولة لتوجيه الاختراعات الجديدة إلى عملية الإنتاج، وسن التشريعات اللازمة لذلك.

٥ ـ دعم كل مراكز البحث والتطوير التي تساهم في أنشطة البحث والتطوير في تركيا، وعلى رأسها القطاع الخاص والجامعات، وفق معيار الإنتاج العلمي.

٦ ـ رفع الحصة المخصصة من ميزانية الدولة للبحث والتطوير خلال أعوام إلى معدلات تفوق مثيلاتها في الاتحاد الأوروبي.

٧ ـ تقديم الدعم اللازم لتمكين العلماء الأتراك من المشاركة في المشاريع البحثية العالمية المشتركة.

٨ ـ تفعيل البنية التحتية لشبكة المعلومات القومية التي تيسر الوصول إلى المعلومات بسرعة لكل الأفراد، وتساهم في تكامل البلاد.

٩ ـ تحقيق التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية.

١٠ ـ العمل على زيادة عدد وفعاليات «الحدائق التكنولوجية ومناطق البحث التكنولوجي» التي تتلاقى فيها خبرات الجامعات والمؤسسات البحثية مع استثمارات القطاع الخاص.

١١ ـ تشجيع الشراكات الاستثمارية لرؤوس الموال الاستثمارية التي تيسر تحويل المخترعات التكنولوجية إلى منتجات.

١٢ ـ إعطاء أهمية خاصة إلى الهندسة الوراثية، والبيولوجية، والمعلوماتية، وتكنولوجيا المواد المتقدمة، وتكنولوجيا الطاقة، وتكنولوجيا الغذاء، وأيضاً لتكنولوجيا الصحة والأنظمة الإنتاجية المرنة.

١٣ ـ العمل على وقف هجرة العقول، وتشجيع العلماء الأتراك والأجانب للعمل في تركيا بشكل مؤقت أو دائم.

١٤ ـ دعم الأبحاث التي تلقي الضوء على التراث التاريخي والثقافي لتركيا، والتي تبحث في حقائقها الاجتماعية، وتزيد من عمقها السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى دعم الأبحاث المتعلقة بدراسة السياسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الخاصة بتركيا، على الأقل بقدر دعم الأبحاث العلمية والتكنولوجية[١].

لقد قامت حكومة العدالة والتنمية بدعم كبير للأبحاث والتطوير، يعكس ذلك تنامي الإنفاق العمومي على هذا القطاع، وارتفاع نسبته. فقد كانت المبالغ المخصصة للأبحاث والتطوير لا تتجاوز ٥٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٢م فارتفعت إلى عشرة أمثالها حيث بلغت ٥٠٠ مليون لسنة ٢٠١٠م.

وأصدرت حكومة العدالة والتنمية قرارات قانونية بمنح

---

(١) انظر: برنامج حزب العدالة والتنمية الصادر بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠١م.

الطلبة الأتراك الدارسين في الجامعات الأجنبية خارج تركيا قروضاً ومنحاً دراسية وذلك لتشجيع البحث العلمي.

إن هذه السياسة التي وضعها حزب العدالة والتنمية قبل دخوله الأول في انتخابات ٢٠٠٢م، والتي فاز فيها بتشكيل الحكومة الأولى برئاسة رجب طيب أردوغان، والتي وضعت فيها خطة العمل العلمية، كانت من أحد الأسباب المفسرة للناجح الذي حققه الحزب، مما أهله للفوز في تشكيل ثلاث حكومات متوالية، الأولى ٢٠٠٢م، والثانية عام ٢٠٠٦م، والثالثة في عام ٢٠١١م، نظراً لنجاحه على أرض الواقع، وليس في تقديم الخطط النظرية فقط.

الفصل الثالث

قواعد النهضة الاقتصادية

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: التجربة التركية: الإمكانات الاقتصادية.

المبحث الثاني: الرؤية الاقتصادية التي نهضت بتركيا.

المبحث الثالث: أسس النهضة الاقتصادية في تركيا.

المبحث الرابع: كيف عاجلت تركيا الملف الاجتماعي.

المبحث الخامس: النهضة الدستورية والقضائية والقانونية.

المبحث السادس: معوقات التنمية الاقتصادية التركية.

المبحث الأول

الإمكانات الاقتصادية

تختلف النظرة إلى الإمكانيات الاقتصادية في أي دولة بناء على النظرة الأيديولوجية، أو وجهة النظر الفكرية أو السياسية. وهذا ما ينطبق أيضاً على تركيا. فإن النظرة إلى تحديد الإمكانيات، تأثرت بالنظرة السياسية والأيديولوجية التي تبنتها الأنظمة السياسية المتعاقبة. فكانت الدولة العثمانية تعتمد على نظام التيمار والإقطاع الزراعي والريع بالدرجة الأولى، بينما اعتمدت الجمهورية في مرحلتها الأولى، على الصناعة المتوسطة والحرفية، وقليلاً من الصناعات الثقيلة. وجاءت المرحلة الاقتصادية الأخيرة، لتنفتح على كافة الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة في البلاد، ولتجعل منها قوة اقتصادية عظمى في الإقليم والعالم، أما الإمكانيات من وجهة نظر حزب العدالة والتنمية فهي:

١ ـ موارد طبيعية غنية تحت الأرض وفوقها.

٢ ـ كتلة سكانية شابة ومفعمة بالحيوية.

٣ ـ زخم من التراث التاريخي والثقافي.

٤ ـ ثقافة ثرية وعريقة في بناء دولة.

٥ ـ طاقات كامنة للمبادرة ذات المقدرة العالية في المنافسة الدولية، وقدرات ضخمة على الاستثمار تؤهلها للمنافسة الدولية.

٦ ـ موقع جيواستراتيجي يؤهلها للاضطلاع بدور مؤثر في المنطقة.

٧ ـ مركز جذب سياسي بمناظرها الخلابة وبنسيجها التاريخي، إذ بلغ حجم السياحة العام الماضي ٣١ مليون سائح عام ٢٠١١م، وقد بلغت مستوى الدرجة الثانية في نمو جذب السياحة بعد الصين.

٨ ـ قدرة على تحقيق النجاح في ظل أصعب الظروف، كما هو ثابت في التاريخ التركي القريب والبعيد.

المبحث الثاني

الرؤية الاقتصادية التي نهضت بتركيا

تقوم الرؤية الاقتصادية التي اعتمدتها تركيا في نهضتها على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة، بحيث يتم تفعيل كل الإمكانيات على أكمل قدرة، وأفضل إنتاج، وأوسع تسويق، وأكبر ربح مالي ونجاح معنوي. وقد توجهت الرؤية الاقتصادية بالأساس إلى تصويب علاقة الفاعلية والإنتاج، ومعيارها وفرة العائد المالي، وتحقيق السمعة المعنوية الحسنة للدولة وشعبها وشركاتها، وعدالة معدلات الاستثمار والضريبة والتسهيلات والقدرة الشرائية، وتخفيض نسب البطالة والتضخم، ومعالجة قضية الفقر، والحد منها لأقل مستوى ممكن، وتوفير بيئة محفزة على العمل والإنتاج لرجال الأعمال والعمال على حد سواء.

لقد استهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة ومواطنيها، وبناء ذلك على قواعد واضحة ومريحة وربحية معاً. وقد نجحت حكومات العدالة والتنمية منذ فوزها عام ٢٠٠٢م بالسير على هذا النهج. وباستقراء عناصر هذه الرؤية يمكن أن نختصرها في النقاط الآتية:

١ ـ إتاحة الإمكانيات اللازمة لتطوير كافة أنواع ومعاملات الوساطة المالية المناسبة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وزيادة معدل نسبة الادخار، والاستفادة منه في الاقتصاد، والاهتمام بتنوع القطاع من حيث المؤسسات والوسائل المالية، مع الاهتمام أيضاً بزيادة عمق السوق.

٢ ـ دعم التنسيق بين الهيئات التي تقوم بتنظيم القطاع، والإشراف عليه، وضمان قيام هذه الهيئات بإشراف فعلي مؤثر.

٣ ـ اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة القوة التنافسية الدولية للقطاع.

٤ ـ تشجيع نظام التأمين الخاص، لحماية الإمكانيات والموارد التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية في تركيا، لتوفير الموارد المالية التي يحتاجها الاقتصاد، بالإضافة إلى القيام بتطوير ونشر ثقافة التأمين في مجال إنتاج السلع والخدمات والأنشطة المهنية، من أجل رفع مستوى جودة الإنتاج والخدمات وتطوير حقوق المسؤولية في تركيا.

٥ ـ تعديل نظام تأمين ودائع الادخار بما يتلاءم مع معايير الاتحاد الأوروبي.

٦ ـ التزام الشفافية والواقعية فيما يتعلق بالبيانات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية، وتوسيع دائرة عرضها على الرأي العام.

٧ ـ تأمين تقييم المؤسسات المالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني.

وحيث إن أسواق الرساميل تلعب دوراً فعالاً في توسيع قاعدة رأس المال وتمويل الاستثمارات بتكلفة مناسبة، كما ان لها مكانة بارزة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستمر، والقابل للاستدامة وفي زيادة القوة التنافسية الدولية، فإن حزب العدالة والتنمية عمل تحقيق الأهداف التالية:

١ ـ تشجيع المؤسسات الاستثمارية على دخول السوق بهدف تعميق وتفعيل أسواق المال.

٢ ـ تطوير هياكل أسواق المال وأساليب عملها.

٣ ـ الارتقاء ببورصة اسطنبول للأوراق المالية إلى مصاف البورصات العالمية.

٤ ـ تشجيع وتطوير أشكال التمويل مثل الشراكة الاستثمارية والعقارية وشركات رأس المال الاستثماري.

٥ ـ تطبيق العقوبات اللازمة التي من شأنها منع كل أنواع المعاملات القائمة على معلومات مسربة من الداخل في أسواق الأوراق المالية.

٦ ـ حماية حقوق صغار المساهمين في أسواق الأوراق المالية.

٧ ـ دعم أسواق البيع الآجل، من أجل زيادة القدرة على التبوء والحد من تأثير التذبذبات في أسواق المال على الاقتصاد.

وقد أنجزت حكومة العدالة والتنمية في مدتها حكمها ما يلي:

١ ـ تضاعف كبير في احتياطي البنك المركزي: كان احتياطي البنك المركزي التركي من العملات النادرة (الصعبة) في حدود ٢٦,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م، وقامت حكومة العدالة والتنمية برفع هذا الاحتياطي إلى ٨٢,٦ مليار دولار مع حلول ٢٠١١م؛ أي: أن فرق إدارة العدالة والتنمية في هذا المجال هو ٤ أضعاف.

٢ ـ عجلات الاقتصاد لم تتوقف أبداً: في الفترة بين (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٢م)، كان معدل النمو الاقتصادي التركي هو ٣,١٪، أما في الفترة من (٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠م) فقد حققت حكومة العدالة والتنمية نمواً اقتصادياً بمعدل ٤,٩٪.

٣ ـ الاستقرار الاقتصادي: وخلال هذه الفترة، كسب الاقتصاد استقراراً كبيراً مع حملات التنمية التي زادت من رفاه جماهير الشعب، وضمنت مستقبلاً زاهراً لهم.

٤ ـ في عهد حكومة العدالة والتنمية علت الابتسامة وجوه المتقاعدين: فقد كان أدنى مرتب تقاعدي لصنف الضمان الاجتماعي في عام ٢٠٠٢م يبلغ ٣٧٦ ليرة تركية، فأصبح ٨٧٢ ليرة مع حلول عام ٢٠١١م، ورفعت الحكومة راتب المتقاعد من صنف أرباب العمل الى ٥٥٤ ليرة، بينما كان لا يعدو ١٤٨ ليرة سابقاً، وارتفع مرتب المتقاعد من صنف الموظف الحكومي من ٢٧٥ إلى ٦٣٢ ليرة.

٥ ـ تخفيض الفوائد المصرفية: إذ كان معدل الـ٤٤٪

للفوائد المصرفية لليوم الواحد المحدد من قبل البنك المركزي في عام ٢٠٠٢م فخفضتها الحكومة حتى عام ٢٠١٠م إلى ١,٥٠٪. كما كان معدل الفائدة المصرفية للقروض الرسمية ٦٢,٧٪ في ٢٠٠٢م فخفضت الحكومة هذا المعدل إلى ٧,١٪ في عام ٢٠١١م. وبينما كانت الدولة تدفع ٨٦ ليرة من كل ١٠٠ ليرة في عام ٢٠٠٢م سداداً لفوائد القروض التي استدانتها الدولة، أصبحت بحلول عام ٢٠١١م تدفع ٢٠ ليرة فقط لسداد الديون، فأصبح المواطن هو الرابح من هذا التطور.

٦ ـ **أضخم حملة خصخصة**: حصلت الدولة على ٨ مليار دولار من خصخصة المنشئات العامة غير المجدية اقتصادياً، والتي قامت بها في الأعوام بين (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٢م)، فيما حققت حكومات العدالة والتنمية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١م عمليات خصخصة أضافت إلى الخزانة العامة ٣٤ مليار دولار.

٧ ـ **تقليص كبير في الديون العامة**: **فقد** كان حجم الديون العامة يمثل في عام ٢٠٠٢م نسبة ٦١,٤٪ من الدخل القومي غير الصافي، فتراجعت هذه النسبة تراجعت إلى ٢٨,٧٪ خلال عهد إدارة حزب العدالة والتنمية، وقد حدث هذا لأول مرة في تاريخ الخزانة التركية.

٨ ـ **المصارف الحكومية تتحول من الخسارة إلى الربح**: **فقد** تمكنت حكومة العدالة والتنمية، بفضل إجراءات حازمة، انتشال المصارف الحكومية من مستنقع الخسائر المتواصلة إلى

الربح، وبذلك تخففت الحكومة العبء الذي كان على أكتاف الدولة.

٩ ـ **مواجهة الأزمات المالية: إذ** نجحت حكومة العدالة والتنمية في مواجهة أزمة ٢٠٠١م، إذ بلغت خسائر المصرف الزراعي وحده ١٢,١ مليار ليرة، أما خلال السنين السبعة الأخيرة، فقد ساهمت الزراعة في خزينة الدولة بـ١٨,٣ مليار ليرة. كما أعلنت الحكومة تحقيقها ربحاً إجمالياً في عام ٢٠١٠م بلغ ٣ مليار و٧١٣ مليون ليرة تركية.

١٠ ـ **خطوات لإراحة رجال الأعمال:** لأجل إتاحة المجال وفسح فرص الشغل لأوسع تشغيل عدد من العمال، ولتشجيع رجال الأعمال على ذلك، قامت حكومة العدالة والتنمية بإجراء تخفيضات بنسبة ٢٥٪ على مستحقات الضمان. وكان رجال الأعمال لا يستطيعون الحصول على مستحقاتهم من الدولة جراء ديون الضمان الاجتماعي، فقامت حكومة العدالة والتنمية، بدفع المستحقات ليستمر في عمله ودفع ديون الضمان.

١١ ـ **تشغيل المعاقين بعمر الشباب:** تقوم حكومة العدالة والتنمية بدفع مستحقات الضمان الاجتماعي عن المعوقين بين السن ١٨ ـ ٢٩، العاملين في الشركات لمدة خمسة سنوات وذلك لأجل تشجيع الشركات والمؤسسات على تشغيل المعوقين.

١٢ ـ **حق التمتع بالعقد الجماعي للموظفين:** وقد تم التعاطي مع هذا الملف باتخاذ الإجراءات الآتية:

١ ـ قامت حكومة العدالة والتنمية بإجراء تغييرات في الدستور لأجل منح موظفي الدولة حق التعاقد الجماعي، وفتح المجال على تقديم الشكاوي في المحاكم ضد العقوبات المفروضة على الموظف.

٢ ـ أصدرت حكومة العدالة والتنمية عفواً عن ديون الضمان.

٣ ـ قامت حكومة العدالة والتنمية بإصدار عفو عام عن جميع الديون المترتبة على الأشخاص من الضمان الاجتماعي.

لوم تشهد تركيا لهذا الإجراء مثيلاً حيث تم القيام بتنظيمها من جديد وإعفائها من الفوائد المصرفية، وسمحت الحكومة للمواطن إيفائها بالأقساط.

١٣ ـ الدخل الفردي يتضاعف ٣ مرات: فقد كان الدخل السنوي للفرد الواحد في عام ٢٠٠٢م لا يتجاوز ٣ آلاف و٤٩٢ دولار، وارتفع بفضل السياسات الاقتصادية لحكومة العدالة والتنمية إلى ١٠ آلاف وخمسمائة دولار في عام ٢٠١٠م؛ أي: زاد ثلاثة أضعاف عن السابق.

ووفقاً لبعض التقديرات المستقاة من دراسات محلية وعالمية، يتوقع أن يصل معدل دخل الفرد في عام ٢٠٢٣م، إلى ٢٥٠٠٠ خمسة وعشرين ألف دولار، إذ رفعت حكومة العدالة والتنمية تحدي الوصول إلى هذا السقف من الدخل الفردي مع حلول الذكرى المئوية لتأسيس تركيا.

المبحث الثالث

أسس النهضة الاقتصادية في تركيا

إن الأساس الأول في الاقتصاد أن تكون المعادلة الاقتصادية للواردات والمصروفات صحيحة وناجحة، وتؤمن وفرة مالية للمواطن وللدولة والخزينة العامة، ولا تلحق بها الضرر، ولا تضطرها إلى الديون الداخلية ولا الخارجية. وبهذه المعادلة تصبح الدولة قوية في ذاتها، وقوية في اقتصادها، وقوية في معاملاتها الاقتصادية مع السوق العالمي.

والأساس الثاني توفير مناخ سليم للإنتاج والاستثمار؛ لأن القدرات الإنتاجية القادرة على المنافسة الدولية لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطبيق السياسات الاقتصادية الناجحة. فالنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا بزيادة الإنتاج. لذلك فإن زيادة الإنتاج والتوظيف والتصدير تمثل أسس السياسات الاقتصادية الناجحة، ولذا تقوم الدول بتوفير البنية التحتية اللازمة من أجل الإنتاج والحث عليه.

وبشكل عام، فقد كان مستثمرو القطاع الخاص في تركيا

هم القوة المحركة للإنتاج، فكانوا يستثمرون في مناخ اقتصادي وسياسي مستقر، إذ كان المناخ الاستثماري التركي يمتاز بمبادئ واضحة، وثقة وشفافية في التعامل، ووجود مؤيدات قوية تدعم العقود والقدرات على التبوء بالمؤشرات الاقتصادية العامة بما فيها التضخم، وأسعار الصرف ونسبة الفائدة، كما يتيح القيام بالحسابات الاقتصادية.

لقد عمل حزب العدالة والتنمية على توفير هذا المناخ؛ لأن مناخ الثقة يسرع في عملية دخول الأموال الأجنبية إلى البلاد، ويدفع قوة الاستثمار الموجودة فعلاً بها، ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى زيادة الإنتاج.

وقد قام حزب العدالة والتنمية في العشر سنوات الماضية بالتالي:

١ ـ **البدء بتعبئة عامة** حقيقية للإنتاج والاستثمار في تركيا.

٢ ـ **دعم إنشاء المناطق الاقتصادية** أو مراكز الجذب في مجال الزراعة والصناعة، مع الأخذ في الاعتبارات وفرة المواد الخام والطاقة والقوة العاملة وإمكانيات النقل وقوة السوق.

٣ ـ **الاهتمام بتقديم محفزات** من شأنها أن تقلل من تكلفة الإنتاج، وتزيد من الجودة والإنتاجية وفرص العمل.

٤ ـ **دعم الخدمات الهندسية** والمقاولات خارج البلاد، والتي توفر عملة صعبة للبلاد وبكميات كبيرة. كما توفر فرص عمل للمواطنين الأتراك، وسن تشريعات جديدة لا تعرقل العمل

في الخارج، وتوسع خدمات الائتمان، وتطبيق التأمين ضد الأخطار.

٥ ـ **إعطاء الأولية لتشجيع الصناعات الدفاعية الوطنية.**

٦ ـ **دعم أنشطة البحث والتطوير.**

٧ ـ **تشجيع الشركات التركية** على الإنتاج طبقاً لمعايير الجودة العالمية.

٨ ـ **نشر نظام البناء والتشغيل والنقل** (B.O.T)، من أجل تحقيق الاستثمارات الضخمة التي تتطلب تكنولوجيا جديدة.

٩ ـ **توسيع مجالات التعاون** بين القطاع الصناعي والجامعات في نطاق ما يسمى بالتكنوبارك (مراكز الأبحاث).

١٠ ـ **تخفيض تكاليف التوظيف** من أجل زيادة قدرة القطاع الخاص على الإنتاج والمنافسة.

١١ ـ **تشجيع استخدام أدوات الاقتصاد الجديد**، مثل الحاسب الآلي والانترنت وتكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص وإنتاجها.

١٢ ـ **تشجيع الحصول على براءات الاختراع الأصلية**، والتصميمات الصناعية التي تلعب دوراً مهماً في زيادة القوة التنافسية للمنتجات.

١٣ ـ **إطلاق حملة كبيرة لزيادة الصادرات** بإزالة كل العقبات المادية والإدارية والبيروقراطية التي تعوقها.

١٤ ـ **اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل زيادة الصادرات**

البينية مع دول الجوار، انطلاقاً من مبدأ: ان أسرع وأسهل الصادرات، هي التي يمكن أن تتم مع تلك الدول.

١٥ ـ **زيادة موارد بنك الصادرات والواردات** (eximbank)، وتشجيع استخدام إمكانيات القطاع المصرفي في زيادة الصادرات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير.

١٦ ـ **تكثيف أنشطة وجهود البعثات الدبلوماسية** في الخارج (السفارات والقنصليات وغيرها) الموجهة لزيادة الصادرات.

١٧ ـ **تحقيق تعاون وثيق مع المؤسسات المهنية العاملة في مجال التصدير** بهدف تطوير وتطبيق سياسات التصدير.

١٨ ـ **تشجيع الشركات** لنشر صور «المنتج التركي» خارج البلاد.

١٩ ـ **توفير حوافز خدمات البحث والتطوير** للمؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط التي تنتج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية بهدف التصدير حتى تتمكن من تخفيض تكاليف الإنتاج.

٢٠ ـ **التشجيع على تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية** القابلة للتصدير والمنتجات التي تتطلب تكنولوجيا وتقنية عالية، وكذلك تشجيع الإنتاج في مجالات الكهرباء والالكترونيات والأنظمة الدفاعية وأنظمة الفضاء وصناعة السيارات وبعض المجالات المشابهة.

٢١ ـ **الاعتماد على التجارة الإقليمية** بصفتها وسيلة مساعدة

مهمة للنمو الاقتصادي المستمر والقابل للاستدامة.

وقد تم تطبيق هذه السياسية التصنيعية، وتقدم الأرقام الآتية حصيلة نوعية في الإنجاز:

٢٢ ـ رقم قياسي في الصادرات الدفاعية: كان حجم صادرات تركيا الدفاعية سنة ٢٠٠٢م حوالي ٢٤٧ مليون دولار فقط، وارتفعت قيمة الصادرات إلى مليار دولار سنة ٢٠١٠م. وفيما كانت صادرات مؤسسة صناعة المكائن والكيمياء ٢ مليون دولار فقط في عام ٢٠٠٢م، ارتفع حجم صادراتها إلى ٣٣ مليون دولار حتى عام ٢٠١٠م، وتقوم حكومة العدالة والتنمية حالياً بتصدير صناعات دفاعية إلى كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية وهولندا والأردن وباكستان وكوريا الجنوبية. **وقد كانت** الميزانية المخصصة لبحوث الصناعات الدفاعية في عام ٢٠٠٢م في حدود ٥٠ مليون دولار، فزادت عشرة أضعاف، ووصلت إلى ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠م.

٢٣ ـ السكك الحديدية تعدت العصر: إذ قامت حكومة العدالة والتنمية بأكبر استثمار في قطاع السكك الحديدية بعد الإهمال الذي لاقته من سنوات طويلة، إذ تم مد ٨٠ كلم من السكك الحديدية خلال الـ ٨٠ سنة الماضية، وقامت حكومة العدالة والتنمية بمدِ ١٣٥ كلم خلال ٨,٥ سنة فقط. **كما** قامت حكومة العدالة والتنمية بتجديد ٥٠٪ من السكك القديمة.

وأدخلت حكومة العدالة والتنمية خدمة القطارات السريعة إلى تركيا لتقليص المسافات بين الأقاليم والمدن التركية.

وقامت حكومة العدالة والتنمية بإنجاز خط قطار اسكي شهر ـ أنقرة السريع بتخصيص مبلغ مليار و٥٦٤ مليون ليرة لتنخفض مدة السفر إلى ١,٥ ساعة.

وبذلك، جعلت حكومة العدالة والتنمية تركيا ثامن دولة تملك قطارات سريعة حيث نقلت ٢ مليون ٥٠٠ ألف راكب حتى الآن.

٢٤ ـ دعم كبير للأبحاث والتطوير: كانت المبالغ المخصصة للأبحاث والتطوير ٥٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٢م، فقامت حكومة العالة والتنمية بزيادتها إلى عشرة أمثالها حيث خصصنا مبلغ ٥٠٠ مليون لسنة ٢٠١٠م.

٢٥ ـ اكتفاء ذاتي لتركيا في مجال التسلح: قامت حكومة العدالة والتنمية خلال مدة حكمها البالغ ٨,٥ سنة بتحديث الأسلحة والمعدات العسكرية بمبلغ ٢٤ مليار دولار حيث تم تحديث ٩٠٪ منها داخل الوطن. وقلّصت الحكومة كمية الأسلحة الدفاعية المستوردة إلى نسبة ١٠٪.

٢٦ ـ تركيا تصنع أسلحتها: بدأت حكومة العدالة والتنمية بإنتاج بندقية المشاة التركية بعد تصميمها وتخطيطها. كما انتهت أعمال التصاميم للدبابة الوطنية «الطاي». وقامت حكومة العدالة والتنمية بتجهيز البنى التحتية الكاملة للبدء بتصنيعها. كما قامت

بتصنيع مدفعي «العاصفة» و«الفهد»، والتي يبلغ مداها الـ ٤٠ كلم، وقامت أيضاً بتسليمها إلى القوات المسلحة.

٢٧ ـ أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم تنتج طائرات بدون طيار: بدأت التجارب على الطائرة التركية بدون طيار، والتي سميت «العنقاء»، والتي لها القابلية على الطيران على ارتفاع ١٠ آلاف متر، وتبقى في الجو ٢٤ ساعة. وهكذا أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم تنتج هذه الطائرات بعد الولايات المتحدة وإسرائيل.

٢٨ ـ صناعة السفن الحربية: قامت حكومة العدالة والتنمية بصناعة أول سفينة حربية تركية من طراز فرقاطة صغيرة سميت «ميلجم». وستقوم الترسانات الخاصة بعد الآن بصناعة جميع السفن الحربية التي تحتاجها القوة البحرية.

٢٩ ـ المروحية الوطنية «اطاق» بدأت مرحلة تصنيع المروحية التركية «اطاق» بعد أن انتهت أعمال التصميم والمخططات.

٣٠ ـ تصنيع القمر الاصطناعي الدفاعي التركي: بدأت حكومة العدالة والتنمية بصنع أول قمر اصطناعي تركي الكترو ـ عدسي استخباراتي.

٣١ ـ

إنشاء معمل للقطار السريع: قامت حكومة العدالة والتنمية بإنشاء صناعات للسكك الحديدية. وتقوم أيضاً بتصنيع جميع احتياجات

القطارات السريعة في معمل سقاريا وقونيا وأفيون وأرزنجان وقارابوك وسيواس وجانقري.

٣٢ ـ تركيا قاعدة للتحديث: كانت تركيا ترسل طائراتها الحربية من طراز اف ٤، واف ١٦ إلى الدول الأخرى لتحديثها، كما كانت ترسل طائرات النقل سي ١٣٠، وطائرات التدريب تي ٣٨ أيضاً، وتقوم الحكومة الآن بتحديثها جميعا في تركيا دون الحاجة إلى إرسالها إلى الخارج.

٣٣ ـ الخامسة في العالم في إنشاء السفن: قامت حكومة العدالة والتنمية بتشجيع ودعم صناعة السفن. فبينما كان عدد الترسانات ٣٧ في سنة ٢٠٠٢م وصل عددها اليوم إلى ٩٢ ترسانة، وهناك ٦٦ ترسانة في طريقها إلى الإنشاء. وبينما كانت تركيا تحتل المرتبة ٢٣ في صناعة السفن عالمياً، أصبحت الآن في المرتبة الخامسة. وكان مقدار صادراتها من صناعة السفن يعادل ٤٨٨ مليون دولار سنة ٢٠٠٢م بينما بلغت ٣ مليار و٥٠٠ مليون دولار سنة ٢٠١١م.

٣٤ ـ وأحرزت تركيا المرتبة الثالثة في صناعة اليخوت عالمياً.

٣٥ ـ منشئات إعادة تدوير المخلفات: لقد سجلت تركيا تقدماً كبيراً في مجال إعادة تدوير النفايات والمخلفات الصلبة. فقد كان هناك ١٥ منشأة تدوير النفايات بصورة منتظمة في عام ٢٠٠٣م، وقد تم رفعها في عهد حكومة العدالة والتنمية إلى ٥٩

منشأة. كما حوّلت الحكومة منشئات تدوير النفايات في كل من اسطنبول وأنقرة وغازي عنتاب إلى منشئات إنتاج الطاقة الكهربائية في نفس الوقت.

٣٦ ـ ثورة في تكنولوجيا الأنواء الجوية: واستطاعت حكومة العدالة والتنمية خلال فترة الـ٨,٥ عاماً من توليها الإدارة في تركيا خلق ثورة في تكنولوجيا الأنواء الجوية عبر تعزيز الجانب التكنولوجي في هذا المجال.

١٢٤ ـ وفي سبيل التكهن الصائب في معرفة الظروف الجوية القادمة، نصبت حكومة العدالة والتنمية ٥٦ محطة مراقبة جوية ومراكز رادار، من أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العالمية، لقياس الأجواء في ٦ ولاية من ولايات تركيا، أدت إلى رفع نسبة التكهن الصائب للظروف الجوية إلى ٩٠٪.

٣٧ ـ خطوات لإراحة رجال الأعمال: لأجل إتاحة المجال لتشغيل أكبر عدد من العمال، وتشجيع رجال الأعمال على ذلك، قامت حكومة العدالة والتنمية بإجراء تخفيضات بنسبة ٢٥٪ علي مستحقات الضمان. وكان رجال الأعمال لا يستطيعون الحصول على مستحقاتهم من الدولة جراء ديون الضمان الاجتماعي، فقامت حكومة العدالة والتنمية بدفع المستحقات لضمان الاستمرار في العمل، ودفع ديون الضمان.

القطاع الزراعي:

لقد حقق القطاع الزراعي نجاحاً كبيراً في العقد الأخير،

وذلك بفضل إتباعه لخطة تهدف إلى تطور قطاع الزراعة كان من أهم خطواتها:

١ ـ تأمين التحول إلى منطق إدارة الأعمال في قطاع الزراعة.

٢ ـ تشجيع استخدام التكنولوجيا التي من شأنها زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف في المناطق الريفية.

٣ ـ تأسيس بورصات للسلع في المناطق التي يكثر بها الإنتاج الزراعي وتأمين القيام بمعاملات آجلة في هذه البورصة.

٤ ـ تطوير السياسات التي تتيح نقل العمالة الزائدة في الزراعة إلى القطاعات الأخرى بطريقة صحية.

٥ ـ دعم شركات التصدير من أجل عرض المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية.

٦ ـ حماية المزارعين ضد الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وذلك عن طريق تطوير التأمين الزراعي.

٧ ـ تشجيع الزراعة البيئية (الإيكولوجية)، وإنتاج البذور عالية الجودة.

وبلغة الأرقام كانت انجازات حكومة حزب العدالة والتنمية في القطاع الزراعي على النحو التالي:

١ ـ القطاع الزراعي في أيد أمينة: بدأ حزب العدالة والتنمية بتطبيق ٥٢ نظام دعم جديد لقطاع الزراعة. فقد بلغ مجموع الدعم الذي تم تقديمه ٣٦,٦ مليار ليرة للفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠م وتم الإعلان في الهدف المخطط لسنة ٢٠١١م عن مبلغ ٦,٥ مليار.

٢ ـ دعم كامل للمزارعين: قامت حكومة العدالة والتنمية بدفع مبلغ ١,٨ مليار ليرة كدعم للمزارعين، وبذلك تم رفع النسبة إلى ثلاثة أضعافها حيث بلغت ٥,٩ مليار ليرة سنة ٢٠١٠م. مما أدى إلى ارتياح المزارع.

٣ ـ حلم تحقق: قامت حكومة العدالة والتنمية، ولأول مرة في تركيا، بتأمين المحاصيل الزراعية للفلاحين لحمايته من الكوارث البيئية. **كما** قامت بدفع ٥٠٪ من أضراره التي حصلت نتيجة التجمد والجفاف والأسباب الأخرى.

٤ ـ زيادة قياسية في القروض الزراعية: كان مبلغ القروض التي قدمها المصرف الزراعي، وجمعية القرض الزراعي ٥٢٩ مليون ليرة سنة ٢٠٠٢م، فقامت حكومة العدالة والتنمية برفعها إلى ٣٠ ضعف، وقامت الحكومة بتقديم مبلغ ١٦,١ مليار ليرة سنة ٢٠١٠م. وقد كان عدد المزارعين المستفيدين من الرقوض الزراعية لا يتجاوز ٥٥٠ ألف مزارع سنة ٢٠٠٢م، فارتفع عددهم إلى مليون و١٥٦ مزارع سنة ٢٠١٠م؛ أي: بزيادة الضعف مما أدى إلى تطور قطاع الزراعة.

٥ ـ دعم الوقود لفائدة المزارعين لأول مرة في تاريخ الجمهورية: قامت حكومة العدالة والتنمية ولأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية بدعم وقود المزارعين. كما دفعت الحكومة دعماً للمزارعين بالسماد الكيميائي، ورفعت عدد المنتجات المدعومة إلى ١٧ نوعاً بعد أن كانت ٤ أنواع.

٦ ـ **تقسيم المناطق وزيادة الإنتاج**: قامت حكومة العدالة والتنمية بتحديد ٣٠ منطقة زراعية قياساً لكثرة إنتاجها. وقامت الحكومة بتحديد النباتات المناسبة لكل منطقة من هذه المناطق مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاج.

٧ ـ **خطوات جبارة في القطاع الزراعي**: تم توسيع حجم الأراضي الزراعية التي يمكن سقيها. فخلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩م جرى فتح ٨٥٣ ألف هكتار أمام الزراعة الاروائية. وبفضل مشاريع المياه وإنشاء البحيرات ستلقي حكومة العدالة والتنمية خطوة لا سابقة لها في تركيا وذلك فتح ٢٥٠ ألف هكتار بوجه الزراعة المستندة على المياه مما سيوفر فرص عمل لقرابة ٣٠٠ ألف من مواطن تركي.

٨ ـ **التأمين الزراعي**: قامت حكومة العدالة والتنمية بالسماح لاستفادة والدي المزارعين المضمونين من التأمين الزراعي.

الثروة الحيوانية:

وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية قام حزب العدالة والتنمية بما يلي:

١ ـ زيادة نسبة سلالات التخصيب عالية الإنتاجية في عدد الحيوانات.

٢ ـ تشجيع إنتاج الثروة السمكية على حسب الطبيعة الجغرافية للبلاد.

٣ ـ تشجيع إنتاج نباتات للأعلاف بحسب البنية الاقتصادية للبلاد.

٤ ـ إعادة هيكلة بورصات الماشية الحية، وجعلها قادرة على القيام بالمعاملات الآجلة.

٥ ـ دعم إعادة بناء قطاع تربية المواشي في منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول. والتي تتمتع بإمكانيات حيوانية ضخمة.

وبلغة الأرقام، كانت انجازات حكومة حزب العدالة والتنمية في قطاع الثروة الحيوانية على النحو التالي:

١ ـ استمرار تطور قطاع الثروة الحيوانية: كان مبلغ الدعم الذي تقدمه الحكومة لقطاع الثروة الحيوانية ٨٣ مليون سنة ٢٠٠٢م، بينما بلغ الرقم ١ مليار و٢٥١ مليون ليرة سنة ٢٠١٠م؛ أي: بزيادة ١٥ ضعفاً. وبلغت نسبة الدعم ٢٢,٣٪، بينما كانت ٤,٤٪، مما أدى إلى نمو كبير في قطاع الثروة الحيوانية.

٢ ـ قروض بدون فوائد لتربية الحيوانات: لم يستغل أحد هذا القرض قبل سنة ٢٠٠٢م بينما بلغ عدد المستفيدين منه ٤٨ ألف ٦٤٤ شخص سنة ٢٠١٠م.

الغابات في تركيا:

أما فيما يتعلق بالغابات، فان حزب العدالة والتنمية قام بما يلي:

١ ـ إعداد خطة مستقبلية رئيسية تمتد لخمسين عام على الأقل، في ضوء سياسة وطنية اتجاه الغابات، سيتم تحديدها وفقاً للظروف المتغيرة في البلاد والعالم.

٢ ـ تفويض سكان الغابات لاتخاذ القرارات المتعلقة بحماية الغابات.

٣ ـ إعطاء سكان الغابات حق الاستخدام ومسؤولية المحافظة على منتجات الغابات بخلاف الأشجار، على أن تظل ملكيتها للدولة.

٤ ـ دعم القطاع الخاص العامل في الغابات، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بزراعة الأشجار التي يستفاد من ثمارها وبذورها وأزهارها في بيئية مناسبة.

وكان المنجز في قطاعات الغابات، بلغة الأرقام، في ظل حكومة العدالة والتنمية على النحو التالي:

١ ـ **الحفاظ على غابات تركيا**: كان معدل التشجير وإصلاح الغابات في الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢م يبلغ ٧٥ ألف هكتار سنوياً، وقامت حكومة العدالة والتنمية برفع هذا المعدل حتى عام ٢٠١١م إلى ٧ أضعاف، زاد معها المعدل إلى ٥٠٠ ألف هكتار سنوياً. وإلى جانب أعمال التشجير، تضاعفت جهود إصلاح الغابات واقتلاع النباتات الضارة وإصلاح التربة.

٢ ـ **تركيا تحطم أرقاماً قياسياً في التشجير**: أصبحت تركيا إحدى أول ثلاث دول في العالم في مجال التشجير. ففي عام ٢٠٠٣م، كانت تركيا تُنتج ١١٧ مليون شجيرة في السنة، وتزايد هذا الحجم في ظل حكومة العدالة والتنمية حتى وصل إلى ٥٠٠ مليون شجيرة سنوياً في عام ٢٠١١م. وفي نطاق استنفار التشجير

خلال أعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠م، جرى زرع مساحة إجمالية قدرها مليون و٥٠٠ ألف هكتار التقت خلالها ٨١٤ مليون شجيرة بالتربة الطيبة.

٣ ـ **دعم سكان قرى الغابات:** خلال الفترة بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١م، خصصت حكومة العدالة والتنمية قروض دعم بلغ حجمها ٤٣٠ مليون ليرة لتنفيذ مشاريع تنمية اجتماعية الاقتصادية لنحو ١١٤ ألف عائلة من سكان قرى الغابات في ٧٦ ولاية بتركيا.

٤ ـ **تركيا تعرف بمدن الغابات:** قامت حكومة العدالة والتنمية ما بين عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١م بافتتاح ٨٩ مدينة غابات، ورفعت الحكومة عدد الغابات الوطنية من ٣٣ إلى ٤١ والمنتزهات الطبيعية الكبيرة من ١٧ إلى ٤٢.

المياه والسدود:

ومن أجل دعم الخطة الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية وفرت حكومة العادلة والتنمية العديد من الانجازات في قطاع المياه والسدود أضعاف ما عليه الحال قبل عام ٢٠٠٢م، ومن هذه الانجازات:

١ ـ **مياه شرب لعشرة ملايين مواطن:** في نطاق مشروع دعم البنى التحتية للقرى، استطاعت حكومة العدالة والتنمية تأمين المياه العذبة لـ١٠.مليون ٦٦١ ألف مواطن، يقيمون في ٣٧ ألف و١١٩ قرية.

٢ ـ تأسيس شبكات مياه واسعة للقرى في تركيا: أوصلت حكومة العدالة والتنمية شبكات مياه الشرب العذبة إلى ٨٩٪ من القرى والأماكن السكنية القريبة منها على نطاق تركيا. وفي هذا المجال تم إنشاء شبكات المياه في ٣ آلاف و٦٢٢ قرية كانت خالية من مياه الشرب. كما جددت حكومة العدالة والتنمية الشبكات المائية لـ٣٣ ألف و٤٩٧ قرية كانت مياهها غير كافية.

٣ ـ تشييّد أكبر سدود تركيا: في غضون ٨,٥ عام قامت حكومة العدالة والتنمية ببناء ١٩٤ سداً وبحيرة، من بينها سد «أرمنك»، الذي يُعد أعلى سد في تركيا، تم تشييده في عام ٢٠٠٩م. كما أكملت حكومة العدالة والتنمية في عام ٢٠١٠م بناء سد «جينه» وهو أكبر سد من صنفه في أوروبا.

٤ ـ تزويد التربة بماء الحياة: تمكنت حكومة العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢م إلى اليوم من إيصال المياه إلى مليون هكتار من الأراضي عبر ١٤٥ منشأة ري جديدة. واستطاعت بذلك توسيع رقعة الأراضي الزراعية المروية في تركيا إلى ٥,٤ مليون هكتار.

٥ ـ خطوات جبارة في القطاع الزراعي: تم تم توسيع حجم الأراضي الزراعية التي يمكن سقيها. فخلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩م جرى فتح ٨٥٣ ألف هكتار أمام الزراعة الاروائية. وبفضل مشاريع المياه وإنشاء البحيرات، يجري العمل على فتح ٢٥٠ ألف هكتار بوجه الزراعة المستندة على المياه، وهذا سيوفر فرص عمل كبيرة للمزارعين والمواطنين الأتراك.

٦ ـ **سنوات الجفاف في ذمة التاريخ**: افتتحت حكومة العدالة والتنمية ١٦٧ سداً وبحيرة مع ١٥ محطة هيدروكهربائية بعد عام ٢٠٠٢م لدعم الزراعة في أوقات الجفاف. وفي غضون ٨,٥ عاماً الأخيرة، جرى في نطاق إدارة شؤون المياه التركية افتتاح ٧٧٤ منشأة شرعت بتقديم خدماتها للمواطن.

النهضة في الطاقة:

وقد عمل حزب العدالة والتنمية على تبني سياسة فاعلة في الحفاظ على الطاقة وأمنها، واستدامة عرضها للمحافظة على المصالح الوطنية العليا، وإنشاء سوق للطاقة قائم على المنافسة، والحفاظ على البيئة، وعلى صحة الإنسان، وفي ضوء هذه السياسة قام حزب العدالة والتنمية بما يلي:

١ ـ الإسراع في خصخصة المنشآت التي كانت موجودة، والتي لم تكن تدار بطريقة فعالة ومنتجة، وتجديدها وزيادة قدرتها.

٢ ـ طرح استثمارات جديدة بنظام البناء والتشغيل (B.O.).

٣ ـ البدء في عمل مشاريع علمية وتقنية جادة في موضوع طاقة الهيدروجين، والتي تعتبر طاقة المستقبل، وعمل الدراسات اللازمة للانتقال إلى مرحلة التطبيق بالتزامن مع الدول المتقدمة الأخرى.

٤ ـ إخضاع إجراءات الخصخصة ومنح التراخيص لمعايير الشفافة والمنافسة المفتوحة.

٥ ـ دعم المشاريع التي تمنع هدر الطاقة والإسراف فيها، وترشيد الاستهلاك في أرجاء البلاد.

٦ ـ دعم القطاع الخاص في إنشاء محطات جديدة للطاقة الهيدروكهربائية، إلى جانب أنواع الطاقة الأخرى؛ كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والحرارة الجوفية، والطاقة العضوية، ومحطات توليد الطاقة الحرارية، القائمة على الفحم المحلي والمزودة بالتكنولوجيا الحديثة عالية الإنتاج التي لا تضر بالبيئة.

٧ ـ التركيز على التنقيب على البترول والغاز الطبيعي.

٨ ـ إنشاء محطات الطاقة النووية باعتبارها بديلاً لمحطات الطاقة التي تستخدم الغاز الطبيعي والمرتبطة بالخارج، مع مراعاة اتخاذ إجراءات السلامة وحماية البيئة. وبذلك يكون الاقتصاد قد حصل على مصدر رخيص للطاقة التي يحتاجها.

٩ ـ التخلص من الاعتماد على مصدر وحيد للطاقة.

١٠ ـ جعل تركيا مركز توزيع للطاقة العالمية.

وقد تمكنت حكومة العدالة والتنمية في مجال الطاقة من تقديم حصيلة جد إيجابية توضحها الأرقام الآتية:

١ ـ زيادة قدرة استخراج الفحم الحجري: كانت قدرة تركيا في استخراج الفحم الحجري ١٥ ألف كلم نفق سنة ٢٠٠٢م بلغت الآن ٢٢٠ ألف نفق سنة ٢٠١٠م. وقد عثرت حكومة

العدالة والتنمية على مخزون بمقدار ٤,١ مليار طن من الفحم الحجري.

٢ ـ **أنابيب الغاز الطبيعي**: كانت شبكة أنابيب الغاز الطبيعي بطول ٤ ألاف و٥١٠ كلم سنة ٢٠٠٢م، فقامت حكومة العدالة والتنمية بتوزيع الغاز على المدين ليبلغ طول الأنابيب ١١ ألف ٤٤١ سنة ٢٠١٠م. وهكذا زادت حكومة العدالة والتنمية أطوال الأنابيب إلى الضعف.

٣ ـ **غاز لأوروبا ضمن مشروع شاه دنيز**: لم يقم أنبوب الغاز الطبيعي الذي يربط أذربيجان بتركيا (مشروع شاه دنيز) بنقل الغاز الطبيعي منذ سنة ٢٠٠٧م إلى تركيا فحسب، بل بدأ بتلبية طلبات بعض دول الاتحاد الأوروبي أيضاً.

٤ ـ **التوسع باستعمال الطاقة الشمسية**: ومع قيام حكومة العدالة والتنمية بتنظيم إنتاج الطاقة الشمسية لتدفئة المياه، بلغ عدد المستفيدين حتى عام ٢٠١١م نحو ٢٥٠ ألف شخص في ٨٠ ألف عائلة بمناطق الغابات.

٥ ـ **منشئات إعادة تدوير المخلفات**: لقد سجلت حكومة العدالة والتنمية تقدماً كبيراً في مجال إعادة تدوير النفايات والمخلفات الصلبة. **فقد** كان هناك ١٥ منشأة تدوير النفايات بصورة منتظمة في عام ٢٠٠٣م، تم رفعها في ظل حكومة العدالة والتنمية إلى ٥٩ منشأة. كما حوّلت حكومة العدالة والتنمية منشئات تدوير النفايات في كل من اسطنبول وأنقرة وغازي عنتاب إلى منشئات إنتاج الطاقة الكهربائية في نفس الوقت.

٦ ـ وقود للبحارين بدون ضرائب: لأجل تطوير النقل البحري، قامت حكومة العدالة والتنمية ببيع وقود لوسائط النقل البحري، والتي تنقل الركاب بصورة رسمية، بوقود بدون ضرائب حيث وصل مبلغ المساعدات ٢ مليار ليرة منذ يناير سنة ٢٠٠٤م حتى يومنا هذا.

النهضة في الثروة المعدنية:

وكما ذكرنا في توفر الثروة المعدنية في تركيا، وأنها تمثل تفوقاً نسبياً، فإن حزب العدالة والتنمية عمل على توفير مدخلات الصناعة المحلية لإنتاج بضائع ذات قيمة عالية تزيد من كمية وتنوع صادراتنا، وفي هذا السياق قام الحزب بالخطوات التالية:

١ـ تكثيف النشاط التعديني مع مراعاة الوعي البيئي في كل مرحلة، منذ التنقيب عن المعدن وحتى استهلاكه، وذلك باستخدام القوة العاملة المدربة ومخزون الخبرات في تركيا.

٢ ـ دعم القطاع الخاص، وتشجيع رأس المال الأجنبي، وإزالة العوائق التي تعرقل الإنتاج السريع والفعال.

٣ ـ التنقيب عن المعادن الإستراتيجية، وتشغيلها وإنتاجها وتصديرها باستخدام الطرق العلمية والتقنية الحديثة.

٤ ـ استغلال المناجم بطرق مختلفة، مع مراعاة خصائصها الإستراتيجية أو القيام بخصخصتها.

وقد أنجزت حكومة العدالة والتنمية العديد من المشاريع في هذا الاتجاه، فقد كان مقدار صادرات تركيا من معدن البورون

تعادل ١٨٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٢م، فأصبحت الآن ٤٦٠ مليون دولار سنة ٢٠١٠م.

النهضة في قطاع النقل والاتصالات:

أما في قطاع النقل والاتصالات، وبالنظر إلى موقع تركيا الاستراتيجي، فقد اعتبر الحزب هذا المجال من أهم قطاعات البنية التحتية لاقتصاد البلاد. وكان هدفه الأساسي هو إنشاء بنية تحتية للنقل والاتصالات تحقق التكامل بين عناصر النقل المختلفة، وتوفر أكبر خدمة اقتصادية سريعة، مما يوفر مساهمة عالية في النمو، وذلك دون التأثير على سلامة البيئة.

ومن أجل الوصول بنظام النقل والاتصالات في البلاد إلى المعايير المعاصرة، فقد طبق حزب العالة والتنمية السياسة التالية:

١ ـ تنفيذ خطته الرئيسية للنقل البري والبحري والجوي والسكك الحديدية التي ستوفر التوازن الأمثل بين أنظمة النقل المتعددة.

٢ ـ إعطاء الأولوية خاصة لتطوير السكك الحديدية بالتعاون مع القطاع الخاص، وفي إطار مفهوم معاصر للإدارة.

٣ ـ تحويل الطرق البرية العامة إلى طرق سريعة، وتفعيل الخدمات التعليمية لرفع مستوى الأمان وخدمات المراقبة والإشراف والخدمات الهندسية.

٤ ـ الانتقال في إدارة الموانئ إلى أسلوب الإدارة الذاتية والخصخصة مما يضمن تجديد الأسطول البحري.

٥ ـ زيادة القوة التنافسية الدولية لأسطول تركيا التجاري البحري.

٦ ـ دعم قطاع بناء السفن ليتوافق مع متطلبات مالكي السفن سواء المحليين أو الأجانب.

٧ ـ تحقيق التعاون مع الغرف المهنية ومؤسسات المجتمع المدني في موضوع حماية البيئة البحرية.

٨ ـ رفع سعة ومعايير المطارات وتشجيع إنشاء شركات الطيران الخاصة.

٩ ـ إنشاء ونشر شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتلفزيون وشبكات المعلومات، التي تقدم خدمات آمنة عالية الجودة، ورخيصة الثمن في مناخ من التنافس الحر، كما تتيح لمستخدميها إمكانية الاختيار من بين البدائل.

وفي هذا المجال، حققت حكومة العدالة والتنمية من الانجازات في الطرق، وبلغة الأرقام والإحصاءات، ما يلي:

١ ـ النقل داخل المدن دخل الخط: قامت حكومة العدالة والتنمية بتحويل قسم من النقل داخل المدن إلى نظام السكك الحديدية. وقامت الحكومة بافتتاح ايجة راي في ازمير. **كما** قامت بحل المشاكل المرورية في المدن الكبيرة في مشاريع مرمراي وباشكنت راي. وقامت الحكومة بتغيير القاطرات القديمة بالجديدة.

٢ ـ بناء جسور ومنافذ للقرى: من أجل تسهيل التنقل

والمواصلات، قامت حكومة العدالة والتنمية بتشييد ١٠٢٥ جسراً و٣٠ ألف ٢٩١ منفذ مياه في المناطق الريفية. وإلى جانب ذلك، أنجزت حكومة العدالة والتنمية ٦ ملايين متر مربع من الطرق المؤلفة من الحجارة المرصوفة.

٣ ـ **السكك الحديدية تعدت العصر**: قامت حكومة العدالة والتنمية بأكبر استثمار في السكك الحديدية بعد الإهمال الذي عرفه هذا القطاع من سنوات طويلة، فقد تم مد ٨٠ كلم من السكك الحديدية خلال الـ ٨٠ سنة الماضية، وقامت حكومة العدالة والتنمية بمد ١٣٥ كلم خلال ٨,٥ سنة فقط، وتجديد ٥٠٪ من السكك القديمة. وفي ظل حكومة العدالة والتنمية، دخلت تركيا عهد القطارات السريعة، إذ تم اعتمادها في أكثر من مدينة تركية. وقامت الحكومة بانجاز خط قطار اسكي شهر ـ أنقرة السريع بتخصيص مبلغ مليار ٥٦٤ مليون ليرة لتنخفض مدة السفر الى ١,٥ ساعة. وجعلت الحكومة تركيا ثامن دولة تملك قطارات سريعة حيث نقلت ٢ مليون ٥٠٠ ألف راكب حتى الآن.

٤ ـ **الطرق دليل الحضارة**: في الفترة بين أعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠١١م:

أ ـ تم تعبيد ٧٩ ألف ٦٦٦ كلم بالإسفلت.

ب ـ تعبيد ١٩٥٩ كلم بالاسمنت.

ج ـ تعبيد طرق حصوية بطول ٦٥ ألف ١١٣ كلم.

د ـ فتح طرق ترابية بطول ١٦١٠ كلم.

هـ ـ اصلاح وتحسين ٦ آلاف ٩٨٠ كلم من الطرق العامة.

النهضة السياحية:

اهتم حزب العدالة والتنمية بالنهضة السياحية في تركيا وقام في هذا القطاع بالخطوات التالية:

١ ـ تحسين البنية التحتية المؤسسية والقانونية لقطاع السياحة.

٢ ـ تحقيق التعاون مع المنظمات المهنية في وضع خطة سياحية عامة، تستهدف زيادة تنوع المنتجات السياحية وتحديد أولويات القطاع، وتؤمن مساهمة المبادرة المحلية، كما تقوم بجرد وتقييم كافة المناطق السياحية بالبلاد، وتطوير المشروعات من أجل التسويق المحلي.

٣ ـ صياغة سياسات لتطوير السياحة الشتوية والجبلية والنهرية والعلاجية والدينية، وسياحة اليخوت، والمؤتمرات والمعارض وسياحة المسنين، وذلك بغرض تحسين مواسم السياحة وتوزيعها الجغرافي، وبهدف تكوين أشكال سياحية جديدة، مع مراعاة رغبات المستهلك المتغيرة في الأسواق الخارجية.

٤ ـ تقديم الدعم اللازم لشركات تنظيم المعارض ووكالات السياحة من أجل تعزيز سياحة المؤتمرات والمعارض.

٥ ـ تقديم الدعم لتطوير السياحة الداخلية والخارجية في الكثير من المناطق التي تتمتع بمعالم سياحية بسبب إرثها الثقافي، بما يتوافق مع خصائص ومميزات كل منطقة.

وقد أنجزت حكومة العدالة والتنمية في هذا القطاع المشاريع التالية:

١ ـ **الدخل السياحي ازداد بنسبة الضعف**: كان عدد السياح الزائرين لتركيا عام ٢٠٠٢م في حدود ١٣ مليون سائح، وتجاوز العدد ٢٩ مليون بحلول عام ٢٠١٠م فيما زادت مداخيل السياحة إلى الضعف، إذ ارتفع الدخل السياحي من ١٠ مليار دولار في عام ٢٠٠١م إلى ٢١ مليار في عام ٢٠١٠م.

٢ ـ **ازدياد السعة السياحية لتركيا**: بموازاة تزايد الاستثمارات السياحية، تضاعفت الإمكانات والخدمات السياحية في تركيا. **فقد** كان عدد الأسرة في عام ٢٠٠١م زهاء ٣٩٦ ألف سرير، وارتفع هذا العدد إلى ٦٤٥ ألف سرير حتى عام ٢٠١٠م. **ولم يكن** عدد الوكالات السياحية الحاصلة على وثيقة السياحة يتجاوز ٤ آلاف و٣٠٠ وكالة في عام ٢٠٠٢م، فوصل العدد إلى ٦ آلاف في عام ٢٠١١م.

٣ ـ **تشييد ٥٦ مركز ثقافي جديد**: كان عدد المراكز الثقافية في عام ٢٠٠٢م ٤٢ مركزاً على مستوى تركيا، وفي فترة ٨,٥ عاماً من عهد حكومات حزب العدالة والتنمية، أضيف ٥٦ مركزاً ثقافياً جديداً إلى المراكز القديمة، وتتواصل فيه أعمال بناء ١٩ مركزاً آخراً سيُفتتح خلال النصف الثاني من العام ٢٠١١م الجاري.

٤ ـ **زيادة كبيرة في عدد زوار المتاحف والأماكن التاريخية**: مع بدء العمل بنظام الكروت لزيارة كافة المتاحف بسعر سنوي

رمزي تحدد بـ ٢٠ ليرة تركية سجل عدد زوار المتاحف زيادة كبيرة من قبل المواطنين. ولم يكن عدد زوار المتاحف والأماكن التاريخية يعدو ٧ ملايين زائر في عام ٢٠٠٢م، وارتفع هذا العدد إلى ٢ مليون مع حلول عام ٢٠١٠م. وفيما وصل الدخل السنوي من زوار المتاحف والأماكن التاريخية والأثرية إلى ٢٦ مليون ليرة في عام ٢٠٠٢م ارتفع هذا المدخول إلى ١٧١ مليون ليرة في عام ٢٠١٠م.

٥ ـ **عدد المسارح تتضاعف في عهد العدالة والتنمية**: خلال ٨٠ عاماً من عمر الجمهورية التركية، وصل عدد المسارح التابعة لمديرية المسارح الرسمية إلى ٢٣ مسرحاً حتى عام ٢٠٠٢م. وفي غضون ٨,٥ عاماً أضافت حكومات العدالة والتنمية ٣٥ مسرحاً جديداً إلى قائمة المسارح. ومع تزايد عدد المسارح زاد عدد مقاعد المسارح من ٨ آلاف في عام ٢٠٠٢م إلى ٢١ ألف مقعد؛ أي: زاد بمقدار ثلاثة أضعاف. كما شجعت الحكومة انجاز كل عمل يساعد على تطوير القطاع السياحي ويدعم القطاع الخاص في هذا المجال، ومنها:

٦ ـ **زيادة عدد المسرحيات والمشاهدين**: كان عدد المسرحيات المعروضة في المسارح الرسمية عام ٢٠٠٢م نحو ٤ آلاف مسرحية، تم رفعها إلى ٦ آلاف مسرحية مع حلول عام ٢٠١٠م. أما المشاهدون، فزاد عددهم من مليون في ٢٠٠٢م إلى ١ مليون ٦٠٠ ألف. كما ارتفعت عروض الباليه والأوبريت من ٥٨٤ إلى ٨٣٨ وارتفع عدد مشاهديها من ٢٠٠ ألف إلى ٣٠٤ ألف مشاهد.

٧ ـ تضاعف الدعم المالي للمسارح الخاصة: ضاعفت الحكومة دعمها المقدم إلى المسارح الخاصة ثلاثة أضعاف، إذ وصلت إلى ٣,٥ مليون ليرة بعدما كانت ٨٥٠ ألف ليرة في عام ٢٠٠٢م. وكان الدعم الحكومي يشمل سابقاً ٥٨ مسرحاً خاصاً، ورفعت حكومة العدالة والتنمية هذا العدد إلى ١٣٨ عام ٢٠١٠م.

٨ ـ دعم قياسي للسينما التركية: تم تقديم دعم بقيمة ٥,٧ مليون دولار للسينما التركية من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣م، ووصل الدعم الحكومي للسينما المحلية إلى ٩٠ مليون دولار بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١م. وكان عدد الأفلام المنتجة في عام ٢٠٠٢م لا يعدو ٩ أفلام، أما اليوم فلا يقل هذا المعدل عن ٦٥ فيلماً في السنة.

كما تم استضافة تركيا لمئات الندوات الثقافية والاجتماعية، وأقامت الكثير من المؤتمرات والبطولات الرياضية التي تدعم قطاع السياحة في كامل البلاد، وفق رؤية وجدت حكومة العدالة والتنمية انها مهمة جداً لتطوير السياحة وتحسين صورة تركيا أمام الوفود القادمة وفي الخارج أيضاً، ومن هذه الانجازات:

٩ ـ تنسيق اجتماعات ومؤتمرات دولية: خلال الـ٨,٥ سنة من إدارة حكومة العدالة والتنمية، تم استضافة سلسلة مؤتمرات واجتماعات ضخمة دولية في تركيا.

١ ـ ألعاب الصيف الدولية الـ٢٣ للجامعات، في آب/أغسطس ٢٠٠٥م.

٢ ـ سباقات فورمولا ١ للسيارات، في ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠م.

٣ ـ مباريات بطولة العالم لكرة السلة، بين ٢٨ أغسطس و١٢ سبتمبر ٢٠١٠م.

٤ ـ بطولة العالم في حمل الأثقال، سبتمبر ٢٠١٠م.

٥ ـ بطولة الدراجات الأوروبية، تموز/يوليو ٢٠١٠م.

٦ ـ سباق الدراجات الـ٤٦ على كأس رئاسة الجمهورية.

٧ ـ بطولة العالم للتجديف، في ٢٠١٠م.

٨ ـ بطولة العالم في البلياردو، في ٢٠١٠م.

٩ ـ بطولة كأس العالم في الرماية، ٢٠١٠م.

١٠ ـ سباق السيارات الدولي داخل تركيا، ٢٠١٠م.

١١ ـ ألعاب الشتاء الدولية للجامعات، في ٢٠١١م.

المبحث الرابع

السياسة الاجتماعية
عدالة التوزيع ومكافحة الفساد

تقوم السياسة الاجتماعية على أن المواطن هو الأصل في بناء المجتمع، وأن وعيه وتكوينه لأسرته ومحيطه الأسري الطبيعي والمعنوي والثقافي والديني، هو الذي يصنع المجتمع، وأن المجتمع هو الذي يصنع الدولة بإرادته ووعية وتاريخه وتراثه وحضارته. وبقدر قوة المجتمع، تنعكس القوة على الدولة ومتانتها، وأن الدولة التي تسعى في تقدمها وتطورها وقوتها، مطالبة، قبل كل شيء، أن تنتج عن مجتمع قوي، وأن تواصل تقويته، إذ به تقوى وبضعفه تضعف.

وأهم ما يربط المجتمع بالدولة هو أن تقوم العلاقة بينهما على العدل. فالدولة مطالبة بتحقيق العدل الاجتماعي لتحافظ على قوتها داخلياً وخارجياً، وهي أيضاً معنية بخدمة المجتمع، بكافة قواه ومكوناته.

ومن أهم الأسس التي ارتكزت عليها التجربة النهضوية التركية لتحقيق العدالة الاجتماعية:

١ ـ تطبيق سياسات اجتماعية من شأنها ان تحقق السعادة لكل المواطنين وليس لفئة واحدة فحسب.

٢ ـ إعداد برامج عناية خاصة بالفقراء والمسنين والمحتاجين والأطفال والعاطلين عن العمل.

٣ ـ إثراء مصادر خدمات الدولة الاجتماعية وتفعيل سرعتها وكفاءتها، وذلك بالتعاون مع الإدارات المحلية للدولة المركزية، ومع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤ ـ منع ممارسة التمييز ضد أي شخص بسبب الإعاقة البدنية أو الذهنية، وتوفير حياة آمنة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير لوازم تحسين مستوى معيشتهم، سواء بتوفير المدارس الخاصة، أو ساحات العمل، وتوفير القروض التي يحتاجونها في تحسين مستوى معيشتهم، مع إعفائهم من الضرائب، وتوفير وسائل نقل خاصة بهم، إما بتصنيعها أو استيرادها.

٥ ـ دعم المشاريع التي تعيد تأهيل أطفال الشوارع والمتسولين والمشردين وتمنع زيادة أعدادهم.

٦ ـ الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، حتى تنتفع بها الأجيال القادمة، ومنع الاحتكار، والقضاء على التباينات القائمة بين مناطقه المختلفة، وحماية الفقراء، وإنتاج وتوفير الخدمات التي لا يتم توفرها في الأسواق، وإجراء التعديلات القانونية على المستوى العام لتطبيق مبدأ الاستحقاق.

٧ ـ تحقيق الانضباط المالي في الإنفاق العام الاجتماعي، بحيث يتم درأ النتائج السلبية التي يمكن أن تنجم عن الإنفاق التضخمي والشعبوي من إضرار بعجلة الاقتصاد، أو زعزعة الثقة به وإفساد استقراره.

٨ ـ جمع إدارة الضمان الاجتماعي والمساعدات والخدمات الاجتماعية في وزارة واحدة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة للعمل وفق معايير واحدة، وتكوين قاعدة بيانات إحصائية رئيسية، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التوازن الاجتماعي إلى جانب تقييم الموجودات بأكثر الطرق فعالية.

الانجازات بلغة الإحصاءات والأرقام:

وقد حققت حكومة العدالة والتنمية تحسناً كبيراً على مخصصات الميزانية للقطاعات الاجتماعية. فقد كان إجمالي مخصصات الميزانية لقطاعات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي في عام ٢٠٠٢م يبلغ ٤٧,٥ مليار ليرة ارتفع إلى ٢١٠ مليار ليرة لخدمة الشعب.

١ ـ تخفيف الوطأة عن كاهل المرأة: تم حظر الخفارة الليلية للموظفة الحامل والتي وضعت حديثاً والمعاقة، وتم تمديد إجازة الرضاعة لهن. **فقد** فتحت حكومة العدالة والتنمية المجال أمام منحة رضاعة النساء غير الموظفات والحصول على إجازة عن العمل من مؤسسة الضمان الاجتماعي لمدة ١٦ أسبوع في حالة

الحمل في نطاق دعم الأمومة. **كما تم** تأمين مساعدات للمرأة طوال العمر في حالات حوادث العمل والأمراض المهنية عندما تكون نسبة الضرر أكثر من ١٠٪. وفي حال وفاة المرأة العاملة، بدأت حكومة العدالة والتنمية بدفع راتب تقاعدي لزوجها وأطفالها ووالديها.

كما أقدمت حكومة العدالة والتنمية على دفع هدية زواج تعادل مرتب عامين من استحقاق البنت التي تستلم تقاعد وفاة عند زواجها.

حققت حكومة العدالة والتنمية للمحرومين من الإنجاب المعالجة المجانية عن طريق التلقيح الصناعي في نطاق الضمان الاجتماعي.

ومنحت حكومة العدالة والتنمية المرأة التي لها طفل معاق حق التقاعد المبكر بـ ٥ سنوات.

كما منحت حكومة العدالة والتنمية للمرأة العاملة في نطاق الضمان الاجتماعي حق دفع رسوم الضمان الاجتماعي من الخارج لسنتين لم تستطيع العمل خلالهما بسبب الولادة.

٢ ـ رواتب لعوائل المعاقين: تقوم حكومة العدالة والتنمية بدفع راتب للمشرف على المعاق في الدار (الأم، الأب، الخالة وغير ذلك) بمقدار الحد الأدنى وبدأت بتطبيق القرار هذا منذ سنة ٢٠٠٦م. ويبلغ الآن عدد الذين تدفع لهم الحكومة هذا الراتب ٢٨٤ ألف ٥٩٥ معوق.

٣ ـ مساعدة المحتاجين: بدأت حكومة العدالة والتنمية بإدخال الفقراء ذوي الدخل المحدود أو الذين لا دخل لهم البتة بالتأمين الصحي. **كما قامت** مؤسسة إنشاء المساكن الجماعية (توكي) بإنشاء ٤٩٠ دار سكنية أب بما يعادل إنشاء ١٨ مدينة جديدة في ٨١ ولاية و٨٠٠ قضاء بمجموع ٨٢٥ ورشة عمل.

وقامت حكومة العدالة والتنمية باستثمار ٣٥ مليار ليرة لتمكين المواطنين من الحصول على دور سكن رخيص. وقامت مؤسسة السكن الجماعي (توكي) بإنشاء ١٨٨ ألف سكن في ٢٤١ ورشة عمل لإسكان العائلات التي تعيش في دور من الصفيح في ١٢٢ منطقة. كما قامت مؤسسة السكن الجماعي بإنشاء ٦٤٧ مدرسة، و٦٥٠ صالة رياضة، و٣٩١ مركز تجاري، و٣١١ جامع، و٣٦ مكتبة، و٩١ مستشفى، و٨٣ مركز صحي، و٥١ قسم داخلي، و٢١ دار محبة (دار عجزة)، و١٥ مركز لرعاية المعوقين. وقامت توكي بعدة حملات عملاقة في البنى التحتية للمدن، حيث تم إنشاء ٨ جسور أو طرق معلقة، وتصليح ٢ مجاري مياه، و٢٠ مليون م٢ ساحة خضراء، وزراعة ٤ ملايين شجرة، و٦ ملايين شجيرة زينة، وتبليط ١٦ مليون م٢ طرق، و٧ مليون م٢ من الأرصفة، و٧ مليون م بنى تحتية كهربائية، و٣ ملايين بنى تحتية للهواتف، و٢ مليون متر بنى تحتية لتصريف مياه الأمطار، و٢ مليون م مجاري مياه آسنة.

وقامت حكومة العدالة والتنمية بإنشاء دور سكنية للفقراء الذين لا دخل لهم، حيث قامت المديرية العامة للتعاون

الاجتماعي في رئاسة الوزراء بالتعاون مع المديرية العامة للضمان الاجتماعي على إنشاء سكن للفقراء دون دفع أية مقدمات، على ان يتم تسديدها خلال ٢٠ سنة بأقساط ١٠٠ ليرة شهرياً.

وتتراوح مساحة الشقق السكنية هذه ٤٥ ـ ٥٠ ـ ٦٠ م٢ حيث تم إنشاء ٢٨ ألف سكن.

وتقوم الحكومة بدفع مستحقات الضمان الاجتماعي عن المعاقين بين السن (١٨ ـ ٢٩) العاملين في الشركات لمدة خمسة سنوات. لأجل تشجيع الشركات والمؤسسات على تشغيل المعوقين.

وقامت حكومة العدالة والتنمية بالاستجابة إلى حق التمتع بالعقد الجماعي للموظفين على النحو التالي:

١ ـ قامت حكومة العدالة والتنمية بإجراء تغييرات في الدستور لأجل منح موظفي الدولة حق التعاقد الجماعي، وفتح المجال لتقديم الشكاوي في المحاكم ضد العقوبات المفروضة على الموظف.

٢ ـ أصدرت حكومة العدالة والتنمية عفواً عن ديون الضمان.

٣ ـ قامت حكومة العدالة والتنمية بإصدار عفو عام عن جميع الديون المترتبة على الأشخاص من الضمان الاجتماعي، حيث قامت بتنظيمها من جديد وإعفائها من الفوائد المصرفية والسماح للمواطن إيفائها بالأقساط.

وقد حققت حكومة العدالة والتنمية ارتفاعاً كبيراً في مستوى

الدخل الفردي، حيث تضاعف ثلاث مرات، فقد كان الدخل السنوي للفرد الواحد في عام ٢٠٠٢م لا يتجاوز ٣ آلاف و٤٩٢ دولار، وارتفع بفضل السياسات الاقتصادية إلى ١٠ آلاف دولار في عام ٢٠١٠م؛ أي: زاد ثلاثة أضعاف عن السابق. ورفعت حكومة العدالة والتنمية رفع مستوى الدخل الفردي إلى ٢٥ ألف دولار في الذكرى المئوية لتأسيس تركيا.

النهضة في الصحة الاجتماعية:

لقد تبنى حزب العدالة والتنمية ضمن أهم مقولاته مفهوم الدولة الاجتماعية، ووضع خطة للصحة الاجتماعية، وتنظيم التأمين الاجتماعي ليشمل كل أفراد الشعب؛ لأن الدولة في نظر الحزب ملزمة بتوفير الخدمات الصحية الأساسية على أكمل وجه.
وقد طبق الحزب مفهوم الدولة الاجتماعية على النحو التالي:

١ ـ التشجيع على نشر الطب الوقائي، واتخاذ التدابير الخاصة بحماية البيئة وصحة المواطنين، والقيام بأنشطة التوعية والتثقيف، لدرء الإعاقات الناجمة عن حوادث الطرق والعمل والإهمال.

٢ ـ العمل على فسح المجال للمؤسسات التطوعية والقطاع الخاص للعمل في قطاع الخدمات الصحية، وعلى رأسها الخدمات الوقائية والعلاجية.

٣ ـ الاهتمام بصحة الأم والطفل على وجه الخصوص، نظراً لارتفاع عدد الوفيات بين الأمهات والأطفال في تركيا.

٤ ـ الاهتمام بأنشطة التثقيف والتوعية لتنظيم الأسرة.

٥ ـ تطبيق نظام طبيب الأسرة. وقد وضعت وزارة الصحة معايير الشروط المادية والتطبيقية لعيادة طبيب الأسرة، وقدمت الدولة قروضاً ميسرة لتأسيس هذه العيادات. وهكذا تسنى تقديم خدمات طبية في المرحلة الأولى بشكل جيد وموثوق به، كما تم تصحيح عملية الإرسال إلى جهات الاختصاص ومنع الازدحام في المشافي التخصصية.

٦ ـ تنسيق القطاع الصحي من قبل وزارة الصحة من مركز واحد، وتتحمل الوزارة فقط دور التنظيم والتنسيق والإرشاد والمراقبة والمتابعة وخط السياسات. وقد أدى هذا إلى التنظيم وعدم التخبط وتحديد الدولة لسياسات صحية واقعية على المدى القصير والمتوسط والبعيد، والاقتصاد في الإدارة والتطبيق.

٧ ـ تقوم وزارة الصحة بتطبيق النظام الصحي الجديد، وتتكامل الإدارات المحلية معه، وتحدد الإدارات المحلية بدورها، وعلى وجه السرعة، احتياجاتها ووضع الخطط لتنفيذها. وتقوم الإدارات المحلية بتحديد برامجها الاستثمارية على المدى القصير والمتوسط والبعيد في ضوء الوضع الصحي للأماكن التي تخضع تحت مسؤوليتها وحدودها، وتقوم وزارة الصحة بعملية التنسيق بين هذه الفعاليات.

٨ ـ تأسيس وحدات لخدمات الطوارئ في المدن، حيث أن

أحد أهم المشاكل الصحية التي تواجهها المدن هي أن خدمة الطوارئ لا تفي بالاحتياجات المطلوبة. وهكذا تخلص المواطنون من عدم قبولهم من المستشفيات نتيجة لعدم كفاية هذه الوحدات.

٩ ـ إنشاء مستشفيات تخصصية لتقديمها تسهيلات وخدمة أقل تكلفة، وبذا يتم تقديم خدمات صحية أكثر نوعية ورخصاً. ويساهم في تدريب الأطباء المتخصصين.

١٠ ـ وضع التشريعات اللازمة للمؤسسات والهيئات الطبية التعليمية ذات الصلة بالإصابات الجماعية، والإصابات الناجمة عن الآفات الطبيعية وأضرارها حيث أن نسبتها في تركيا هي أعلى من مثيلاتها في الدول الحديثة.

١١ ـ اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة جودة التعليم الصحي ووضع برامج تعليمية في هذا المجال وفق المعايير العالمية، والسماح للأوقاف والقطاع الخاص لفتح مدارس ومعاهد للتمريض، بالإضافة إلى مدارس إعداد الفنيين والمساعدين للأطباء. وقامت الدولة بدعم وتشجيع المؤسسات التي تقدم هذا الخدمات التعليمية.

١٢ ـ إعادة تنظيم حقوق العاملين في المجال الصحي بما يتناسب مع المعايير العالمية بما فيها سياسة الأجور.

١٣ ـ سن التشريعات التي تحمي حقوق المرضى وفقاً للمعايير العالمية، وإسناد دور رقابي للمواطنين على الوحدات الصحية.

١٤ ـ إعلان قواعد التنافس في الخدمات الصحية وإصدار التشريعات القانونية المنظمة لذلك، وتشجيع المنافسة في جودة الخدمات الصحية، والبدء بتطبيق معايير الجودة العالمية (شهادة الإيزو)، في القطاع الصحي في جميع أنحاء البلاد.

١٥ ـ الانتقال إلى نظام مركزي واحد للمراقبة في مجال الخدمات الصحية، قائم على مركزية المعلومات لخفض التكاليف وزيادة جودة وفعالية الخدمة، إذ تم من إعطاء رقم صحي لكل مواطن حتى يتسنى مراقبة ومتابعة وتنظيم كل الخدمات الطبية المتقدم. وعلاوة على ذلك، تم إقرار مبدأ ملف صحي لكل مواطن في المركز الصحي التابع له، وأينما تم علاجه، فإن جميع المعلومات تدرج تلقائياً في هذا الملف.

١٦ ـ تشكيل أسطول من سيارات الإسعاف، وإدخال خدمة الإسعاف الطائر التي يتسنى لها نقل المرضى بين المراكز الصحية ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

١٧ ـ توفير صناديق خاصة لدعم الأبحاث العلمية في مجال الطب.

١٨ ـ مراقبة الأخبار الصحية في وسائل الإعلام ودعم المنشورات المتعلقة بالصحة.

١٩ ـ اتخاذ التدابير اللازمة لعودة العاملين في المجال الصحي من خارج البلاد وتقديم خدماتهم داخلها.

٢٠ ـ دعم العلماء لعكس هجرة العقول في المجال الصحي وفي غيره من المجالات الأخرى.

٢١ ـ تدعيم الجمعيات الخاصة بالأطباء وأطباء الأسنان، ودعم تأسيس هيئات مدنية جديدة لتقديم خدمات صحية جديدة.

٢٢ ـ دعم الصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية وإعادة النظر في المحفزات الموجودة للاستثمار في مجال الصحة.

٢٣ ـ اتخاذ التدابير اللازمة لجعل هيئة الطب الشرعي تعمل في إطار من أجل الاستقلالية وبشكل علمي، وجلب أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال.

بعض انجازات النهضة الصحية بلغة الإحصاءات والأرقام:

وقد تحقق في ظل حكومة العدالة والتنمية في قطاع الصحة الانجازات التالية:

١ ـ البدء بالتأمين الصحي العام: قامت حكومة العدالة والتنمية بتطبيق نظام التأمين الصحي العام. حيث تم تأمين صحة ما يقارب ٣ ملايين من المواطنين الذين ليست لديهم بطاقة المساعدة الخضراء.

٢ ـ زيادة صرفيات قطاع الصحة ٨ أضعاف: زادت صرفيات الحكومة على قطاع الصحة ٨ أضعاف خلال التسعة سنوات الأخيرة. **فبينما**كان المبلغ ٤ مليار ٥٧٦ مليون ليرة سنة ٢٠٠١م، فقد أصبح ٣٢ مليار ٨٠ مليون في سنة ٢٠١٠م. **وقد وصل** المبلغ في أول شهرين من سنة ٢٠١١م ٥ مليار ٦٨٥ مليون ليرة.

٣ ـ لا طلب علاج من المريض الراقد في المستشفى: أنهت حكومة العدالة والتنمية المعاناة التي كان يلقاها المرضى الراقدون في المستشفيات، والذين كانوا يبحثون عن الدواء في الصيدليات، إذ تكفلت المستشفيات بتزويدهم بالدوا.

٤ ـ الطب العدلي يمتد الى مختلف أنحاء تركيا: لم تكن المراكز الرئيسية للطب العدلي موجوداة إلا في بعض المدن مثل اسطنبول وأنقرة وأضنه وبورصا وازمير وملاطيا وطرابزون ودياربكر. ومن أجل تحقيق سرعة أكبر في ضمان العدل قامت حكومة العدالة والتنمية، بإنشاء مديريات الطب العدلي في ٤٠ ولاية أخرى و١٦ بلدة تابعة لاسطنبول.

النهضة الاجتماعية بالمرأة التركية:

ولأهمية مكانة المرأة ودورها في المجتمع، فقد وضع لها الخطة التالية:

١ ـ قام الحزب باتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع المرأة للمشاركة في الحياة العامة.

٢ ـ الاهتمام بعضوية المرأة في حزب العدالة والتنمية وتشجيعها للانخراط في العمل الحزبي ولعب دور فعال في السياسة.
كما تم دعم الجمعيات والأوقاف ومنظمات المجتمع المدني المتعلقة بالمرأة، وتشجيع التعاون معها عند القيام بسن التشريعات القانونية المتعلق بالمرأة.

٤ ـ تم منع استغلال المرأة مادياً وجنسياً، ومنع العنف

الممارس ضدها، واعتبر ذلك من السياسات الأولوية للحزب.

٥ ـ القيام بندوات تعليمية وتثقيفية للنساء وعائلاتهن في المناطق التي تنتشر فيها عمليات انتحار المرأة، وجرائم القتل المتعلقة بالشرف، وغيرها من العادات والتقاليد.

٦ ـ تشجيع الإدارات المحلية على حل المشكلات المتعلقة بالمرأة، وتطوير المشاريع التعليمية للفتيات اللائي يعشن في المناطق الريفية، بما تتناسب مع ظروف المناطق التي يعشن فيها، بالإضافة إلى دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

٧ ـ وضع السياسات التي تعمل على زيادة نسبة التحاق الفتيات بالمدارس والعمل على التخلص من العوائق التي تقف أمام تعليمهن، ونشطت بهذا الخصوص حملات توعية، للعائلات التي تقطن في المناطق الريفية.

٨ ـ تطبيق المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية منع كل أشكال التمييز ضد النساء.

٩ ـ العمل على تغطية ربات البيوت بالتأمين الاجتماعي، وخلق فرص عمل جديدة لهن، مع المحافظة على احترام الجهود المبذولة داخل المنزل.

١٠ ـ إنشاء برامج لحماية النساء اللواتي يتعرضن للعنف أو اللواتي لا يتمتعن بالدعم المادي.

١١ ـ فرز الأحكام التي فيها تمييز ضد المرأة في التشريعات التركية.

١٢ ـ إدخال تحسينات في ظروف العاملات والتأمين الاجتماعي لهن، إذ تم الأخذ بعين الاعتبار عمل المرأة ومسؤولياتها اتجاه الطفل والأسرة.

ولم يتوقف مفهوم الدولة الاجتماعية على حماية المرأة فقط، وإنما تعدى ذلك إلى حماية أهم مكونات المجتمع أيضاً، وهي الأسرة؛ لأنها تمثل الحجر الأساس في المجتمع، وتلعب دور المؤسس الأهم في المحافظة على تماسك بنية المجتمع. وعلى الرغم من كل السلبيات والأزمات الاقتصادية التي عاشتها تركيا، إلا أن الأسرة السليمة هي التي جعلت المجتمع يقف على قدميه.

وقد أنتجت الحكومة بهذا الصدد سياسات أسرية أولت الاهتمام للقضايا التالية:

١ ـ تطوير البرامج الداعمة للتماسك الأسري من أجل الحفاظ على السلام الاجتماعي والصحة النفسية للأطفال، والسعادة الأسرية المهددة بسبب الانخراط في الحياة العملية.

٢ ـ دعم مشروعات مثل: الأسرة الحاضنة، والعودة إلى المدارس، من اجل توفير الشعور بالدفء الأسري للأطفال الذين يفقدون الرعاية الأسرية.

٣ ـ تشجيع الأجيال الشابة على إيواء آبائهم لديهم.

٤ ـ زيادة إمكانية الحماية والتعليم والتأهل والعلاج لأطفال الشوارع حتى يعودوا للمجتمع والأسرة من جديد، وتطوير السياسات التي من شأنها منع هؤلاء الأطفال من العودة مرة أخرى إلى الشوارع، بالتعاون مع الهيئات المتطورة والإدارات المحلية.

٥ ـ منع استغلال الأسر والمجتمع للأطفال وتشغيلهم في الشوارع.

٦ ـ اتخاذ التدابير اللازمة لمنع العنف الأسري، وإقرار التشريعات القانونية الخاصة بحماية المرأة والأطفال المتضررين من هذا العنف. وفتح مراكز وقائية.

٧ ـ المراقبة الدقيقة لأداء الإدارات المحلية، وتعزيز مسؤولياتها اتجاه المواطنين المعاقين، واتخاذ التدابير التي من شأنها تشجيع هؤلاء المعاقين على المشاركة في حياة العمل والاهتمام بتكاملهم مع المجتمع، وبالإضافة إلى ذلك، تم زيادة النزل التي تقوم بدعم المعاقين، وتحسين الخدمات الموجودة حالياً خاصة منها المتعلقة برعاية المعاقين اليتامى.

٨ ـ يرى حزب العدالة والتنمية أن المخدرات والعادات الضارة هي أكبر خطر يهدد المجتمع التركي، ولهذا، فقد وضع أولوية مكافحة المخدرات إبتداء من التعليم الابتدائي، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بوضع برامج

اجتماعية لتوعية والتثقيف من أجل التخلص من هذه العادات الضارة وعدم الوقوع في براثنها.

٩ ـ تفعيل الخدمات الاجتماعية، واتخاذ التدابير اللازمة من اجل توفير احتياجات العمل من المؤهلين.

١٠ ـ تمكين الطبقة الوسطى من امتلاك مسكن خاص من خلال قروض المساكن طويلة الأجل، وذلك بجانب التعاون مع الإدارات المحلية لاتخاذ التدابير اللازمة لتوفير القروض الموجه لزواج الشباب.

١١ـ إعادة هيكلة المؤسسات العامة التي تقدم الخدمات المتعلقة بالمرأة والأسرة.

المبحث الخامس

النهضة الدستورية والقضائية والقانونية

قامت حكومة العدالة والتنمية بالعديد من الانجازات في مجال الحياة الدستورية والقضائية والقانونية منها:

١ ـ أكبر رزمة تعديلات دستورية في تاريخ تركيا:

ورد في رزمة التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في الاستفتاء الشعبي العام بتاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠م ما يلي:

١ ـ تبني مبدأ الدعم الخاص للمرأة والأحداث والمسنين والمعاقين وقرينات شهداء الواجب وأطفالهم اليتامى.

٢ ـ تقليص نطاق حالات حظر السفر إلى الخارج.

٣ ـ إدراج المبادئ الأساسية العالمية الخاصة بحقوق الأطفال تحت ضمانة الدستور.

٤ ـ تعزيز الحقوق النقابية.

٥ ـ تبني نظام المراقبة العامة.

٦ ـ إنهاء سقوط الصفة البرلمانية عن النواب في حال إغلاق أحزابهم.

٧ ـ فتح باب التمييز أمام المفصولين من الجيش بقرار مجلس الشورى العسكري.

٨ ـ إنهاء محاكمة المدنيين من قبل المحاكم العسكرية.

٩ ـ محاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية عدا الحالات المرتبطة بجوانب عسكرية.

١٠ ـ إخضاع قرارات مجلس القضاة والمدعين العامين للرقابة القانونية.

١١ ـ فتح الباب أمام مراجعة موظفي الدولة للمحاكم في حالة تعرضهم لعقوبات إدارية.

١٢ ـ تغيير المحكمة الدستورية ومجلس القضاة والمدعين العامين إلى بنية أكثر ديمقراطية.

١٣ ـ منح حق المراجعة الفردية للمواطن إلى المحكمة الدستورية في أحوال انتهاك الحقوق الإنسانية.

٢ ـ وفي سبيل تعزيز استقلالية القضاء:

١ ـ إلغاء صلاحية وزير العدل بإصدار تعليمات إلى المدعين العامين.

٢ ـ تحديد معايير إيجابية في تعيين القضاة والمدعين العامين.

٣ ـ تخفيض فترات الترفيع لرجال القانون.

٤ ـ إزالة الشطر الأكبر من المشاكل والشكاوى والأحداث في السجون والمعتقلات.

٥ ـ خدمات صحية حسب الطلب.

٦ ـ تحقيق آمال جميع المواطنين المسجلين في الضمان الاجتماعي في الاستفادة من الخدمات الصحية قبل إحالتهم على التقاعد.

٣ ـ من أجل نظام عدلي أقوى:

كانت حصة الجهاز العدلي في الميزانية المالية العامة سنة ٢٠٠٢م زهاء ١ مليار و١١٣ مليون ليرة تركية، تم رفعها في ٢٠١١م إلى ٣ مليار و٧٨٣ ألف ليرة.

٤ ـ من السراديب إلى القصور:

نفّذت حكومة العدالة والتنمية منذ ٢٠٠٢م وحتى اليوم، بناء ١٣٠ مبنى حديثاً، يُطلق عليها في تركيا اسم قصر العدل، تعتبر الأضخم في أوروبا كلها، انتقل إليها شطر كبير من الجهاز القضائي، مخلفاً وراءه الأبنية القديمة والأرشيفات الموجودة في سراديبها. وفيما توشك أعمال بناء ٢٧ قصر عدل آخر على الانتهاء، وصلت مساعي ٦٩ مشروع بناء قصور العدل إلى مرحلة إعلان المناقصة.

٥ ـ الأكاديمية العدلية تدخل الخدمة:

بدأت نشاطات أكاديمية العدل التي أقيمت لرفع كفاءة

ونوعية الخدمات العدلية القضائية، ورفع مستوى مقاييسها في تركيا. وتتولى الأكاديمية مهمة تقديم دورات تعليم داخلية إلى القضاة والمدعين العامين، إلى جانب تقديم تعليم عالي النوعية للمرشحين.

٦ ـ زيادة الكوادر العدلية:

قامت حكومة العدالة والتنمية بمضاعفة العاملين في الجهاز القضائي من أجل ترسيخ نظام عدلي قوي ومنيع. وفيما كان عدد القضاة والمدعين العامين ٩ آلاف و٢٣٢ في عام ٢٠٠٢م، ارتفع هذا العدد حتى عام ٢٠١١م بنسبة ٢٠٪ وأصبح ١١ ألف و١٨٧ قاض ومدع عام.

أما موظفو جهاز العدل، فقد ارتفع حتى عام ٢٠١١م بنسبة ٥٠٪ عن عام ٢٠٠٢م، حيث زاد من ٢٠ ألف ٢٥٥ إلى ٣٠ ألف و٤٣٧ شخص.

٧ ـ استخدام أحدث التكنولوجيا في قصور العدل:

لم يكن في الجهاز القضائي عام ٢٠٠٢م غير ٤٢٠٠ كومبيوتر ثابت، وقد ارتفع اليوم إلى ٤٠ ألف و٢٢٥. أما الحاسوب المحمول (لاب توب) فكان عدده ٥٥ فقط، وارتفع اليوم إلى ١٦ ألف. وقد تضاعفت التكنولوجيا بفضل ذلك مضاعفة ٢٩٠ مرة.

٨ ـ سجون حسب معايير الاتحاد الأوروبي:

شيدت حكومة العدالة والتنمية من ٢٠٠٣م إلى هذا اليوم ٤٠ سجناً وفق المقاييس العالمية، المزودة بكافة المتطلبات والمستلزمات الأمنية والميكانيكية والإلكترونية وصالات التأهيل والمعالجة النفسية. كما فتحت مركزاً خاصاً ومستقلاً لتأهيل المساجين مهنياً ونفسياً.

٩ ـ ألغينا محاكم أمن الدولة:

وفي سنة ٢٠٠٤م، قامت بإلغاء محاكم أمن الدولة، في خطوة تعد ضرورة قصوى في النظم الديمقراطية ودولة القانون الحديثة.

ورفعت حكومة العدالة والتنمية ممارسات حقوق الإنسان إلى أرفع مستوى تعززت معها حقوق الإنسان في البلاد.

١٠ ـ تغيير ثوري في مهام المحكمة الدستورية:

بفضل إقرار المراجعة الفردية للمحكمة الدستورية، ضمّنت حكومة العدالة والتنمية للمواطنين الأتراك البحث عن حقوقهم داخل البلاد، وليس خارجها.

١١ ـ تعزيز إمكانات المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين:

لم يكن المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين سابقاً يملك ميزانية خاصة به ولا مبنى مستقل. فقامت حكومة العدالة

والتنمية بإصلاح هذه الأوضاع، مع تغيير بنية المجلس، وإسناد انتخاب أعضائه على معايير ديمقراطية حديثة.

١٢ ـ الطب العدلي يمتد الى مختلف أنحاء تركيا:

لم تكن المراكز الرئيسية للطب العدلي موجودة إلا في بعض المدن، مثل اسطنبول، وأنقرة، وأضنه، وبورصا، وأزمير، وملاطيا، وطرابزون، ودياربكر. ومن أجل تحقيق سرعة أكبر في ضمان العدل، قامت حكومة العدالة والتنمية بإنشاء مديريات الطب العدلي في ٤٠ ولاية أخرى، و١٦ بلدة تابعة لاسطنبول.

١٣ ـ تحقيق السرعة في إنهاء الدعاوى:

قامت حكومة العدالة والتنمية بتشكيل ٩ محاكم استئناف للحيلولة دون تراكم ملفات القضايا أمام محاكم التمييز. وإضافة إلى ذلك، تم تشكيل ٦ دوائر عدلية جديدة ضمن محاكم التمييز الجزائية، ودائرتين ضمن محاكم التمييز الإدارية.

١٤ ـ متابعة متواصلة للدعاوى القضائية:

افتتحت حكومة العدالة والتنمية مشروع شبكة العدل الوطنية على الإنترنيت، في سبيل ضمان استمرارية المرحلة القضائية للدعاوى، وفسح المجال أمام المواطنين لمتابعة سير دعاويهم.

١٥ ـ السجناء يتحولون إلى أصحاب مهن:

ومن انجازات حكومة العدالة والتنمية الأخرى في هذا المجال: فتح ورشات تعليم المهن للسجناء والمعتقلين، إذ تم

رف عددها إلى ٢٠٨ ورشة. وحالياً هناك ٣٣٣٥ محكوماً يعملون في هذه الورشات ومشمولين بالضمان الاجتماعي.

ولتأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، شرعت حكومة العدالة والتنمية بتنفيذ المشروع الحكومي الهادف لتحقيق الانسجام الاجتماعي للمحكومين، والحيلولة دون ارتكابهم جرائم ومخالفات جديدة تسمح بعودتهم مجدداً إلى السجون. وينص المشروع على استفادة وانتفاع كافة المحكومين من خدمات خبراء علم الاجتماع وعلم النفس.

١٦ ـ إلغاء محاكم أمن الدولة:

إلى جانب ذلك، قامت حكومة العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٤م بإلغاء محاكم الدولة، التي تُعد من مظاهر ومتممات نظام الطوارئ.

١٧ ـ إبعاد الأحزاب السياسية عن متناول الإغلاق:

قامت حكومة العدالة والتنمية بتعديلات دستورية أزالت سهولة حظر الأحزاب السياسية، والتي كانت تشكل أحد عيوب وأعطاب الديمقراطية التركية.

١٨ ـ ضمان قانوني لحقوق الأحداث:

بموجب التعديل الذي أجري على القانون رقم ٢٢٥٣ المتعلق بمحاكم الأحداث ووظائفها وأصول محاكماتها، تم التنصيص على أن كل من لم يتجاوز ١٨ سنة من العمر يعتبر حدثاً

وفق أحكام وثيقة حقوق الأحداث لمنظمة الأمم المتحدة. كما أجرت حكومة العدالة والتنمية تعديلاً على القانون رقم ٦٠٠٨ الخاص بمكافحة الإرهاب، فحققت الحكومة بموجبه عدم محاكمة الأحداث الذين تحضهم منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية على رشق رجال الأمن والمحلات بالحجارة. وكان الصبية والشبان الصغار السن، يتعرضون لتلك الأسباب إلى عقوبات سجن طويلة، يصبحون أدوات فاعلة تقوم بتحويل العناصر الإرهابية الموجودة في السجون إلى إرهابيين حقيقيين.

١٩ ـ تعديل قانوني عصري للمظاهرات وتأسيس الجمعيات:

أجرت حكومة العدالة والتنمية تعديلاً على القانون رقم ٢٩١١ الخاص بحق وحرية عقد الاجتماعات وتنظيم المظاهرات، وأسندت الحكومة استخدام هذا الحق على أسس أكثر ديمقراطية. ففي عام ٢٠٠٤م، قامت حكومة العدالة والتنمية بإصدار قانون الجمعيات رقم ٥٢٥٣، في سبيل ترسيخ حرية التنظيم وإزالة العراقيل القائمة بوجه حرية تأسيس الجمعيات. وبفضل هذا القانون الذي وسّع حق تشكيل وتأسيس الجمعيات وفق المادة ١١ من وثيقة حقوق الإنسان الأوروبية، تمكنت حكومة العدالة والتنمية من توسيع حرية تأسيس الجمعيات للجميع عدا المشمولين بأحكام خاصة. إضافة إلى ذلك، منحت حكومة العدالة والتنمية للأحداث أيضاً حق تأسيس جمعيات وفق وثيقة حقوق الأطفال وصغار السن الدولية.

٢٠ ـ توسيع حرية الصحافة والإعلام:

قامت حكومة العدالة والتنمية بإقرار تعديل على قانون الصحافة التركي، تحقق بموجب أحكامه عدم إجبار الصحفيين على إعلان مصادر أخبارهم.

المبحث السادس

معوقات التنمية الاقتصادية التركية

إن المعيق الأكبر لأي تنمية اقتصادية هو الفساد، والمخالفات، والنفعية، والمحسوبية، وانعدام المساواة أمام القانون، وعدم تكافؤ الفرص، والتفرقة العنصرية، والتعصب الحزبي والاستبداد.

ولذا، فإن حزب العدالة والتنمية، ولاستكمال نجاح النهضة الاجتماعية العادلة، وإفشال معوقات النجاح الاقتصادي، وضع خطة لمكافحة الفساد في تركيا وفق الخطوات التالية:

١ ـ إعداد برنامج شامل لمكافحة الفساد والبدء في تنزيله فوراً، ويتناول هذا البرنامج اعتماد الشفافية في الإدارة العامة، وإعادة وصياغة القوانين المتعلقة بالعروض.

٢ ـ تأسيس وحدة للتنسيق بين جميع المؤسسات والهيئات التي ستقوم بمهام ملاحقة الفساد وضبطه والتحقيق فيه، تضطلع في دورها بتنسيق السياسات التي ستتبع لمواجهة الفساد،

والتدابير التي ستتخذ في هذا الصدد، وكذلك المتابعة المستمرة لإستراتيجية مكافحة الفساد.

٣ ـ السماح لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة الفساد بالمشاركة في كشف الفساد، والاستفادة من جهودها في هذا المجال بشكل مباشر وسريع.

٤ ـ اعتماد معايير خاصة لتعيين الموظف الذي سيعمل في مجالات الإدارة العامة العليا التي يحتمل وقوع الفساد بها، مع إخضاعه للرقابة في إطار ضوابط خاصة.

٥ ـ زيادة سلطات النواب العاملين المسؤولين عن مكافحة الفساد في الإدارة العامة.

٦ ـ تأسيس وحدات خاصة من أجل تتبع الفساد في جميع المؤسسات والهيئات، والاستفادة في ذلك من مؤسسات مستقلة للمتابعة والرقابة الخارجية إلى جانب الرقابة الداخلية. وفي حال ضبط تلك الوحدات لأي نوع من الفساد، تحول القضية فوراً إلى النيابة العامة المختصة.

٧ ـ تشكيل وزارة المالية لنظام يقوم بالتحري في صحة تقارير الذمة المالية الخاصة بموظفي القطاع العام.

٨ ـ تحويل الصلاحية التي يخولها الدستور الحالي إلى البرلمان والتي يستطيع بموجبها الطلب من ديوان المحاسبة القيام بتدقيق الحسابات إلى شكل قانون.

٩ ـ العمل على انضمام تركيا إلى تحالف الدول المناهضة

للفساد (GRECO) الذي تشكل في إطار المجلس الأوروبي، والتوقيع والتصديق فوراً على اتفاقيتي القانون الجنائي والقانون المدني بخصوص الفساد، واللتين تم إعدادهما من قبل المجلس، ولم توقع تركيا عليها حتى الآن، والاهتمام بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفساد.

وعلى مستوى حماية المستهلك، عمل حزب العدالة والتنمية على حماية العدالة الاجتماعية على مستوى المواطن واستهلاكه للمواد الأساسية للحياة، فكان الهدف الرئيسي في مجال حماية المستهلك هو إيجاد توازن عادل بين المستهلك والمنتج والبائع، ومنع أي صورة من الإضرار بحق المستهلك، وتحقيق تواصل عادل بين المستهلك والبائع. ولتطبيق ذلك نفذ حزب العدالة والتنمية السياسة التالية:

١ ـ إعادة صياغة قانون حماية المستهلك وفق أطر المعايير العالمية.

٢ ـ تفعيل محاكم شكاوي المستهلك، وتيسير السبل له لنيل حقوقه.

٣ ـ وضع ضوابط قانونية لحل المشاكل التي تواجه المستهلكين في التعاقدات، وتشكيل البنية المؤسساتية التي تسهل على المستهلك استخدام الوسائل الحقوقية من النواحي المادية والمعنوية.

٤ ـ جعل التأمين على المنتج والمسؤولية المهنية فيما يتعلق بالسلع والخدمات المنتجة إجبارياً، وذلك لحماية حقوق المستهلك.

الفصل الرابع

الدور الدبلوماسي والسياسة الخارجية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مسار العلاقات الخارجية لتركيا.

المبحث الثاني: معالم السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثالث: التجربة التركية وأثرها على الفكر الإسلامي السياسي والربيع العربي.

المبحث الأول

مسار العلاقات الخارجية لتركيا

كانت السياسة الخارجية لتركيا عند قيام الجمهورية ترتكز على مقولة: «سلام في الداخل، وسلام في الخارج»، وقد فسر ذلك على أنه سياسة انطواء على النفس، وعدم الاهتمام بالشؤون الخارجية؛ لأن متطلبات الاهتمام بالداخل كانت أكبر من الخارج.

وبعد أن تسلم عصمت إينونو الرئاسة، ظهرت سياسة تقول: الغرب أولاً ودائماً. وقد شجعت مرحلة الانفتاح الداخلي على التعددية الحزبية والسياسية عام ١٩٤٥م الحكومات التركية على ان يكون لبرامج أحزابها وسياسات حكوماتها اتصالات خارجية واسعة، وبالأخص عند نشوب الحرب العالمية الثانية، وما أعقبها من سياسة التحالفات العسكرية والسياسية، حيث لم تجد تركيا بحكم موقعها الجيوسياسي إلا الانضواء لأحد المعسكرين إبان الحرب الباردة.

وحيث أن نظرة الساسة الأتراك في العقود الماضية؛ أي:

قبل الحرب العالمية الثانية، كانت تتجه نحو الحداثة الغربية الأوروبية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فكان التوجه السياسي والعسكري إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو هو تحصيل حاصل بالنسبة للزعماء الأتراك، سواء في حكومات عدنان مندريس في عقد الخمسينات، التي اندرجت في سياسات الغرب والتحالف مع إسرائيل[١]، أو في عهد سليمان ديميريل في عقد الستينات.

هذه السياسات التركية نحو الغرب لاقت الترحيب والتأييد والتشجيع والدعم الاقتصادي والصناعي والسياسي من أمريكا والدول الأوروبية؛ لأن هذه الدول كانت بحاجة إلى تركيا وموقعها الاستراتيجي وجيشها وقوتها العسكرية، لتكون في خطوط الدفاع الأولى ضد حلف وارسو والاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية المشاركة في حلفه العسكري. وكان، بالعكس من ذلك، تأثير انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو سبباً في تغيير السياسة الخارجية لتركيا؛ لأنها وبرغم تمسكها بالانضمام الكامل للاتحاد الأوروبي، إلا أنها لم تعد تجد نفس الترحيب والتأييد والدعم السابق لتقاربها مع الإتحاد الأوروبي ولا التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة[٢]، وبالأخص، إن الولايات المتحدة، ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، أخطأت

(١) محفوض، عقيل سعيد، السياسة الخارجية التركية، مصدر سابق، ص٤٥.

(٢) انظر: النعيمي، لقمان عمر، تركيا والاتحاد الأوروبي، دراسة لمسيرة الانضمام، مصدر سابق، ص٦٦.

في اختيار العدو البديل، عندما اختارت الإسلام عدوا بديلاً عن الشيوعية، بحسب نصائح الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون.

وقد كان خطأ أمريكا الأكبر أن بعض الساسة الأمريكيين شجعوا بعض المفكرين والمثقفين الأمريكيين على الدعوة إلى أفكار غريبة ومنكرة مثل الزعم بنهاية التاريخ وبصدام الحضارات وغيرها، وهم يضعون في تصورهم الأول الصراع مع الإسلام والمسلمين، مما أدخل العلاقات التركية الأمريكية في حالة حرج من جهة، وفي حالة تباعد في الموافقة على مثل هذه التصورات الأمريكية الخاطئة نحو الإسلام والمسلمين والعالم الإسلامي بأجمعه من جهة أخرى. فرفضت الحكومة التركية ممراً للجيش الأمريكي عندما دخل في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م.

فلما وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢م، ظهرت سياسة خارجية جديدة لتركيا[١]، واكبت الانفتاح والمصالحة الداخلية، وتنامت مع النمو الاقتصادي، وبالأخص في توسيع دائرة الصادرات الاقتصادية لدول الجوار والعالم أجمع، وقد حدد الدكتور أحمد داود أغلو مفهوم الدولة المركز وفق النقاط التالية[٢]:

---

(١) أغلو، أحمد داود، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مصدر سابق، ص٥.

(٢) أغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سابق، ص٣٥.

١ ـ العمق الجغرافي.

٢ ـ الاستمرارية التاريخية.

٣ ـ التأثير الثقافي المتبادل.

٤ ـ الترابط الاقتصادي المتبادل[١].

وقد غيرت هذه السياسة الخارجية النظرة إلى تركيا بعد ان كانت دولة غير ودية، وما زالت تعتمد على سياسة الحرب الباردة، إذ حول حزب العدالة والتنمية غير صداقة التحالف التي كانت موجودة إلى شراكة إستراتيجية[٢]، وأصبحت تركيا بذلك، بلداً نموذجياً يحتذى به بعد ان كانت بلداً يقلد الآخرين.

وقد رفعت تركيا تأشيرات الدخول إلى تركيا عن ثمانية وستين دولة (٦٨)، وهذا مؤشر على رغبة تركيا على الانفتاح مع العالم، كما سعت تركيا، وبشكل كثيف، إلى تحسين العلاقات مع الدول العربية، حيث رفعت التأشيرات عنها.

وعلى مستوى العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، حقق حزب العدالة والتنمية خلال توليه السلطة أشواطاً واسعة في مجال

---

(١) أغلو، أحمد داود، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مصدر سابق ص٧.

(٢) أغلو، أحمد داود، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مصدر سابق، ص٥.

عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وفي طريق تسوية القضية القبرصية، عبر حركة اتصالات وزيارات مكثفة، وفق رؤية سياسية عقلانية، أثمرت تطوير علاقات إيجابية، وتضاعف الحجم التجاري مع مختلف دول العالم، مما حول تركيا إلى دولة مركزية هامة في المنطقة والعالم.

المبحث الثاني

معالم السياسة الخارجية التركية

يحظى موقع تركيا الجيوسياسي بقوة كامنة تؤهلها لأن تصبح منطقة جذب لعديد من المشروعات التعاونية، والقدرة على تحويل هذه القوة الكامنة إلى تأثير إقليمي وعالمي. وهذا مرهون بتوظيف الوضعية الجيوبوليتكية توظيفاً عقلانياً في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية والعلاقات الأمنية.

وعلى جانب آخر، فإن الظروف الدينامية التي أتت في فترة ما بعد الحرب الباردة، قد شكلت مناخاً مناسباً من أجل تطوير سياسة خارجية متعددة البدائل، وأخذت مشاريع التعاون المشتركة تتحول إلى وسائل فاعلة في العلاقات الدولية، إذ قلت بشكل ملحوظ أهمية التحالفات والتكتلات العسكرية كعنصر مميز ومتحكم في العلاقات الدولية كما كانت من قبل. وفي هذا المناخ الجديد، أعادت تركيا تنظيم وتشكيل علاقاتها مع مراكز القوى، على نحو يحمل الكثير من البدائل ويتصف بالمرونة ويستهدف محاور عدة، إذ اتبعت سياسة خارجية واقعية خالية من الأحكام المسبقة والهواجس، وقائمة على أساس تبادل المصالح،

واحترام وحدة وسيادة أراضيها، وأيضا احترام وحدة وسيادة أراضي الدول الأخرى[1]. كما أعادت الحكومة التركية تحديد أولويات السياسة الخارجية لتركيا في مواجهة الحقائق الإقليمية والدولية المتغيرة، بقصد إيجاد توازن جديد فيما بين هذه الحقائق والمصالح الوطنية.

وقد استهدفت الحكومة التركية في هذا الصدد، مواءمة السياسة الخارجية لتركيا مع الظروف الراهنة الإقليمية والدولية التي تستند على ديناميات جديدة، وفق منظور طويل الأجل.

وقد تجاوزت الحكومة منطق احتكار البيروقراطية الإدارية تدبير ملف الخارجية، وانفتحت على الدبلوماسية الموازية من خلال إسهامات البرلمان وقطاعات المجتمع المختلفة في اتخاذ هذا النوع من القرارات، واعتبرت أن هذا النوع من الدبلوماسية، بالإضافة إلى الدبلوماسية الرسمية، يزيد من قوة تركيا وفاعليتها في السياسة الخارجية.

ليس ثمة شك أيضاً في أن القيام بجهود إستراتيجية في العلاقات الدولية وتحليل السيناريوهات، وعمل الإسقاطات المستقبلية، أمر بالغ الأهمية في تطوير أدوات السياسة الخارجية، ولهذا وضعت الحكومة التركية مهمة التعاون مع الجهات الناشطة في مجال السياسة الخارجية داخل المؤسسات العامة، مثل المراكز البحثية ومعاهد السياسة الخارجية وأقسام العلاقات الدولية بالجامعات، في رأس جدول أولوياتها.

---

(١) انظر: ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سابق، ص٦٧.

وفي إطار الملاحظات السابقة، أقرت الحكومة التركية عدداً من والسياسات التي سعت إلى تنفيذها:

١ ـ تمثل تركيا عنصر استقرار في المنطقة بديمقراطيتها واقتصادها وموقفها المحترم لحقوق الإنسان، وبخصائصها هذه، ستبادر أكثر لحل الأزمات التي تعاني منها المناطق المجاورة.

٢ ـ الانطلاق من مبدأ وجود البيئة الإقليمية الآمنة يسهم إسهاماً مهماً في التنمية الاقتصادية، ولهذا السبب، تبذل تركيا الكثير من الجهود من أجل إقامة الأمن والاستقرار في محيطها القريب، كما تعمل على تطوير جهودها الرامية إلى استمرار العلاقات الطيبة القائمة على الحوار مع جيرانها ودعم التعاون الإقليمي.

٣ ـ إن لتركيا علاقات جغرافية وتاريخية وثيقة مع أوروبا، ولذا ستبقى علاقاتها مع الدول الأوروبية في المراتب الأولى في جدول أعمال سياساتها الخارجية.

٤ ـ ستسعى تركيا في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي بتحقيق التزاماتها وتنفيذ الشروط التي يطلبها الاتحاد من الدول الأخرى أيضاً للانضمام إليه في أسرع وقت ممكن درأ لشغل جدول أعمالها بمشكلات مصطنعة.

٥ ـ تواصل الجهود في سبيل أخذ تركيا لمكانتها التي تستحقها داخل مفهوم الأمن والدفاع الأوروبي (AGSK)، الذي

تشكل في إطار إستراتيجية الدفاع الأوروبي الحديثة، بصورة متوازية مع الإسهام الذي قدمته تركيا حتى اليوم في حلف الناتو (NATO).

٦ ـ استمرار التعاون السياسي والاقتصادي بين تركيا والدول الصديقة والحليفة، وتكثيف هذا التعاون خاصة في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والاستثمار والتجارة.

٧ ـ مواصلة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تغلب عليه الصفة الدفاعية، وتعميم هذا التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا.

٨ ـ مواصلة علاقات الصداقة مع الاتحاد الفيدرالي الروسي وآسيا الوسطى والقوقاز على أساس من التعاون بعيداً عن المنافسة.

٩ ـ مواصلة العلاقات التي تعتمد على المصالح الاقتصادية المتبادلة مع اليونان تمهيداً لحل المشاكل السياسية المعقدة في ظل مناخ الثقة الذي ستشكله هذه العلاقات.

١٠ ـ بالنسبة لقضية قبرص، تؤكد الحكومة التركية على أنه لا يمكن التغاضي عن حق وجود الشعب التركي، وهويته، وحق تقرير مستقبله، وضرورة أن يعتمد الحل على التوافق بين الدولتين الموجودتين في الجزيرة، وأن قبول القبارصة اليونان إلى الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد قبل حل هذه المشكلة سيصل بها إلى حال أكثر تعقيداً.

١١ ـ بالرغم من القرابة التاريخية والثقافية والاجتماعية مع الجمهوريات التركية في آسيا الصغرى، فإن تركيا في الحقيقة، لم تستطع تلبية التوقعات في علاقاتها مع هذه الدول، وبذل حزب العدالة والتنمية وسعه من أجل توطيد العلاقات مع هذه الجمهوريات والوصول بها إلى أرقى مستويات التعاون الشامل.

١٢ ـ إن الدم الذي ينزف في الشرق الأوسط يثير قلق وحزن الشعب التركي الذي له علاقات ثقافية وتاريخية وطيدة مع هذه المنطقة، كما يتأثر بها الرأي العام العالمي، ويؤمن حزب العدالة والتنمية بان تحقيق سلام دائم وشامل بشكل عاجل هو السبيل الوحيد لحقن الدماء بغض النظر عن دين وعرق أصحابها. وتواصل تركيا تدعيم الجهود الرامية إلى إقرار السلام.

١٣ ـ تولي الحكومة التركية أهمية خاصة لعلاقات تركيا بالدول الإسلامية، وتبذل بكافة الجهود لزيادة التعاون الثنائي مع هذه الدول ودفع منظمة التعاون الإسلامي بالوصول بها إلى بنية دينامية تأخذ بزمام المبادرة، وتستطيع أن تأخذ مكانتها المرموقة على الساحة الدولية. وفي هذا الصدد، عمل أيضاً على تطوير أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي التجاري (ISEDAK)، التي يتولى رئيس جمهورية تركيا رئاستها داخل منظمة التعاون الإسلامي.

١٤ ـ إن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية، كانا سبباً في ظهور مجالات تعاون جديدة في منطقة البحر الأسود. ونتيجة لهذا التطور، ظهرت منظمة التعاون الاقتصادي بالبحر الأسود (KEIT)، وهي منظمة تأسست بسرعة وبمشاركات واسعة. وقد بذلت الحكومة التركية الجهود من أجل توظيف الطاقات الكامنة في تركيا؛ لأنها تعد بفرص تعاون واسع بين دول المنطقة.

١٥ـ مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير سياسة ذات محور أوروآسيوي إلى جانب البعدين التقليديين الأوروبي والأطلسي للسياسة الخارجية التركية. وفي هذا الصدد، تقوم الحكومة التركية ببذل الجهد من أجل تعزيز التعاون في إطار منظمة التعاون الاقتصادي (ECO).

١٦ ـ بحث فرص التعاون في القوقاز مع تنحية عداءات فترة الحرب الباردة جانباً. وهكذا ستساهم تركيا في توحيد هذه المنطقة التي تمتلك موارد غنية تحت الأراضي وفوقها مع الشرق الأوسط والبلقان من الناحية الاقتصادية.

١٧ ـ بحث تطوير علاقات تركيا مع الاقتصاديات الدينامية في الصين وجنوب شرق آسيا على مختلف المستويات والتوجهات، والسعي لزيادة تطوير هذه العلاقات وتوطيدها.

١٨ ـ تطوير سياسات تركيا في البلقان في ضوء علاقاتها التاريخية

والثقافية والاقتصادية مع دول هذه المنطقة وإعادة بلورتها إذا لزم الأمر.

١٩ ـ بذل الجهود لتوفير مزيد من الحماية لحق المواطنين الأتراك الذين يعيشون خارج الوطن، وتحفيز الأجهزة الموجودة للعمل بشكل أكثر فاعلية من أجل القضاء على المشاكل التي يواجهونها، سواء في تلك الدول التي يعيشون فيها، أو في تركيا، وإعادة هيكلة هذه الأجهزة إذا لزم الأمر.

المبحث الثالث

التجربة التركية وأثرها على الفكر الإسلامي السياسي والربيع العربي

إن قضية الديمقراطية، سواء في جانبها الاجتماعي أو السياسي، وما يتصل بها من حريات أساسية، وإشكاليات تطبيقها وشمولها وانتشارها واستغلالها، ظلت منذ زمن بعيد من أكثر وأكبر القضايا التي تشغل الفكر الإسلامي، وهي مرشحة للازدياد في المستقبل، في ظل الثورات العربية المعاصرة، وفي ظل التوتر الدولي المعاصر، وفي ظل اتخاذ الدول الكبرى عالم الأفكار والقيم سلاحاً مادياً في معاركها الحضارية، والتي أحياناً تسبق حروبها العسكرية، وأحياناً أخرى تغطي بها على هيمنتها الاقتصادية والسياسية والأمنية ضد الآخرين بكافة بلدانهم وقومياتهم.

ففي المقال الشهير لمنظر صدام الحضارات الأمريكي صموائيل هنتجتون الذي نشر في مجلة فورن أفيرز

عام ١٩٩٣م[١]، تعرض فيها للديمقراطية في أكثر من موضع، وكأن الحروب الأمريكية المعاصرة ضد غيرها هي من أجل الإصلاح والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان قبل كل شيء[٢]، وأخطر ما في كلامه أنه اعتبر الديمقراطية من أسباب نزاع الحضارات وصدام الكيانات الثقافية، فقال: «وإذا كان صحيحاً على المستوى السطحي أن **الحضارة الغربية تخللت حقاً باقي العالم**، فإن المفاهيم الغربية على مستوى أساسي بدرجة أكبر، تختلف بصورة أساسية عن تلك السائدة في الحضارات الأخرى.

فالأفكار الغربية عن: الفردية، والليبرالية، والدستورية، وحقوق الإنسان، والمساواة، والحرية، وحكم القانون، **والديمقراطية**، والأسواق الحرة، وفصل الكنيسة عن الدولة، **ليس لها عادة جاذبية كبيرة في الثقافات الإسلامية**، والكونفوشيوسية، واليابانية، والهندوسية، والبوذية، والأرثوذكسية. **وبدلاً من ذلك أنتجت جهود الغرب ـ لنشر مثل هذه الأفكار ـ رد فعل معاد «لإمبريالية حقوق الإنسان» وإعادة تأكيد للقيم المحلية**، مثلما يتراءى في تأييد الجيل الأصغر سناً في الثقافات غير الغربية للأصولية الدينية»[٣].

---

(١) صدام الحضارات، صاموئيل هنتنجتون، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ص١٧ ـ ٤١.

(٢) انظر: الديمقراطية وحقوق الإنسان، الدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص١٤٠.

(٣) صدام الحضارات، صاموئيل هنتنجتون، ص٣٣.

هذا التصور الغربي لمفهوم الديمقراطية، وللعديد من قيم التحرر الغربي، يجعل من هذه القضايا الاجتماعية والسياسية قضية ذات حساسية في التفكير الداخلي للمسلمين، وقضية هيمنة ثقافية وسياسية وعسكرية في التفكير الخارجي للغربيين، ويجعل منها قضية تحد حضاري ونزاع ثقافي معاصر.

فإذا كان الغرب ينظر إليها على هذا النحو من الاستعلاء والاستغلال، فكيف يمكن للمسلمين أن ينظروا إليها على أنها قضية تحررية وثقافية واجتماعية وحقوقية. وإذا كان الغرب يريد لقضية الديمقراطية أن تكون ساحة للنزاع الثقافي والصدام الحضاري، فكيف يمكن للمسلمين أن ينظروا إليها على أنها قضية فكرية وثقافية داخلية، لا من باب رفض بحث القضية فكرياً، وإنما من باب وضعها في المكانة المعاصرة الصحيحة، سواء في بحثها كقضية إسلامية تحتاج إلى اجتهاد إسلامي جديد ومجدد، أو في بحثها من أجل التفاعل الحكيم مع الآخر والحوار الحضاري معه، أو معرفة الحجج الحقوقية للتدخل الخارجي[١].

والملاحظة المهمة على تحليل هانتجتون أنه لا يقصر محاور الصدام الحضاري على الديمقراطية، وإنما يربط بينها وبين قضايا أخرى أوصلها إلى عشر قضايا هي: ١ ـ الفردية، ٢ ـ والليبرالية، ٣ ـ والدستورية، ٤ ـ وحقوق الإنسان، ٥ ـ والمساواة، ٦ ـ

(١) انظر: حقوق الإنسان والسياسة الدولية، دافيد ب. فورسايث، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الناشر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٣م، ص٥٠.

والحرية، ٧ ـ وحكم القانون، ٨ ـ **والديمقراطية**، ٩ ـ والأسواق الحرة، ١٠ ـ وفصل الكنيسة عن الدولة. فهذه الأركان العشرة، تشكل وحدة ناظمة للفكر الغربي، لا تنفصل عن بعضها، ولا تبحث واحدة منها في معزل عن الأركان الأخرى، بل إن هذه القضايا العشر تكاد تماثل الوصايا العشر في التراث الديني، وتشكل في العقل الغربي أركان الدين العلماني الحديث، الذي تؤمن به الحضارة الغربية المعاصرة، وتدعو إليه وتحاسب دول العالم الثالث على أساسه.

فإذا أراد المفكر المسلم أن يكون جاداً ومعاصراً معاً، فينبغي عليه دراسة مفهوم الديمقراطية في العقل الغربي، وأركان فلسفته المعاصرة. فلا يكفي دراسة الديمقراطية أو ما يقابلها من مفاهيم في الدين الإسلامي مثل مفاهيم الشورى وحرية الرأي وحرية الاختيار في الإمامة وغيرها فقط، بل لا بد من دراستها في الفلسفة الغربية الحديثة، وفي البعد الدولي الخارجي معاً[1]، ودليل ذلك أن الفكر الإسلامي لم تشغله هذه القضايا إلا بعد ظهور الفلسفة الغربية الحديثة، بل لو لم يكن الغرب يلوح بعصا الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ضد الدول الإسلامية التي لا تسير وفق برامجه، لما أخذت هذه القضايا هذا الاهتمام الدولي والإقليمي والوطني، ولو لم تتدخل هذه القضايا في الشؤون

(١) انظر: الديمقراطية وحقوق الإنسان، الدكتور محمد عابد الجابري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص١٤٠.

الداخلية لحياة المسلمين وتهديد بلدانهم، لما وجد الاهتمام الكبير من علماء المسلمين ومفكريهم، في تقديم اجتهاداتهم وأبحاثهم ومؤلفاتهم في هذا المجال الحضاري المعاصر.

وقد أضيف إلى ذلك كله، وعلى وجه الإلحاح، مكانة الديمقراطية من الثورات العربية المعاصرة، مما فرض مسألة الديمقراطية كمخرج وحيد للأزمات القائمة قبل الثورة وبعدها أيضاً؛ أي: أن الفكر الإسلامي النظري والعملي لا يملك أن يكون في تفسيره وتأويله للديمقراطية معزولاً عن ظروف عصره وثقافته، كما لا يمكنه أن يكون معزولاً عن انعكاساتها الفكرية والتطبيقية في الحياة الغربية المعاصرة، سواء بالقياس عليها، أو في جعلها معيارية حضارية ملزمة في التقييم والاعتراف.

مكانة التجربة التركية في الديمقراطية:

مرت الجمهورية التركية منذ تأسيسها على يد مصطفى كمال أتاتورك في عشرينات القرن الماضي في أكثر من تصور وتطبيق للديمقراطية، وربما لم يتنبه الوطن العربي، ولا المثقفون العرب للتجربة الديمقراطية التركية إلا بعد ظهور الحركة الإسلامية على مسرح العمل السياسي التركي في مطلع السبعينات من القرن الماضي فيما مثلته حركة المرحوم نجم الدين اربكان. ولم يظهر التفاعل الواسع مع التجربة التركية من الشارع العربي إلا بعد وصول حزب العدالة.والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢م، وما تبعها من تقارب كبير مع دول الجوار والعالم العربي في تصورات

الحزب ومنظريه رجب طيب اردوغان رئيس الحزب ورئيس الوزراء ورفيقه ووزير خارجيته أحمد داود اغلو، في كتابه «تركيا والعمق الاستراتيجي».

إن أساس النظرة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية أن تركيا اليوم قائمة على تحول تاريخي، تتشكل فيه كدولة حرة ومدنية وديمقراطية، أكثر من قبل، ودولة كبرى في المقاييس العالمية اقتصادياً وسياسياً. ولم يمر عقد على بداية التحول التركي نحو المدنية والديمقراطية، حتى بدأ التحول العربي يعلن عن مشروعه وثوراته نحو التغيير وإسقاط الاستبداد وإعلاء الديمقراطية أيضاً. وكما كان الحال في تركيا في عدم ادعاء العهود السابقة بمحاربة الديمقراطية، كذلك كان الحال في الدول العربية التي شهدت الثورات في بلدانها وإسقاط الأنظمة. فقد كانت جميعها تدعي الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، ولم تكن تمارس إلا الاستبداد والقمع والفساد؛ أي: أن هذه القيم كانت تُدعى في العقود السابقة، ولكن الواقع كان على خلاف ذلك.

لقد كان الاستبداد الدستوري هو المهيمن ـ لو صح القول ـ في تركيا، عندما كانت تركيا تحت سيطرة العسكر وحلف الناتو معاً، وبعد ان تغير الوضع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أخذت تركيا طريقها في التحرر الداخلي والتحرر الخارجي معاً، وأخذت تقيم علاقاتها الدولية على أساس مصالحها، ومع من تختارهم هي. ولذلك، بدأت في الانفتاح الداخلي على كافة

القوميات العرقية والاثنية التركية، على مبدأ المواطنة في الحقوق والواجبات، وقبول التعددية الحزبية السياسية، والانفتاح على كل القوميات التركية، وبدأت في عصر المصالحة مع ذاتها. فهي قبل أن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي، هي عضو في العالم الإسلامي، وهويتها الدينية والثقافية هوية إسلامية. فهي جزء من المشرق في النشأة والتكوين والعلاقات التاريخية، وكل محاولة لإخراجها من هويتها الأصلية، تمثل ضعفاً داخلياً، دون أن يضيف لها قوة في الخارج إطلاقاً.

لم يكن المسار الديمقراطي في تركيا مفروشاً بالورود، بل تم تقديم التضحيات تلو التضحيات، وتعرض الكثير من القادة للإعدام والسجن من قبل المؤسسة العسكرية والاستبداد السياسي، وتعرضت الحكومات الديمقراطية المنتخبة من الشعب لانقلابات عسكرية كما وقع عام ١٩٨٠م، وتعرضت الأحزاب السياسية المدنية للاستقالة والحل من قبل محاكم أمن الدولة الدستورية التركية، وحرم أعضاؤها من العمل السياسي لسنوات عديدة، ولا تزال معركة الديمقراطية قائمة في تركيا حتى اليوم، بالرغم من بلوغها بر الأمان بعد الفوز الثالث لحزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠١١، إلا ان معركة صياغة دستور جديد لا تزال تنذر بمخاطر على الديمقراطية.

لقد كانت الانتخابات الأخيرة مشهداً ديمقراطياً عظيماً، أفرزت التمثيل الحقيقي والكامل لأصوات الشعب التركي، وما مشروع صياغة الدستور الجديد إلا الخطوة الأساسية والأخيرة في

تمكين الديمقراطية دستورياً. فالديمقراطية ليست ثقافة اجتماعية فقط، ولا وعياً سياسياً فقط، ولا احتراماً للآخر فقط، وإنما كل ذلك وصياغة قانونية دستورية، يجمع كل المواطنون والأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية والدولة وكافة سلطات النظام على احترامها والالتزام بها، وإلا كانت عرضة للأهواء والتفسيرات المختلفة والتلاعب.

قبل قيام الثورات العربية المعاصرة، كان التطلع إلى التجربة الديمقراطية التركية يحمل نوعاً من الإعجاب والتقدير، وبالأخص بعد ان اقترب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من مشاعر المواطن العربي وقلبه وعقله، بل ومآسيه أيضاً. ويرجع مصدر هذا الإعجاب إلى قدرة حزب العدالة والتنمية على إحداث تقدم اجتماعي واقتصادي وسياسي داخلي وخارجي وهو في السلطة السياسية الديمقراطية، مع ما يوصف به حزب العدالة والتنمية إعلامياً من انه حزب إسلامي، أو حزب ذو مرجعية دينية في أصوله وجذوره، أو أن أعضاءه بصفتهم الفردية هم أناس متدينون. فأعطى بذلك للأحزاب العربية الليبرالية والحركات القومية والإسلامية أملاً وأنموذجا في إمكانية أن تتولى السلطة، ومنحها عزيمة في قدرتها على النهوض بأوطانها ودولها على النموذج التركي أو غيره. المهم انه بإمكانها بعد التجربة التركية المعاصرة، أن تتولى السلطة عن طريق الديمقراطية وصناديق الاقتراع، وأن تنفذ خططها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون خوف ولا تخوف من إقصاء.

واليوم، وبعد قيام الثورات العربية الشجاعة، وفي مقدمتها الثورة التونسية العظيمة، وبعد انتصار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية للمرة الثالثة على التوالي، فإن النظرة إلى التجربة التركية لا ينبغي ان تتوقف عند حدود الإعجاب، وإنما بالبحث عن مكامن قوتها وأسباب نجاحها وعوامل صمودها وأركان بنائها وروح تطورها، وكيف استطاعت ان تكسب قلوب الناس وعقولهم معاً؛ لأنها تمثل التجربة الأقرب إلى المواطن العربي الباحث عن الدولة المدنية والديمقراطية وحقوق المواطنة والإنسان، بحكم أن التجربة التركية الديمقراطية هي تجربة إسلامية من حيث غالبية السكان المسلمين، ومن حيث التاريخ الفكري والتراثي المشترك بين الأتراك والعرب، ومن حيث التشابه بين الشعبين في التوق إلى الحرية بعد هيمنة الاستبداد العسكري والسياسي على الدولة ومقدراتها بعد إعلان استلالها في القرن الماضي.

صحيح أن التجربة التركية قد استفادت من التجربة الأوروبية الحديثة، وبالأخص في العقود الأولى لقيام الجمهورية في عقد العشرينات من القرن الماضي، ولكنها كانت استفادة جافة وصلبة وجامدة في التعامل مع الشعب وتراثه، بينما التجربة التركية المعاصرة، لم تتوقف عند التقليد الجامد للثورات الأوروبية؛ لأن تركيا كانت في اضعف إمكانياتها ومكانتها وأدوارها عندما كانت تحاكي الثورات الأوروبية بصرامة وتعصب وتعسف، وعندما كانت تبعاً لها بالشكل دون المضمون، وعندما كانت تتنكر لهويتها

الذاتية وانتماءها الثقافي والديني والجغرافي، بينما هي اليوم أكثر قوة وتأثيراً، وهي تمتلك رؤيتها الخاصة لقيم التحرر والديمقراطية، وهي تتمسك أيضاً بهويتها الوطنية والقومية والشرق أوسطية والدينية أيضاً.

على أن الدرس الكبير المستفاد من هذه التجربة هو أن الشعوب العربية أو التركية أو الإيرانية أو غيرها، ونقول الشعوب المسلمة عموماً، لن تحقق النجاح والتقدم لدولها وشعوبها إذا كانت مقلدة للغرب في مبادئه وأفكاره التحررية، ودون معرفة لظروف نشأتها، ولا تفهم لطبيعة معاركها مع مؤسستي الاستبداد في العصور الوسطى، مؤسسة الاستبداد السياسي من الملوك والأباطرة، ومؤسسة الاستبداد الديني الكنسي على كافة ملله ونحله.

إن التحول إلى نظام مدني ديمقراطي هو هدف كل الشعوب العربية والتركية وكافة الشعوب المسلمة، وما الأمل المنشود من الثورات العربية المعاصرة إلا الوصول إلى هذا الهدف العظيم. وقد سبقت أوروبا دول العالم الإسلامي في التحول إلى دول مدنية وديمقراطية أقرت فيها التشريعات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة في الحقوق والواجبات لكافة المواطنين، بغض النظر عن دينهم أو جنسهم أو لونهم أو عرقهم أو غيرها من الفروق الطبيعية أو الفروق المعنوية، ولكن محاولات المسلمين في الانتقال إلى الدول المدنية والديمقراطية في العصر الحديث واجهت ولا تزال تواجه العديد من المشاكل والصعوبات، منها

الصعوبات الداخلية ومنها الخارجية، والعديد من هذه الصعوبات مصطنعة من أصحاب المشاريع والمصالح المختلفة، سواء استندت على حجج دينية أو دوافع فلسفية أو لأغراض سياسية.

مرت الفلسفة والدين بعلاقات ود وتصادم عبر مراحل طويلة من التاريخ الإنساني، وكان الإنسان هو محور الود والتصادم معاً. وقبل الإسلام حاولت الفلسفة تحرير الإنسان من الجهل، فاهتمت بتعريف الإنسان بماهيته، وعرفته بالحيوان الناطق، وأخرجت للإنسان أنظمة معرفية في المنطق وأصوله والقياس العقلي[1]، حتى تضبط معارفه وعقله وعلومه، ولكنها لم تؤد به إلى القناعة العقلية التامة، ولا إلى السعادة الدنيوية التامة، ولا إلى الطمأنينة القلبية الكافية.

فلما جاء الإسلام، وانتشر في البلاد التي كانت على صلة بالأفكار الفلسفية، عمد علماء المسلمين إلى بيان عقائدهم بالحجج العقلية التي يفهمها الناس وأهل الفلسفة، وقد عُرف أولئك العلماء من المسلمين بأهل الرأي في مجال الفقه، وبالمتكلمين في مجال العقائد. ولم تنشأ خلافات تذكر بين فلاسفة تلك البلاد في حواراتهم للمتكلمين المسلمين، ولم يجعل المتكلمون المسلمون في البداية من أهدافهم معارضة الأفكار الفلسفية ولا معاداتها، بل ترجموا هذه الفلسفات رغبة بالتعرف

---

(١) انظر: قصة الفلسفة؛ ول ديورانت، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص٧٨.

عليها أولاً، والاستفادة منها ثانياً، وكان دخول الناس في الإسلام يعود للقناعات العقلية، فكانت العلاقة بين المتكلمين ومن اشتغل بالفلسفة في المرحلة الأولى علاقة مودة.

وبعد فترة زمنية ظهرت طائفة من الفلاسفة ـ وربما لأسباب نفسية أو سياسية ـ تتكبر على المتكلمين وتصفهم بالجهل، وتتهمهم بعدم المعرفة بأصول الفلسفة ولا بأصول الاستدلال العقلي، مما دفع الإمام أبو حامد الغزالي ٥٠٥هـ، إلى تصنيف كتابه تهافت الفلاسفة، بسبب مهاجمتهم للمتكلمين ورميهم بالجهل، ولكن الغزالي لم يجعل المعركة مع الفلاسفة معركة شخصية، وإنما أخذ أشهر القضايا التي يخالف فيها بعض الفلاسفة الدين صراحة، فكانت جهوده في مقاومة الفلاسفة في عصره ضربة قاضية للفلسفة وللمنهج الفلسفي في البلاد الإسلامية من بعده، مما أدى إلى شيوع العداء بين الفلسفة والدين، او بين الفلاسفة والمتكلمين لعدة قرون.

فلما تعرف فلاسفة أوروبا على تراثهم الفلسفي اليوناني عن طريق الأندلس وشروح ابن رشد لأرسطو وكتبه في نقد المتكلمين، تعرفوا منه على منهجية نقد المتكلمين، وهم بنظرهم أشبه برجال الدين وكهنة الكنيسة عندهم، فتعلموا من ابن رشد منهجه النقدي، فقد كانوا في أزمة أشد مما كان فيه ابن رشد نفسه، فوجد فلاسفة أوروبا في القرون الوسطى ضالتهم في الفلسفة الإسلامية[١]، الفلسفة التي هجرها أهلها، وقد كانت

---

(١) انظر: حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، مولاي ملياني بغدادي، ص٧٥.

خليطاً من مناهج المتكلمين العقلية ومناهج الفلاسفة البرهانية، فأسس الفلاسفة في أوروبا جذور فلسفة جديدة تقوم على منهج النقد العقلي، متخذين من الفلسفة الدينية السائدة في ذلك الوقت، العدو الأول، ومن كل من يمثل العقائد الدينية المنافسين الأوائل لأفكارهم وفلسفتهم العقلية من وجهة نظرهم.

ومن إسراف الفلسفة الأوروبي الحديثة وغلوها اعتبارها كل فكر ديني أو فلسفة دينية أنها غير نقدية وغير عقلية. فالدين والعقائد، وما ينبثق عنها من أنظمة معرفية، هي غير عقلية من وجهة نظرهم، ولذا، فإنهم لا يوقرون القيم الدينية، في نظرتها للإنسان والكون والحياة، فضلاً عن عدم توقيرهم للوحي والنبوة والكتب الإلـٰهية.

فأحدث هذا التصور تباعداً بين الفكر الديني والفكر الفلسفي في أكثر من مجال، وتحت أكثر من عنوان واصطلاح، وباءت كل محاولات التوفيق والتقارب بينهما بالفشل، وبالأخص في عصر الحضارة الأوروبية والأمريكية الحديثة، التي تزدري بالدين وأهله، وبالأخص بالإسلام وبالمسلمين المتدينين، بل وجعلهم أعداء للعلم وأعداء للديمقراطية كما سبق بيانه. ولذلك يتحسس السياسيون الأوروبيون والأمريكيون اليوم من المرجعية الدينية أن تكون هي دوافع الثورات العربية المعاصرة ويحذرونها، بداية بسبب قيام الثورات الغربية على القيم الفلسفية أولاً، ونبذ القيم الدينية الكنسية ثانياً، فلم «يكن الدين إذاً هو المرجعية الكلية التي أسس عليها فلاسفة أوروبا، في القرن الثامن عشر، عالمية

«حقوق الإنسان» التي بشروا بها، بل لقد عمدوا إلى بناء مرجعية عقلية مستقلة تتجاوز سلطة الكنيسة وتعلو عليها، مرجعية تتألف من ثلاث فرضيات رئيسية هي:

١ـ القول بالتطابق بين نظام الطبيعة ونظام العقل.

٢ ـ افتراض ما أسموه بـ«حالة الطبيعة»[١].

٣ ـ فكرة العقد الاجتماعي».

وكان من أثار تلك الفرضيات، أن أدخلت الفرضية الأولى مع التقدم العلمي في الرياضيات والفيزياء في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ما عرف بـ«عصر الأنوار والعقل»، وأساسه الثقة بالعقل لاكتشاف الطبيعة والمطابقة بينهما.

ونتج عن «حالة الطبيعة» أن الناس «سواسية وأحرار إزاء بعضهم بعضاً؛ لأن حق الإنسان في الحرية والمساواة هو حق طبيعي له من عمل الطبيعة، ومن هنا كانت المطابقة بين مفهوم «حقوق الإنسان» وعبارة «الحقوق الطبيعية» هنا معناها تأسيس تلك الحقوق على مرجعية سابقة على كل مرجعية، فالطبيعة سابقة على كل ثقافة وحضارة، على كل مجتمع ودولة، وبالتالي فهي مرجعية كلية مطلقة، والحقوق التي تتأسس عليها حقوق كلية مطلقة»[٢].

والنتيجة المترتبة على «الحقوق الطبيعية» في الحرية

---

(١) الديمقراطية وحقوق الإنسان، الدكتور محمد عابد الجابري، ص١٤٧.

(٢) انظر: الديمقراطية وحقوق الإنسان، الدكتور محمد عابد الجابري، ص١٤٩.

والمساواة التي أسسها الفيلسوف جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤م)، قد تؤول إلى الفوضى والنزاع بين الناس؛ لأنهم جميعاً يملكون حقوقاً طبيعية، لذا ذهب فلاسفة أوروبا إلى ضرورة تطوير الحق الطبيعي أو تنظيمه إلى عقد اجتماعي، مهمته تفسير كيفية الانتقال من «حالة الطبيعة» إلى حالة المدنية كما قررها جان جاك روسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨م)[1].

والاسم الأخر لكتاب روسو في العقد الاجتماعي هو «الحق السياسي»[2]، ومن أفكاره: «أن النظام الاجتماعي حق مقدس بمثابة أساس لجميع الحقوق، ومع ذلك فإن هذا الحق لا يصدر قط عن الطبيعة، إنه إذاً مبني على تعاقدات»[3]. و«حيث أنه ليس لإنسان سلطة طبيعية على أقرانه، وأن القوة لا تنتج أي حق، فإن الاتفاقات تبقى إذاً هي الأساس لكل سلطة شرعية بين البشر»[4].

هذا التصور الغربي لمشروعية الحقوق سواء كانت اجتماعية أو سياسية جعل المناديين بالدولة المدنية والديمقراطية من المفكرين يسعون إلى تأسيس عقود اجتماعية ودساتير سياسية لا تجعل للدين دوراً في الحياة العامة وإدارة شؤون الدولة التشريعية ولا القانونية ولا السياسية، وحصرها في شؤون الولادة والأحوال

---

(١) انظر: الديمقراطية وحقوق الإنسان، الدكتور محمد عابد الجابري، ص١٥١.

(٢) العقد الاجتماعي، جان جاك روسو، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، د. ت.، ص٢٩.

(٣) العقد الاجتماعي، جان جاك روسو، ص٣٥.

(٤) العقد الاجتماعي، جان جاك روسو، ص٤١.

الشخصية وتشييع الموتى فقط، وبعضهم يرفضون صراحة أي إشارة للدين في الدستور، ويرفضون ان يذكر فيه إن الإسلام دين الدولة أو أنه مصدر من مصادر التشريع فضلاً عن قبولهم ان يكون المصدر الوحيد للتشريع، وتأخذ منهم هذه القضية مجادلات وخلافات ووقتاً على حساب غيرها من القضايا الأكثر أهمية، علما بان ذكرها في الدساتير السابقة سواء في مصر أو في تونس أو غيرها لم يجعل منها دولاً إسلامية ولا ملتزمة بالتشريع الإسلامي، مما يؤكد أنه خلاف شكلي أو كيدي بين المتنافسين وأصحاب البحث عن الإشكاليات فقط.

إن عدم التزام الدول العربية بالديمقراطية قد خلق الكثير من الإشكاليات، وكان من أكبرها هو عدم الاتفاق بين المواطنين على المرجعية ونوعها ومصدرها، وأنها مما ينبغي على المجتمع أن يقرها بنفسه. فالمرجعية تنبع مما يقتنع به المواطنون بعقولهم وتطمئن إليه قلبهم، وما يؤمن به الناس من قيم، سواء كانت دينية أو فلسفية، فالمجتمع هو الذي ينبغي أن يختار مرجعيته، على أن يكون الاتفاق على أن المرجعية هي للقضايا العامة والمسائل الكبرى والمصالح الحيوية للأمة. فهذه القضايا لا ينبغي أن يقع عليها الاختلاف؛ لأن مدار تكوين أي مجتمع، إنما هو على ثقافته المشتركة والعامة، أما التفاصيل والجزئيات فهي من اختصاص الجهات الفرعية المنبثقة عن مؤسسات المجتمع المدنية أو السياسية، فالدولة ليست إلا مظهراً مادياً لبنية المجتمع وهويته وقدراته المادية والمعنوية.

والأصل أن المرجعية العامة للمجتمعات والدول الإسلامية هي الإسلام وحضارته وتاريخه، بحكم أن أغلبية السكان من المسلمين، وبحكم الانتماء التاريخي للحضارة الإسلامية لأربعة عشر قرناً مضت. فالأمر ليس عفوياً ولا تعسفياً ولا عاطفياً، وإنما هو امتداد حضاري، وقناعة عقلية، واطمئنان قلبي، ووحدة في الشعور داخل الجماعة الواحدة.

أما تفسير الإسلام وحضارته وتاريخه، فهي موضع اجتهاد واتفاق واختلاف، وفي مقدمة ذلك تاريخه السياسي وأحكامه السلطانية، فهي محل قراءات مختلفة، وليس من المكن جعلها موضع مرجعية من الجميع، لما يحمله هذا التصور من أوزار الماضي التطبيقي والحاضر السياسي.

ولذا لا يمكن نجاح دعوات تدعو لعودة أنظمة الحكم التراثية، فهي أولاً ليست نصوصاً شرعية من الدين، تدعو إلى هذا النظام أو ذاك دون غيره في الحكم الإسلامي، وإنما هي اجتهادات تاريخية تفاعلت مع ظروفها التاريخية، وهي لا تلقى إجماعاً ولا أغلبية إسلامية للمطالبة بها ثانياً. وطالما هي اجتهاد مضى، فإن من مسؤوليات الفكر الإسلامي المعاصر، أن يجدد نفسه ثالثاً، وأن يبدع نظرياته السياسية. فإن فعل فسيجد أن الحكم الديمقراطي هو أفضل ما تفسر به آيات الشورى وعقود البيعة وحق الاختيار في الإمامة على مذهب أهل السُّنَّة؛ أي: أن النظام الديمقراطي هو الأقرب إلى نظام الحكم الإسلامي. ومع ذلك، فإن الدعوة إلى الديمقراطية من قبل تيارات الإسلام المعتدل تواجه بعض التحديات والمخاطر منها:

الخطر الأول: خطر الصراع الداخلي.

الخطر الثاني: خطر الفراغ الدستوري.

الخطر الثالث: خطر التخويف الدولي.

الخطر الأول: خطر الصراع الداخلي:

من أكبر التحديات التي واجهت الفكر الإسلامي التراثي والمعاصر: الصراع الداخلي بين الفرق والمذاهب الإسلامية التراثية. وقد زاد الصراع حدة مع ظهور الأحزاب والحركات السياسية الإسلامية في الحاضر، أولاً فيما بينها من جهة، وثانياً مع الحركات القومية والليبرالية والعلمانية من جهة أخرى. وقضية الديمقراطية من أكثر القضايا جدلاً واختلافاً بين الأحزاب على كافة توجهاتها، وهي بعد نجاح ثورتي تونس ومصر أكثر تحدياً وخطراً؛ لأن الثورات لا تنتظر الاختلاف، وإنما الاتفاق أو التوافق. ولقد واجه النموذج التركي لحزب العدالة والتنمية هذا التحدي مع الأحزاب الإسلامية المتشددة، والتي تعتبر الديمقراطية نظام كفر أو عمالة للغرب، ولكنه لم يحصر حواره معهم على الجانب الفكري والنظري، وإنما أثبت لهم جدوى الحل الديمقراطي تطبيقياً وعملياً. فلو حكمت الحركات الإسلامية العربية من أنظمة ديمقراطية فعلاً كما حصل في تركيا، فإنها ستجد جدوى الحكم الديمقراطي، وتقبل به وتؤيده وتتعاون معه وتتمسك به وتدافع عنه. فإذا لم تجد فيه غايتها المنشودة، فعلى الأقل ستجده أفضل بكثير من الماضي الاستبدادي أولاً، وستجد

أنها لن تسعى للإنفراد بالسلطة طالما هي تمكنت من أداء دورها وبيان اجتهادها دون معارضة ولا ممانعة ولا إقصاء.

وعلى صعيد تنافسها الداخلي مع الحركات الإسلامية الأخرى، فإنه من المفيد ان تأخذ هذه الحركات العبرة من التاريخ الإسلامي، من ان الاستبداد المذهبي لم يستطع ان يحسم الصراع المذهبي في التاريخ الإسلامي كله، فضلاً عن ان يحقق للأمة القوة والمنعة، مما يفرض على العقلاء منهم، ومن كافة التوجهات البحث عن أسس فلسفية ودينية تتقبل الآخر من أبناء الوطن الواحد، وتقدم ذلك بخطاب ديني يفهمه العصر، وبخطاب فلسفي يتقبله المتدينون. فالمسلمون اليوم أمام مسؤولية بيان مفاهيم التحرر والاستقلال وتقرير المصير، ووضع المناهج، وإقامة المؤسسات، التي تحول مفهوم الديمقراطية من مفهوم غربي وغريب إلى مفهوم تصالحي ومصلحي. فإذا ما تم ذلك اجتماعياً، وقد تم ذلك في تونس ومصر عبر ثورتيهما المجيدتين، فإن الخطوة التالية هي في جعل ذلك دستوراً يشارك في صياغته جميع فئات الشعب ومكوناته، وإلا فإن الخطر الثاني سيبقى قائماً.

الخطر الثاني: خطر الفراغ الدستوري:

كان مما قاله رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الأخيرة: إننا سنقدم دستوراً أكثر مدنية وحرية، وسيجد كل تركي فيه كل حقوقه...

وهذا يعني: أن معركته من أجل الديمقراطية لم تنته بعد،

بالرغم من توليه السلطة لتسعة أعوام كاملة، ولحكومتين متواليتين، وأغلبية عالية في البرلمان في المجلس السابق، ومع ذلك، لم يستطع حسم معركة الدستور الذي يرى أنه أكثر ضماناً للديمقراطية. ومرد ذلك الاهتمام بالدستور، هو حاجة الشعب إلى من يضبط عمل الدولة بنظام متفق عليه، ومنصوص عليه في الدستور، حتى يطمئن كل مواطن إلى أن هذه الدولة إنما هي دولته، وأن هذا النظام هو نظامه، وأن هذا الدستور هو دستوره الذي يكفل له حقوقه بقدر ما يطالبه بالواجبات، ولكافة مواطني الدولة دون استثناء.

فالديمقراطية لا تأتي بعفوية ولا بهبة ولا منحة من أحد، وإنما هي ثقافة معرفية وعقلية أولاً، وأسلوب في التعامل الاجتماعي ثانياً، وقوانين دستورية ثالثاً، والتزام متبادل بين مكونات الدولة رابعاً، وبين الأحزاب السياسية التي تشارك في تداول السلطة السياسية التشريعية والتنفيذية بديمقراطية وتسامح خامساً.

وإذا تم الاتفاق على المرجعية الدينية والفلسفية للديمقراطية من قبل الشعب، فإن المهمة الثانية تتمثل في اختيار الشعب من خلال خبرائه القانونيين لمواد قانونية تضبط علاقته بالنظام الحاكم، وبمن يستلم تنفيذ إرادة الشعب، ممن يوصفون بالدولة أو بجهاز الدولة، من رؤساء أو وزراء أو حكام أو مدراء حيث يحدد لهم النظام صلاحياتهم مع السلطات الأخرى البرلمانية والقضائية.

فالدولة هي جهاز تنفيذي خاضع للنظام وخادم للشعب أمام المجلس البرلماني والقضائي إن لزم الأمر، والديمقراطية هي أن تحكم الدولة بموجب النظام الذي أقره الدستور برقابة البرلمان والقضاء.

والخطر أن لا يوجد دستور أولاً، أو أن لا يكون الدستور نفسه ديمقراطياً في أصله، كما كانت دساتير الدول الأوروبية إبان الأنظمة الدكتاتورية والشمولية. فقد كانت الدولة تستبد بالنظام كله لنفسها، فتجعله أداة من أدواتها في السيطرة على الشعب والنظام معاً.

ولذلك، كان من مهمة الثورات المعاصرة تصويب هذا الوضع وتصحيح هذا المسار، بالحرص على وضع دستور ديمقراطي يجعل الدولة محكومة بالنظام وخادمة للشعب، وليست مالكة لهما، وأن يبقى الحرص متواصلاً لكي لا تستبد الدولة بالنظام ولا بالشعب. فالديمقراطية ليست شيئاً هلامياً لا يمكن تحديده ولا ضبطه، بل العديد من دول العالم المتحضر، استطاعت وضع دساتير ومواد قانونية تحفظ الديمقراطية وتصونها، فلا بد من وضع هذه المواد القانونية التي مهمتها الأساسية التشريع للديمقراطية.

والديمقراطية ليست أن تنتقل السلطة سلمياً من حزب إلى آخر فقط، ولا أن تحكم أحزاب المعارضة لمجرد أنها كانت في المعارضة قبل الثورة فقط، وإنما أن يختار الشعب بإرادته الحرة

وقناعته العقلية من يمثله في البرلمان، وأن يحترم اختيار غيره من المواطنين فيمن يمثلهم في البرلمان أيضاً، وأن ينظر إلى اختيار غيره على أنه حق له، وأن الدولة تمثل الثقل الأكبر في البرلمان في المدة والمرحلة المنتخبة فقط. ومن ثمة، فإن الدولة هي البرلمان المنتخب، وما ينبثق عنه من حكومات؛ أي: أن الديمقراطية تصبح هي حكم الأغلبية البرلمانية بحكم الدستور الديمقراطي، وتصير منهجاً في الاحتكام إلى الدستور والعمل به والوصول إلى السلطة بموجب مبادئه والالتزام بها.

وقد أجمعت الدساتير الديمقراطية على أن من مبادئها الأساسية بعد مبدأ النص على حقوق المواطنة والحريات العامة، سيادة الشعب، بواسطة انتخاب المجلس البرلماني التشريعي، وانبثاق الحكومة عن الأغلبية البرلمانية. ثم بعد كل ذلك، لا بد من النص على استقلال القضاء بكافة مستوياته وأنواعه؛ لأنه الملاذ الحقيقي لتصحيح المخالفات ومعاقبة المتجاوزين، وأن يكون القضاء مفصولاً عن السلطة التنفيذية والبرلمانية، فلا يخضع لسلطة حاكم ولا يبتز من سلطة برلماني ولا يشترى بمال رأسمالي.

الخطر الثالث: خطر التخويف الدولي:

خطر التخويف الدولي ليس من دواعي التفكير بمخاطر انعدام الديمقراطية بشكل عام، وإنما هو مما فرضه العصر الحديث والعالم الغربي على وجه التحديد، فيما اصطنعه من

صدام مع الإسلام بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، عندما بحث الغرب عن عدو بديل عن الشيوعية، كما أعلن ذلك أكثر من رئيس أو وزير أو مفكر أو مستشار غربي، ثم فيما أطلق عليه الغرب نفسه على الحركات والأحزاب الإسلامية تحديداً بالأصولية الإسلامية ومن بعدها بحركات الإسلام السياسي، ثم كان مصطلح الحركات الإرهابية، وأخيراً وليس آخراً حركات الإسلام المعتدل؛ أي: أن الغرب يفصل آخره كما يشاء، وبما يخدم مصالحه واستراتيجياته. قد يكون ذلك مفهوماً من الغرب طالما هو يرسم آخره ويشكله كما يشاء، ولكن أن تعامل الدول الإسلامية أحزابها الإسلامية أو القومية أو غيرها بهذه المصطلحات والأوصاف، فأمر مستغرب وغير مفهوم، فالتعاون مع الغرب ينبغي أن يكون معياره المصالح المشتركة للطرفين وليس لطرف واحد فقط.

إن الخطورة في إسقاط هذه الأوصاف على عموم الحركات الإسلامية ومحاولة حصر العمل السياسي بالحركات العلمانية فقط، هو إسقاط لقطاع كبير من المجتمع وقواه السياسية الفاعلة دون وجه حق، ولا حجة لهم إلا ما أفرزته الإدارات الغربية وإعلامها من أوصاف على عموم الحركات الإسلامية لأهداف تخصها، بينما الدول الإسلامية أكثر معرفة بطبيعة هذه الحركات وأفكارها، وبأسباب تطرف بعضها وبكيفية تقويمها، وإلا فإن القضاء العادل هو الفصل والحكم، أما ان تجعل واجهة حرب في الداخل ومع الخارج معاً فإن ذلك لم يكن في مصلحة المسلمين،

ولا يمكن ان يكون في مصلحتهم في يوم من الأيام، إذ لم يؤد ذلك في نهاية المطاف إلا إلى تقسيم المجتمعات الإسلامية وإضعافها وإدخالها في نادي الإرهاب دون أن تكون عضواً فيه.

من هنا، فإن تعامل الدول الإسلامية مع الحركات والأحزاب الإسلامية ينبغي أن ينبع من معارفها هي، وأن تعاملها بما تكونه عنها من معلومات بنفسها، ولأهداف تخدم أمنها أيضاً، وأن لا تقصي أحداً عن العمل السياسي الديمقراطي، إلا بأحكام قضائية، وليس بتهم أمنية. فليس هناك ما يخيف أن يتسمى الحزب بالإسلامي أو بالمسيحي أو بالديمقراطي أو بغيرها؛ لأن العبرة في الاحتكام إلى الدستور الديمقراطي، وليس إلى قوانين خاصة يصنعها النظام المستبد لينفرد بالسلطة والثروة وتحريم الثورة.

عندما كانت تركيا تتعاون مع إسرائيل سياسياً وعسكرياً، قبل أن تأتي حكومة حزب العدالة والتنمية وبعدها، كان الشكر والرضا والثناء عليها من إسرائيل ومن الغرب متواصلاً، ولما لم توافق الحكومة التركية على الجرائم الإسرائيلية في فلسطين ولبنان وغزة، ونددت بالسياسات العدوانية والإجرامية لها، تحول الشكر والرضا والثناء إلى تهم بالأصولية والعثمانية والتعصب وغيرها من التهم. وهذا موقف قابل للتكرار مع كل دولة إسلامية توصف بالاعتدال أو بالديمقراطية طالما هي لا تعارض السياسات الغربية، فإذا ما عارضتها على ظلمها وجرائمها، وصفت بالدول الإرهابية أو الأصولية أو غيرها؛ أي: أن سياسية التخويف لا تتوقف على الحركات الإسلامية، وإنما تعاقب بها الدول أيضاً.

من هنا، فإن الدول الإسلامية مطالبة بتفهم مطالب حركاتها الاجتماعية وأحزابها السياسية بنفسها، وأن تفسح لها المجال للتعبير عن أهدافها دون خوف ولا تخويف، فكلاهما لا يصنع إلا الاستبداد مقابل الاستبداد، والحل الأمثل هو بالانفتاح الداخلي الذي قامت به حكومة العدالة والتنمية مع كل القوي السياسية التركية، بما فيها الحركات التي كانت تستعمل العنف المسلح. فقد أفقد التسامح والتفهم هذه الحركات مبررات عنفها، وفتح لها المجال أن تطرح مطالبها بكل حرية، وأن تشارك في الحياة السياسية دون مخاوف، ودخلت الانتخابات وحققت من المكاسب بقدر ما تمثله من نسب حقيقية، فعرفت قدرها وحجمها بحكم الديمقراطية، فكانت الديمقراطية مأمنها أولاً، ومأمن المجتمع من تطرفها ثانياً. واليوم يدرك صناع الثورات العربية المعاصرة أن نجاحها كان بمشاركة الجميع، وأن الديمقراطية ينبغي أن تجعل الحكم متداولاً بين الجميع.

والتجربة الديمقراطية التركية المعاصرة استطاعت أن تقدم نموذجاً حسناً للدول العربية قبل الثورات العربية وبعدها، بل هي بعد الثورات أكثر حاجة لها، لا لتقليدها وإنما للاستفادة من مكامن قوتها، وعدم الوقوع في أخطائها؛ لأن الغاية هي إبداع فكر إسلامي ديمقراطي جديد، وتطبيق ناجح وعمل صالح يحقق للناس مطالبهم المادية والمعنوية معاً.

إن النموذج التركي في الديمقراطية لم يستطع الانطلاق والتقدم والنجاح إلا عندما أبعد الاستبداد عن الدولة في شقيها،

كحكومة مدنية ومؤسسة عسكرية، وبعد عقد من التجربة العملية في جدوى نجاح الديمقراطية، أصبحت الحاجة ماسة لصياغة دستور يضمن الديمقراطية ويحفظها، فالديمقراطية من غير دستور مقنع للشعب وملتزم به من كافة مؤسسات الدولة هي سحابة في مهب الريح.

وحرية الأحزاب واحترام ثقافتها وأيديولوجيتها واجب على الجميع نحو بعضهم بعضاً، ولكل الحق في ممارسة برنامجه في التغيير والإصلاح بما يمثله في البرلمان من نسبة انتخابية، وبما يستطيع تمثيله في الحكومة التنفيذية أيضاً. وبقدر الحاجة إلى دستور يحفظ الديمقراطية، فإن الحاجة تبدو ملحة أكثر إلى التزام كافة المواطنين بها، لتحفظ لهم حقوقهم وتنصفهم في واجباتهم. ونبذ العنف في العمل السياسي الديمقراطي الوطني شرط لقوة الديمقراطية، والعلاقة بين نبذ العنف والديمقراطية علاقة طردية، وكلاهما يؤدي للآخر، والإخلال بأحدهما يعتبر إخلالاً بالآخر.

خاتمة
كيف يمكن الاستفادة عربياً من التجربة النهضوية التركية

هذا سؤال طرحه المفكرون العرب منذ أن ظهرت نجاحات سياسة حزب العدالة والتنمية بعد تسلمه الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢م، وبالأخص أن هذا الحزب في نظر معظم العرب وأعضاء الحركات الإسلامية خصوصاً هو حزب إسلامي[١]. إذ يتفاءلون بنجاح هذا الحزب وبإمكان أن تتكرر تجربته في سياقات عربية أخرى وتصنع نفس التقدم ونفس الدولة القوية، والاقتصاد المزدهر ونفس معدلات النمو التنموي العام، وارتفاع معدلات مستوى الدخل للمواطنين بالمقاييس الدولية.

ولعل أول ما ينبغي استفادته من دروس تجربة النهوض

(١) انظر: مجلة تنوير، مجلة دورية تصدر عن مركز القدس للدراسات السياسية، عدد يناير ٢٠١٢م، ص١١.

التركي أن حزب العدالة والتنمية خرج من رحم المعاناة الجماهيرية، وأنه دفع ثمن نجاحه في الوصول إلى عقول الشعب التركي الكثير من التضحيات، وأنه دفع ثمن وصوله إلى السلطة السياسية الغالي والنفيس. ولكن سبب نجاحه، لم يكن بذله للتضحيات فقط، وإنما امتلاك حزب العدالة والتنمية رؤية واضحة ومقنعة ومفعلة لمكونات الشعب التركي بقيمه وثقافته وتاريخيه وثرواته ومدخراته وطاقاته. فقد رفض هذا الحزب الوصاية التي كانت تمارسها الأحزاب السياسية السابقة، والتي كانت تنظر للشعب التركي على أنهم مجرد أطفال بحاجة إلى الرعاية الأبوية من الحزب الحاكم، فأدرك حزب العدالة والتنمية أن هذه النظرة غير السياسية أخطر على الدولة واقتصادها من إعلان الحرب عليها؛ لأنها تحصر التفكير بالقلة القليلة من رؤساء الأحزاب الحاكمة، وتلغي كفاءات عشرات الملايين من الشعب، وتدمر عقولهم، وتدفن إبداعاتهم تحت التراب.

إن الفكرة من تبادل السلطة السياسية بين الأحزاب السياسية لا تهدف إلى العدالة في توزيع مكاسب السلطة على أكبر عدد من قادة الأحزاب السياسيين أو الرأسماليين، وإلا كان ذلك مرضاً ديمقراطياً، وإنما تهدف إلى الكشف عن الطاقات الكامنة في الأمة، وتقديم القوى الشبابية إلى لعب دورها الجديد في تطور الدولة ومد عمرها بالروح الشبابية العلمية والتجديدية. هذا هو السر في مبدأ تداول السلطة؛ أي: تواصل مد الدولة بروح جديدة فاعلة، لديها الرغبة العالية بتجاوز كل ما تم إنجازه من قبل. فإن

كان العمل السابق حسناً، فلا بد من خلق الأحسن، فكيف إذا كان الماضي سيئاً وفاشلاً ومتعثراً أو فاسداً، وفوق ذلك رافضاً للاعتراف بعجزه وقصوره؟.

إن دور الانتخابات الديمقراطية أن تفرز من أبناء الوطن أقدرهم على خدمة الوطن، وأن تحتفظ بالأجيال السابقة كأبطال تاريخيين فقط. هذا هو السر في نجاح التجربة التركية النهضوية في تركيا؛ أي: أنها نجحت في دفق دماء جديدة في الحياة التركية في كل المجالات، وبالأخص الحياة السياسية التي تقود حركة النهضة التركية.

فإذا لم تستطع الشعوب العربية تجديد الدماء السياسية في عروقها، فإنها ستفقد الشرط الأول في الاستفادة من التجربة النهضوية التركية، وبالتالي لن تنجح في الشروط التالية؛ لأن النهضة بناء متكامل، وكل نجاح في خطوة هو شرط لنجاح الخطوة التي تليها، فإن البناء لن يكتمل إلا بتتابع الخطى. فالشرط الأول للاستفادة من التجربة التركية النهضوية الناجحة، أن الشعب التركي فرض على الأحزاب السابقة وعلى الحياة السياسية التركية دخول تيار سياسي شبابي جديد، يمتلك روح جديدة وتجديدية، يريد البناء ويملك القدرة على البناء، ولكنه يريد أن تتاح له الفرصة لإثبات ذلك، وهذا ما تم بالفعل في العقد الأول من هذا القرن في تركيا، لقد تدفقت دماء جديدة في الحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتصنيعية والتقنية والتكنولوجية والإستراتيجية وفي كل جوانب الحياة التركية،

والأمل أن يكون قطار الربيع العربي يحمل بين ركابه هذا النوع الشبابي العربي الحر والديمقراطي والمجدد.

أما الشرط الثاني الذي تمسكت به التجربة التركية بعد نجاحها في الشرط الأول، فهو ترسيخ مفهوم أن السلطة خدمة للشعب وليست مغنماً، وان يترجم ذلك على أرض الواقع فعلاً. فلا يكفي ان يدعي رئيس أو رئيس وزراء أو وزير هذا الشعار وهو ملياردير أو مليونير على أقل تقدير، أو هو يعيش في قصور فارهة تأخذ من المساحة الجغرافية فقط أكثر مما تأخذه أحياء شعبية فقيرة تعج بعشرات الألوف من المواطنين، فضلاً عن أرصدته البنكية التي لا تتصورها عقول البسطاء من أبناء الشعب، أو أن ما يصرف على مظاهر بذخه اليومي تكفي لتصرف على ألوف أو مئات العائلات غداءاً ودواء لأشهر عديدة. هذا النوع من الساسة، لا يحق له ان يدعي أنه خادم للشعب، أو أنه يفكر بهموم الشعب، ويسهر على راحتهم ويعمل لصالحهم، وبالتالي، لا يحق له أن يكون وزيراً فضلاً عن أن يكون رئيساً. فالخلل في العدالة الاجتماعية مصدره الأول غياب القناعة الذاتية والشخصية، ودور الانتخابات الحرة والنزيهة هو إبعاد هؤلاء الطامعين والفاسدين عن العمل السياسي العام؛ لأن من لا يعيش هموم الناس لا يستطيع أن يخدمهم. وهذا الشرط يتطلب وضع قوانين المساءلة المالية «أنى لك هذا»، وكشف حساب مالي لكل مسؤول قبل استلامه المنصب العام وأثناءه وبعده، والتحقيق القانوني في كل ثراء غير طبيعي أثناء تولي المنصب أو بسببه.

وثالث هذه الشروط بعد النجاح في الشرطين السابقين، سؤال الإنجاز والنجاح فيما أوكل لكل صاحب منصب، سؤال عما أنجزه وما أخفق فيه، فالنجاح شرط للبقاء في المنصب للمدة القانونية المحددة، والفشل والقصور لا يعفي صاحبه من منصبه فقط، وإنما ينبغي التحقيق معه عن أسباب إخفاقه وعجزه؛ لأن المطالبة بالنجاح في المنصب العام هي الأصل، والإخفاق في المناصب العامة يشبه الجريمة، لا بد من التحقيق القانوني فيها لإثبات العكس، وإلا فالجرم قائم، والعقوبة بالانتظار، فإذا كان الإخفاق لعذر لم يتم علاجه بصورة صحيحة فالإعفاء من المنصب هي النتيجة؛ أي: أن المنصب العام أمانة وخدمة، وليس وسيلة للثراء، ولا رشوة للسكوت على الفساد الأعلى.

الشرط الرابع العمل المؤسسي وفق خطط مدروسة بتمعن ومعرفة دقيقة بالحاجات والإمكانيات والقدرات البشرية المنفذة. فالنهضة لا تقوم بأعمال فردية إلا في الأعمال الشخصية الخاصة، أما المشاريع العامة والكبيرة، فتحتاج إلى عمل لجان مختصة تنبثق عن مؤسسات كبيرة تابعة لوزاراتها المعنية، فلا يصدر قرار ولا ينفذ مشروع إلا بعد أبحاث متخصصة واستشارات كبيرة ودراسات جدوى وتحقيق نتائج مستهدفة ومعلنة، وتعيين لجان مراقبة على التخطيط والتنفيذ وتحقيق الأهداف، والتحقيق من تحقيق الأهداف في المدد الزمنية المقررة، وعدم التهاون في التأخير، وتحفيز التسريع المحكم والناجح، وهذا الشرط يقضي على المشاريع الوهمية أولاً، ويقضي على المشاريع الفاشلة،

ويوقف هدر الإمكانيات المالية والبشرية للدولة، ويمنع الفساد ويفضح الفاسدين، ويفتح الباب لاكتشاف منابع العجز والقصور في المشاريع العامة، الداخلية والخارجية.

الشرط الخامس: وصول نتائج النهضة إلى كل مواطن، وإلى كل بيت، وإلى كل قرية ومدينة ومحافظة داخل البلاد، مع تحقيق نتائج إيجابية على المواطنين كافة في معاشهم ودخولهم وأعمالهم وتحسين مستويات ازدهارهم، في الصحة والتعليم فضلاً عن سلامة الغذاء والماء ونظافة البيئة، واطمئنانهم إلى أنهم كمواطنين شركاء مع دولتهم في النهضة وفي المكاسب معاً. وهذا لا يتحقق إلا باتفاق الشعب مع القيادة على أنهم في ركب واحد، ومسار واحد ومصير واحد، وإن اختلفت الاجتهادات والرؤى والسياسات، هذا مع الاتفاق على أصول إدارة الاختلاف، والاستفادة من التعدد والتنوع على أنه إثراء للتجربة، ومستودع من البدائل الفكرية والسياسية وغيرها.

إن النجاح الذي تحقق في التجربة التركية بني على كثير من الرؤى التي تؤمن بالديمقراطية التي توافق الشعب التركي، والتي يطلق عليها حزب العدالة والتنمية بالديمقراطية المحافظة؛ لأن القيادة لا تفرض ديمقراطية غريبة عن شعبها، ولا مناهضة لقيمه وعاداته وحضارته. وكذلك ينبغي على الدول العربية أن تدعو إلى ديمقراطية محافظة تحترم إرادة الشعب العربي، وتفعل فيه قواه الكامنة، وتدفعه للتوافق مع أنظمته الحاكمة. فالمواطن الذي لا يشعر بحقوقه لا يشارك بقناعته، والذي يحرم من متطلبات عيشه لا يفكر في نهضته.

إن الجدل الذي يثار في الوطن العربي حول الاستفادة من التجربة التركية علامة صحة وتفكير جدي في الوطن العربي؛ لأنه ينظر إلى إخوانه من الأتراك ويفرح لهم ويرغب في معرفة كيف شقوا طريق النهضة ونجحوا فيها، وبالأخص أن من قام بهذه الخطوة حزب تركي ذو جذور دينية إسلامية، وليس حزباً يعلن تبنيه للعلمانية الغربية أو يتنكر لقيمه الإسلامية، وهذا الأمر كان مثار سؤال تاريخي: لماذا تقدم الغرب وتأخر المسلمون؟ وكان البعض قد أجاب على هذا السؤال، ومنها أحزاب سياسية تركية بأن السبب هو الدين، ومن العرب من قال بأن الدين كان سبب تخلفهم أيضاً، فكشفت لهم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي الذي يتمسك بقيمه الإسلامية خطأ هذه النظرة أولاً، وأنها ليست خاطئة فقط وإنما متجنية على الإسلام، الذي لا يمنع نهضة ولا يعطل تقدماً ولا ازدهاراً ولا رقياً.

المصادر والمراجع

١ ـ **أغلو: الدكتور أحمد داود** ـ العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ومراجعة: بشير نافع، وبرهان كوروغلو، مركز دراسات الجزيرة، قطر، والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٢ ـ **أغلو، أديب عساف بكر** ـ المؤسسة العلمانية والإسلام، بحث مشارك في كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج.

٣ ـ **أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان**، سلسلة دراسات عالمية، كتاب: التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٥١)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٤ ـ **بسلي، حسين، أوزباي** ـ رجب طيب أردوغان «قصة زعيم»، بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة الدكتور طارق عبد الجليل، مراجعة الدكتور رمضان يلدرم، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٥ ـ **بووانو، الدكتور إدريس** ـ إسلاميو تركيا.. العثمانيون الجدد، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٦ ـ **التميمي، عبد الملك خلف**، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٧ ـ **الجابري، محمد عابد**، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

٨ ـ **الجميل: الدكتور سيار** ـ العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٧م.

٩ ـ **الجميل: الدكتور سيار** ـ الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب، بحث في كتاب: العرب وتركيا.

١٠ ـ **خدام، الدكتور منذر**، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١١ ـ **دروزه، محمد عزة** ـ نشأة الحركة العربية الحديثة، بيروت، المكتبة العصرية، د. ت.

١٢ ـ **الدوري، الدكتور عبد العزيز** ـ التكوين التاريخي للأمة العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

١٣ ـ **ديورانت، ول**، قصة الفلسفة، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٤ ـ **رضوان، الدكتور وليد** ـ موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، حلب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨هـ ـ ١٤٢٩م.

١٥ ـ **روسو، جان جاك**، العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، د. ت.

١٦ ـ **السبعاوي، عوني عبد الرحمٰن**، إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٧ ـ **السبعاوي، عوني عبد الرحمٰن، وعبد الجبار عبد مصطفى النعيمي**، العلاقات الخليجية ـ التركية، معطيات الواقع، وأفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأول، ٢٠٠٠م.

١٨ ـ **شتا، الدكتور إبراهيم الدسوقي** ـ الحركة الإسلامية في تركيا، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٩ ـ **الشريف، يوسف** ـ نجم الدين أربكان مسيرة ناجحة محتواها محطات فشل، مقال في مجلة المعرفة، السعودية، العدد (٩٠).

٢٠ ـ **الشوابكة، أحمد فهد بركات** ـ حركة الجامعة الإسلامية، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م ـ ١٤٠٤هـ.

٢١ ـ **صابان، سهيل** ـ تطور الأوضاع الثقافية في تركيا، تحرير عثمان علي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٢٢ ـ **الصالح، منال** ـ نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية (١٩٦٩ ـ ١٩٩٧م)، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

٢٣ ـ **صاموائيل هنتنجتون**، صدام الحضارات، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى.

٢٤ ـ **العلاف، إبراهيم خليل**، نحن وتركيا دراسات وبحوث، الموصل، منشورات جامعة الموصل، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٥ ـ **عيسى، الدكتور حامد محمود** ـ القضية الكردية في تركيا، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٢٦ ـ **فريد بك، الأستاذ محمد فريد بك المحامي** ـ تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: الدكتور إحسان حق، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٢٧ ـ **فورسايث، دافيد ب**، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الناشر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٣م.

٢٨ ـ **فيروز، أحمد** ـ صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داود الواسطي، حمدي الدوري، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠م.

٢٩ ـ **فيروز، أحمد** ـ «الاقتصاد السياسي للكمالية»، في نوبار هوفسبيان، محرر، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري. ساهم في إعداده وراجعه غانم بيبي وسامي الرزاز، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥م.

٣٠ ـ **كوثراني، الدكتور وجيه** ـ إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية، بحث في كتاب العرب وتركيا.

٣١ ـ **كوثراني، الدكتور وجيه** ـ التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد، مجلة الاجتهاد، العددان (٤٥ و٤٦)، بيروت، شتاء ربيع عام ٢٠٠٠م ـ ١٤٢٠ ـ ١٤٢١هـ.

٣٢ ـ **مجموعة مؤلفين**، ندوة العرب وجوارهم.. إلى أين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، تموز/ يوليو ٢٠٠٠م.

٣٣ ـ **مجموعة مؤلفين** ـ ندوة: الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المؤسسة العربية للديمقراطية، مركز الاتجاهات السياسية العالمية (اسطنبول)، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٣٤ ـ **معوض، الدكتور جلال عبد الله** ـ صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٣٥ ـ **المنصور، عبد العزيز شحادة** ـ المسألة المائية في المسألة السورية تجاه تركيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٣٦ ـ **ميشال نوفل** وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٣٧ ـ **النعيمي**، الدكتور أحمد نوري ـ تركيا وحلف شمال الأطلسي، بغداد، د. ت.

٣٨ ـ **النعيمي، لقمان عمر** ـ تركيا والاتحاد الأوروبي، دراسة لمسيرة الانضمام، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٣٩ ـ **نور الدين، محمد** ـ العرب وتركيا العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، لمجموعة مؤلفين، نشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقديم محمد نور، بيروت، الطبعة الأولى، أيار/مايو ٢٠١٢م.

٤٠ ـ **نور الدين، محمد** ـ قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، بيروت، دار النهار، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٤١ ـ **نور الدين، محمد** ـ تركيا في الزمن المتحول «قلق الهوية وصراع الحضارات»، لندن وبيروت، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، كانون أول/يناير ١٩٩٧م، ص١٧ ـ ١٩.

٤٢ ـ **ورغي، جلال** ـ الحركة الإسلامية التركية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٤٣ ـ مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام القاهرة، العدد (١٣١)، سبتمبر ١٩٩٨م.

مركز نماء للبحوث والدراسات

مركز بحثي، يُعنى بتنمية العقل الشرعي والفكري، وتطوير خطابه وأدواته المعرفية بما يُمكّنه من حُسن التعامل مع تراثه الإسلامي، والانفتاح الواعي على المعارف والتجارب العالمية المعاصرة.

ويسعى إلى بناء خطاب إسلامي معتدل، متصل بحركة التنمية، حسن الفهم لمحكمات الشرعية قوي الانتماء لها، قادر على الإقناع بها، ويمتلك في المساحات الاجتهادية: المرونة والمهارة والآداب الكافية، خطاب حسن الفهم للأُطروحات الفكرية المعاصرة، قادر على فهمها وفحصها ونقدها.

ويُشارك المركز في صناعة القيادات الشرعية والفكرية التي تمتلك إلى جانب رصيدها الشرعي؛ أدوات المعرفة المعاصرة، ومهارات التواصل التي تُمكنها من القدرة على إيصال رسالتها على أكمل وجه ممكن.

يستهدف الباحثين وطلبة الدراسات العليا، والنخب والشباب المثقف وصناع القرار في المجال الشرعي والفكري.

يشتغل لتوصيل رسالته عبر إصدار البحوث والدراسات، والنشر الإلكتروني، وإقامة الندوات وحلقات النقاش، والتدريب، والاستشارات، والبرامج الإعلامية والإعلام الجديد.

مطابع الشبانات الدولية
هاتف: ٢١٤١١٠٠ - فاكس: ٤٥٣٨٥٣٣

المؤلف:

محمد زاهد جول.

- باحث تركي، من مواليد اسطنبول ١٩٨٢م.
- كاتب ومحلل سياسي، متخصص في الشأن التركي.
- ماجستير عقيدة وفلسفة إسلامية من كلية الدعوة ببيروت.
- محاضر في الأكاديميات الدبلوماسية عن الشأن التركي.
- مستشار رئاسة الشؤون الدينية بتركيا.
- مترجم فوري معتمد من التركية إلى العربية للوفود الوزارية التي تقوم بزيارة تركيا، كما أنه أحد المسؤولين عن مراجعة النصوص والاتفاقيات وتدقيقها اللغوي في الكثير من الاتفاقيات التي أبرمتها تركيا مع عدد من الدول العربية.

- **من إسهاماته العلمية:**
- الأمن الفكري في ضوء السنة النبوية.
- حقوق الإنسان ومقاصد الشريعة.
- الوثائق المتعلقة بسلطنة عمان في الأرشيف العثماني، جمع وترجمة وتحقيق، ١٨ مجلدًا، بالاشتراك، وتحقيق كتاب: «الأثمار الجنية في طبقات الحنفية» لعلي القاري، وتحقيق كتاب: «الطبقات الصغرى» لابن سعد، بالاشتراك.
- له العديد من الأبحاث المنشورة في عدد من المجالات، منها: بحث: «علم الكلام الخلدوني»، بحث «التدين السياسي: آفات الحداثة المادية المستعارة»، بحث: «فلسفة الأنوار والفكر الإصلاحيّ العربيّ الإسلاميّ»، بحث: «الأنا والآخر في الممارسة الإسلامية»، بحث: «النصُّ والتأويل: استراتيجيات القراءة المحدثة»، بحث: «ماهيةُ المنهج في المجال التداولي الإسلاميّ»، بحث: «سلطة الفتوى: بين الديني والسياسي».

لماذا هذا الكتاب؟



لأننا لازلنا نستصحب معنا السؤال الكبير -(لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم؟)- الذي بدأنا به سلسلة (تجارب)، ولكن هذه المرة من خلال نموذج جديد (التجربة التركية)، بعد أن انتهينا من دراسة (نموذج اليابان) في عدد سابق.

ولأن (التجربة التركية) أكثر حداثة وقرباً من الناحية الزمنية والجغرافية لعالمنا العربي، وهي كذلك أكثر قرباً من حيث المكونات الفكرية والدينية من التجارب الأخرى؛ فكان لابد أن نبحث عن أسباب هذا التقدم السريع لهذه التجربة.

يأتي هذا الكتاب ليجيب عن سؤال لا يزال عالقاً في أذهان الكثير: كيف استطاع حزب العدالة والتنمية أن يقود تركيا خلال زمن ليس بالطويل إلى التقدم؟

لغة الأرقام والمشاريع والإنجازات هي التي تتحدث بنفسها عن (التجربة التركية) في هذا الكتاب.

وسنواصل المسير نحو تجارب أخرى قادمة... حتى تنعم مجتمعاتنا بنهضة عربية قادرة على رفعة نفسها ومزاحمة الآخرين.





تجارب (٢)

مدير المركز
ياسر المطرفي



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center

info@nama-center.com